الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة * د. الطاهر مولاي* سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأحزاب السياسية وواقع التنمية المحلية في الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب:

- فرحي أحمد

تحت إشراف الأستاذ:

♦ بن فاطمة بوبكر.

أعضاء اللجنة المناقشة :

الأستاذ: .....رئيسا.

الأستاذ: .....مشرفا ومقررا.

الأستاذ: .....عضوا مناقشا.

السنة الجامعية

2015/2014م

1436/1435هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

«ربّ أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا».

«اللهم أخرجنا من ظلمات الوهم وأكرمنا بنور الفهم، وافتح علينا بمعرفة العلم وحسن أخلاقنا بالعلم، وافتح لنا أبواب فضلك، وانشر علينا من خزائن رحمتك يا أرحم الراحمين».

«اللهم اجعلنا من أهل العلم والحلم وقربنا إليك، واجعل عملنا هذا ذخرا لنا غدا يوم القيامة».

«اللهم اشرح لي صدري ويسّر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي».

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل، فالشكر للمولى عزَّ وجل أولاً وآخراً فهو أحق بالشكر والثناء عليه لفضائله علينا.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى من ساعدنا على إنجاز هذا العمل في تذليل ما واجهته من صعوبات الأستاذ المشرف

"بن فاطمة بوبكر" والذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونًا لي في إتمام مذكرتي.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر لعمال مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية وكل الأساتذة الذين تلقيت العلم على أيديهم فشكر الله لهم وجزاهم عنا كل خير، كما أشكر

الأخ الذي أشرف على طباعة المذكرة وأبدع فيها.

الإهداء

أهدي ثمرة مجهودي إلى روح والدي العزيزان رحمة الله عليهما،

وإلى زوجتي الفاضلة على دعمها لي طوال مشواري الدراسي.

إلى أولادي: محمد، عدنان، خديجة، رافع، سليمة.

وإلى إخوتي الذين أشكرهم جزيل الشكر على دعمهم ومساندتهم الدائمة والمستمرة لي في أوقات السراء والضراء.

وإلى كل من عائلة فرحي، هنون، عريبي ووشان كبيرهم وصغيرهم.

وكل أصدقائي خاصة الصديقان العقبي أحمد، وبركلة بلعيد

كما أخص بالذكر أساتذتي ومشايخي.

إلى كل الأصدقاء والأحباب وجميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

وكل من له صلة بمدّ يد المساعدة لي.

مقدمة

تشكل دراسة الأحزاب السياسية مدخلا رئيسيا وعلاقتها بالتنمية في المجتمع المحلي خاصة في ظل التغيرات الحاصلة على مستوى النسق الدولي المرتبطة بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة القائمة على تفعيل دور الفرد على مستوى السياسات العامة وسياسات التنمية المرتبطة بتوزيع مجال المشاركة السياسية والمجتمعية.

فظاهرة استقرار الأحزاب السياسية وعدم تأثره بالمحيط وتفاعله مع التغيرات الحاصلة على مستوى الوطني والدولي، فعلى الدولة مراعاة الجوانب السياسية والتنموية وتكريس الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير وصناعة القرار من ناحية، وتدعيم المشاريع التنموية وخلق جو للاستثمار على المستوى المحلي كقوة هامة تدفع وتيرة النمو من خلال عمل ميداني والتحسيسي بالإضافة إلى الرقابة والمحاسبة والمسائلة.

وتعتبر فترة التسعينات من القرن العشرين وفي إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر ومع تخطي مرحلة العشرية السوداء نجد اهتمام الجزائر باستعادة الأمن ومساندتها للمشاريع التنموية في إطار عم المؤسسات المتوسطة والصغيرة المصغرة ودعم التكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة كمؤشر على وجود تنمية محلية ومع طرح الدولة للمشروع القانوني يدعم استقرار البلاد، وذلك ما لمسناه من خلال قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية.

أهمية الدراسة:

إن موضوع الأحزاب السياسية والتنمية المحلية في الجزائر موضوع جد مهم وحساس لأن الأحزاب السياسية لها ارتباط كبير بمدى قدرة النظام السياسي على مكانته واستجابة لضغوط واحتجاجات الجماهير الداخلية والضغوط الخارجة وقدرته على التكيف معها والحفاظ على استمراريته وإدارته للعمليات الاجتماعية هذا ما يعطي دافع وحافز للنظام على تشجيع ودعم العمليات التنموية خاصة في المناطق الريفية المنعزلة، فلابد أن تحظى هذه الأخيرة بعملية التنمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التوصل لمجموعة من النقاط يمكن حصرها فيما يلي:

- دراسة مقومات الأحزاب السياسية لمعرفة مدى استقرار المجتمع والدولة مع توفر الممارسة الديمقراطية التي تعتبر من أسس تجسيد التنمية المحلية.
- محاولة إعطاء مفهوم الأحزاب السياسية والتنمية المحلية في الجزائر مع السياق الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي.
- دراسة مؤشرات التنمية المحلية بالجزائر وأهم المؤشرات التنموية التي قدمتها الأحزاب السياسية وإعطاء الدافع لتجسيد الاستقرار السياسي في البلاد.

أسباب اختيار الموضوع:

قد جاء اختيار الباحث لهذا الموضوع وفقًا لمبررات موضوعية وأخرى ذاتية على النحو التالي:

أ. المبررات الموضوعية:

- تتبع تطو الأحزاب السياسية في الجزائر بشكل عام، والبحث عن أدوار لها في التنمية المحلية، وذلك لما يؤديه من نتائج إيجابية في هذا السياق مثل رفع المستوى المعيشي والدفع نحو مزيد من الاستقرار الاجتماعي والسياسي في أوساط المجتمع الجزائري.
- السعي للإطلاع على تتبع التطور الكمي والنوعي لمسارات الإصلاح السياسي في الجزائر المرفوعة تحت عناوين إصلاح هياكل الدولة والتوجه نحو بناء حكم قائم على الرشادة وفقًا لمعايير المؤسسات الدولية.

ب. المبررات الذاتية:

تكمن في رغبة الباحث في التعرف على الظاهرة محل الدراسة في جوانبها المختلفة، كما أنها لاشك ستخدمني في حياتي العلمية والعملية، بسبب اهتمامي بضرورة استقرار أمن البلاد الذي هو مرتبط بمدى استقرار النظام السياسي ومدى تفاعله مع التغيرات الحاصلة، وكذا دور الأحزاب السياسية مجال التنمية المحلية هذه من جهة، ومن جهة أخرى التأسيس لمنطق المسائلة والشفافية في تتبع سير هذه التنمية.

إشكالية الدراسة:

إن السعي من أجل تحقيق مستويات راقية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة السياسية بالجزائر، أي توفير الرفاهية المادية للمواطنين، من خلال تحسين المستوى المعيشي لهم وتحريرهم من الفقر والحرمان، وتوفير مناصب الشغل اللائقة بهم وتحقيق الانسجام والاستقرار الاجتماعي والسياسي وتخفيف التوترات والنزاعات الاجتماعية على الموارد والحفاظ على الإرث الثقافي، لن يكون إلا من خلال تحقيق التنمية المحلية في جميع أشكالها، فالجزائر تعد من الدول المصنفة ضمن الديمقراطية الصاعدة، لذا فأمر التنمية المحلية بالنسبة للمجتمع أمر هام وضروري وهذا ما نسعى لتحديده وإبرازه من خلال كشف العلاقة بين التنمية المحلية ودور الأحزاب السياسية.

والإشكالية المطروحة في هذه الدراسة في:

- دور الأحزاب السياسية في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج الأسئلة التالية:

- هل يمكن للأحزاب السياسية وجود إيجابي أو سلبي اتجاه عملية التنمية المحلية باختلاف أشكالها؟
- ما مدى تأثير الأحزاب السياسية في دفع عجلة التنمية في المجتمع المحلي؟
- هل استطاعت الأحزاب السياسية في الجزائر أن تلعب دور مؤثر في عملية دفع عجلة التنمية المحلية؟

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

يقتصر الدراسة على معالجة دور الأحزاب السياسية في الجزائر بشكل عامالتنمية المحلية.

الحدود الزمنية:

الدراسة ستهتم بتتبع برامج الأحزاب السياسية في عملية التنمية خلال الفترة الممتدة بين 1989 إلى يومنا هذا.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

أ. الفرضية المركزية:

ساهمت الأحزاب السياسية في الجزائر في دفع ودعم التنمية المحلية، وذلك من خلال المشاريع التنموية والبرامج التنمية الاقتصادية.

ب. الفرضيات الثانوية:

- تساهم الأحزاب السياسية من خلال ضمان الأمن والرفاهية والمشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية.
- تعد الميزانية المالية للولاية في السنوات الأخيرة دور في حرص الدولة على دعم المشاريع التنموية وعجلة التنمية في الولاية.
- انفتاح الجزائر الديمقراطية ساهم بشكل كبير في ضمان الاستقرار السياسي وتجسيد التنمية المحلية.

الفصل الأول

مقاربات ابستمولوجية حول الأحزاب السياسية

مقدمة:

إن فكرة نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر ليست وليدة اليوم بل برزت إلى منذ فترة الاستعمار الفرنسي حيث نشأت عدة أحزاب في الفترة الممتدة من 1927 إلى 1937 ومن بيم هذه الأحزاب نذكر حزب نجم شمال إفريقيا، رابطة المنتخبين المسلمين، جمعية العلماء المسلمين، حزب الشعب الجزائري.

والهدف المشترك لهذه الأحزاب هو الوصول إلى استقلال الوطن.

ونظرا للتغيير الجذري الذي حدث في المجتمع الجزائري أدى إلى ظهور عدة أحزاب جديدة مختلفة الهدف والتنظيم والتشكيل لتخوض معركة المساهمة في تسيير شؤون البلاد، وبدخول لجزائر مرحلة التعددية الحزبية أصبح إنشاء الأحزاب لسياسية حقا معترفا به ومضمون دستوريا بنص صريح في المادتين 41 و42 من دستور 1996.

وبما أن هذه الأحزاب على اختلاف توجهاتها وإيديولوجياتها وبرامجها تعتبر من أهم انشغالات السلطات الرسمية التي هي في حاجة مستمرة بأن تكون على علم في الوقت المناسب بالأحداث والوقائع وما تتركه من آثار على الرأي العام وكذلك التطورات الأولية، لكل وضعية وواقعة، والتي بإمكانها أن تخدم الدولة أو تمس بأمنها وأمن المواطنين.

وسنحاول في هذا الفصل إعطاء صورة عن الأحزاب السياسية من خلال تاريخها والقوانين المنظمة لها.

كما يحتل موضوع التنمية المحلية مركزاً مهماً بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهجاً ومدخلاً وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية

وبمساندة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى القطر ككل.

إن هذه المكانة المتميزة للتنمية المحلية جعلتها تحتل موقعاً بارز في إستراتيجية وسياسة التنمية بالجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها، سواء في ظل نظام التخطيط (1989-1967م) أوفي إطار الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ 1990م، ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها والمتمثلة في البرامج القطاعية غير المركزة الموكل أمر تسييرها للولايات (المحافظات) والبرامج البلدية للتنمية.

المبحث الأول: الأحزاب السياسية.

المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية.

إن البحث في تعريف جامع وشامل للأحزاب السياسية هي مهمة صعبة ومعقدة، ويرجع ذلك إلى اختلاف الآراء والخلفية الإيديولوجية للكتاب والباحثين واختلاف الزاوية التي ينظر أو يتبناها كل مفكر فالأحزاب السياسية كأي مفهوم من المفاهيم في العلوم السياسية تتعد التعريفات المختلفة بشأنها ولكن يمكن القيام بمقارنة من خلالها تقسيم تعريفات الحزب السياسي إلى اتجاهين الفكر الغربي الذي ينقسم بدوره إلى الاتجاه الاشتراكي والاتجاه الليبرالي والفكر العربي وعموما في تعريف الحزب السياسي هنالك من ينظر للأحزاب من الزاوية الإيديولوجية وهنالك من يتبنى الزاوية التنظيمية.[1]

الفرع الأول: التعريف اللغوي للأحزاب السياسية.

يقصد بالحزب لغتا « *PARTI* »: قسم أو جزء، وهو يحتوي على مجموعة من الناس كما أن للحزب في اللغة أكبر من مدلول وقد بينت كتب اللغة هذه المدلولات وأشارت إلى معاني الحزب فجاء في لسان العرب، الحزب: "جماعة الناس والجمع أحزاب"، وحِزْبُ الرجل يعني أصحابه وجنده الذين على رأيه، والحزب يقصد به النصيب كذلك، يقال: "أعطني حزبي من المال أي حظي ونصيبي"، والحزب: الصنف من الناس والطائفة، وتحزب والقوم أي تجمعوا وصاروا أحزابا.[2]

كما ورد في القرآن الكريم كلمة الحزب، إشارة للجماعة التي لها رأي واحد وموقف موحد حقا أو باطلا كان، ولكن أكثر موارد استعمال الحزب السياسي في القرآن الكريم جاء في مقام الذم والقدح.[3]

ولقد وردت كلمة الحزب في القرآن الكريم **20** مرة في **13** سورة وردة **8** مرات بصيغة المفرد*، ومرة واحدة بصيغة المثنى** و**11** مرة بصيغة الجمع*** وهنالك صورة كاملة بصورة الأحزاب.

---

[1]: نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، دار الأمة للنشر، 2009، ص13.

[2]: ابن منظور، **لسان العرب، مرجع سابق**، ص308-309.

[3]: عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية**، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والطباعة، ص253.

أما اصطلاحا فقد وردت عدة تعريفات للحزب وتأثرت هذه التعريفات بالخلفية الفكرية والثقافية للشخص الذي قام بالتعريف وإيديولوجيته السياسية والدينية وبيئته التي نشأ فيها وبالتالي يمكن التمييز بين مختلف التعريفات للحزب السياسي عند كل الفقه الغربي وكذلك العربي.

الفرع الثاني: تعريف الفقه الغربي للأحزاب السياسية

هنالك اختلاف بين المفكرين الغرب في تعريف الأحزاب السياسية، فقد أكد الفكر الليبرالي على الجانب العملي للعملية السياسية، ومن هنا كان التركيز على التنظيم والإيديولوجية ووظائف الأحزاب، في حين أبرز الفكر الاشتراكي مفهوم الحزب الطبقي، ومن تم التركيز على التكوين والأبعاد الاقتصادية وأسلوب الوصول إلى الحكم عن طريق الثورة في مقابل أسلوب الانتخاب لدى المفهوم الليبرالي.[1]

أولا: تعريف الأحزاب السياسية حسب الفكر الليبرالي:

إن تعريف الحزب السياسي في الفكر الليبرالي ليس محددا ومتفقا عليه بحيث أن أبرز الفقهاء والمفكرين المهتمين بالظاهرة الحزبية لم يضعوا تعريفا متفقا عليه، وكل مجموعة من الفقهاء ركزت على جانب دون الآخر ومن أبرز الفقهاء المهمين بالظاهرة الحزبية نجد "موريس ديفرجيه" « *M .Duverger* » الذي يعتبر بحق صاحب الصدارة وأبرز المنظرين في الأحزاب السياسية من خلال كتابه الشهير حول الأحزاب السياسية حيث عرف فيه الحزب السياسي كالتالي "الحزب ليس جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية والمندوبيات وأقسام الحزب، والتجمعات المحلية،

---

* : سورة المائدة 56، المؤمنون 53، الروم 32، فاطر الآية 06.

**: سورة الكهف الآية 12.

***: سورة هود الآية 17، الرعد 36، مريم20.

[1]: ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر، "التطور والتنظيم"**، الجزائر: دار بلقيس للنشر، ص17.

كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أساس تدريجي هرمي".[1]

أما "هارولد لاسويل" « *Harold. Laswel* » فيرى أن الحزب: "تنظيم يقدم مرشحين باسمه في الانتخابات"،[2] وما يميز هذا التعريف هو أنه يربط بين الحزب السياسي والوصول إلى السلطة وهو نفس الشيء، الذي ركز عليه جيمس كولمان « *J.Kolman* » حيث أنه بالإضافة إلى تركيزه على هدف الوصول للسلطة يشير إلى خاصية التنظيم حيث يعرف الحزب السياسي: "له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح والمعلن هو الوصول للحكم إما منفردا أو مؤتلفا مع أحزاب أخرى.[3]

كما أن "ماكس فيبر" بدوره شدد على حضور التنظيم في تعريفه للحزب السياسي، "الحزب يدل على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس الانتخاب الحر والهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء".[4]

من خلال هذه التعاريف نلاحظ أنها تقتصر على الجانب التنظيمي ولكن عنصر التنظيم مهم وضروري للسير الحسن للأحزاب ولكنه غير كافي في عالم يتم اقترانه بعناصر أخرى كالإيديولوجية لأن الأحزاب دون إيديولوجية تؤدي إلى تجمع أفراد لهم إيديولوجيات مختلفة قد تكون متعارضة مما يؤدي إلى تضارب بالمصالح في حاله وصولهم للسلطة.[5]

---

[1] : Duverger Maurice, op,cit, 1981. p178.

[2]: عمل جماعي، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت، مطبعة الوطن، 1994، ص523.

[3]: **المرجع نفسه**، ص523.

[4]: نبيلة عبد الحليم كامل، **مرجع سابق**، ص73.

[5]: ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص17.

فهنالك من يعرف الأحزاب السياسية بالتركيز على الجانب الإيديولوجي فيرى "فرانسوا غوغيل" « *Francois Goguel* »: الحزب السياسي بأنه مجموعة منظمة للمشاركة في الحياة السياسية بهدف السيطرة كليا أو جزئيا على السلطة دفاعا على أفكار ومصالح أعضائها".[1]

أما "موريس هوريو" « *Maurice Haurio* »: "الأحزاب السياسية هي منظمات تعمل في خدمة فكرة ما".[2]

"إدمانود بورك" « *Edmund Burcke* » 1770: يعرف الحزب كالتالي: "الحزب هو مجموعة من الناس متحدين هدفهم تعزيز وترقية المساعي المشتركة بهدف الدفاع عن المصلحة الوطنية.[3]

"ويعرفه "بينجامين كونستان" « *Konsthan- Benjamin* » الحزب هو اتحاد أشخاص يعتنقون المبادئ الأساسية نفسها".[4]

وهنالك من نظر للحزب السياسي من خلال التركيز على وظائفه وأبرز وظيفة هي الوصول للسلطة والسيطرة على الحكم.

فالأستاذ "**آرون**" « *ARON* » يعرف الحزب: "بأنه تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على التأييد الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة لتحقيق سياسة معينة".[5]

---

[1]: زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري**، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد" 1999، ص123.

[2] : Giquel,Jean, droit constitutionnel et institutions politiques, paris : Montchestier, 1987 ; p163.

[3] : John Kenneth White, "What is a Political Party", in: Katz, Richard S. & William Crotty (ed), Handbook of Party Politics, London: Sage Publication, 2006. Pp 5:15. pp 5:15, p06.

[4]: محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي**، "**ميدان وقظايا**"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص88.

[5]: مصطفى عبد الجواد محمود، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، 2003، ص126.

أما جورج بوردو « *George Burdeau* » الحزب هو تنظيم يظم مجموعة من الأفراد بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها أمام موضوع التنفيذ وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى مفهومهم وعلى تولي الحكم".[1]

ويرى أنتوني داوتر « *Anthoy Douins* » 1957 الحزب السياسي في أوسع معانيه هو ائتلاف من الرجال يسعون للسيطرة على أجهزة الحكم بالوسائل القانونية".[2]

ونفس الشيء ركز عليه "جوزيف شيليزجر" « *Joseph- Schelsirger* » 1991: الحزب السياسي هو مجموعة منظمة من الأفراد تسعى للسيطرة على الحكومة تحت اسم هذه المجموعة وذلك بعد الفوز في الانتخابات بهدف شغل مناصب حكومية".[3]

ويرى "بلوندل" « *Blondel* » "أن الحزب السياسي هو جماعة مؤسسة تهدف للحصول على السلطة".[4]

كما يعرف "جوزيف لابالومبارا" « *LaPalonbara Joseph* » الأحزاب السياسية "الحزب هو منظمة يتجاوز عمرها عمر مؤسستها مرسخة على المستوى الوطني تهدف إلى الوصول إلى السلطة عن طريق البحث عن التأييد الانتخابي.[5]

وعرفت كل من « *Susan* » و« *Peter* » : "الحزب بأنه مجموعة من الأفراد التي تعمل معا بهدف تأييد مصالح مشتركة من خلال العمل السياسي".[6]

ثانيا: تعريف الحزب السياسي حسب الفكر الاشتراكي:

الحزب السياسي حسب الفكر الاشتراكي يمثله الاتجاه الماركسي الذي يرى أن الحزب السياسي ما هو إلا تعبير سياسي لطبقة ما وبالتالي لا وجود لحزب سياسي دون أساس

---

[1]: ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص18.

[2] : John Kenneth White, op. cit. p07.

[3] : ibid. p07.

[4] : Blondel, Jean, political parties, london : Macmillan, 2000 p.p82. 83.

[5] : La palombara Joseph and Weiner Myron « ed », political parties and political Développement, studies in political Devlopment, princeton , New Jersy Princeton University press,1966,p04.

[6] : Peter Calvert & Susan c : Sociology today,london : harvester Press,1996, p46.

طبقي حسب المفهوم الماركسي وفي استبعاد واضح من فضاء الحزبية للأحزاب الأخرى التي لا تقوم على أساس طبقي.[1]

يرتبط تعريف الحزب بالإطار شامل للإيديولوجية الماركسية فيكيف الحزب باعتباره أحد عناصر البناء العلوي، السياسي للمجتمع، بأنه تعبير عن مصالح طبقة اجتماعية، أو هو وفقا لتعريف ستالين « *Stalyn* » "تعبير عن مصالح قطاع من طبقة قطاعها الطليعي"،[2] وبذلك يعتبر الحزب وفقا لهذا المفهوم عن مجموعة من الناس تربط بينهم مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى، وتحاول الوصول إلى السلطة عن طريق الثورة أو الإصلاح، وبذلك فالمصالح تفرق بين اليسار واليمين في التشكيلات الحزبية، فالحزب يكون يمينيا حيث يقوم على الطبقات المستغلة إقطاعية أو برجوازية ويحاول الوصول إلى الحكم لاستغلال الطبقات الكادحة والفلاحين والعمال وهو يساري حيث يقوم على الطبقات الكادحة أو ممتلكيها ويسعى لوضع حد للاستغلال الطبقي، ومن هنا نميز بين أحزاب البرجوازية والإقطاع وبين حزب "الاشتراكية".[3]

ماركس « *MARX* » عرف الحزب السياسي بأنه "التعبير السياسي للطبقات الاجتماعية المختلفة".[4]

في حين يرى "لينين" « *LININ* »: "أن الحزب هو طليعة الطبقة العاملة يستوعب جميع عناصرها وجاء الحزب الشيوعي السوفيتي مترجما لأفكار "لينين" في الحزب الثوري ونصت المادة 126 من الدستور السوفيتي على: "أكثر المواطنين نشاطا ووعيا من الطبقة العمالية والفلاحين والكادحين والمثقفين، الكادحين يتحدون طواعية في الحزب الشيوعي

---

[1]: نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص13.

[2]: مدحت أبو النصر، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية "إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان**، مصر: ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص09.

[3]: أسامة الغزالي حرب، **مرجع سابق**، ص18.

[4]: مصطفى عبد الجواد محمود، **مرجع سابق**، ص127.

للاتحاد السوفيتي الذي يعد الطليعة من أجل إنشاء المجتمع الشيوعي، والذي هو أيضا النواة القائدة لجميع منظمات العاملين سواء الاجتماعية أو التابعة للدولة.[1]

الفرع الثالث: تعريف الحزب السياسي حسب الفكر العربي:

إن مختلف التعريفات التي جاءت في الفقه العربي لا تختلف في جوهرها عن تلك التعريفات التي قدمها الاتجاه الليبرالي للأحزاب السياسية، حيث أن الموسوعة العربية تعرف الحزب السياسي كالتالي: "مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم".[2]

أما تعاريف الأحزاب السياسية من جانب الفقهاء العرب فجاءت كثيرة و متنوعة، فهذا "سليمان الطماوي" يرى أن الحزب: "هو جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين".[3]

ويرى كل من "بطرس غالي" و"محمود عيسى" الحزب السياسي بأنه وحدة معقدة ومنظمة اجتماعية، لها جهاز إداري كامل وهيئة مواطنين دائمين كما أن له أنصار عديدين بين أفراد الشعب ينتمون إلى بيئات وفئات لهم عادات مختلفة، بهدف الحصول على السلطة".[4]

في حين يرى "علي زغدود" أنه هنالك مجموعة من العناصر الأساسية في أي تنظيم حتى نطلق عليه بأنه حزب سياسي وهي:

-العنصر البشري: وهو أعضاء الحزب الذين يشكلون العضوية في الحزب.

---

[1]: أسامة الغزالي حرب، **مرجع سابق**، ص18.

[2]: عبد الوهاب الكيالي، **مرجع سابق**، ص310.

[3]: سليمان الطماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي**، بيروت: دار الفكر العربي، 1979، ص544.

[4]: بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسي**، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1972، ص303.

- عنصر التنظيم: ويرتكز أساسا في تحقيق الالتزام والانضباط وإتباع نظام الحزب.
- الهدف: وهو الغرض المعنوي أو المادي الذي وجد من أجله الحزب
- عنصر الوسيلة: وهي الأدوات التي تستعملها جماعة الأعضاء داخل الحزب للوصول إلى الهدف أو الأهداف المسطرة.[1]

كما حددت الأستاذة "نبيلة عبد الحليم كامل" ثلاث اتجاهات في تعريف الحزب السياسي مؤكدة بأنه هنالك صعوبة في تحديد ذلك وتعكس هذه الاتجاهات الثلاث المدلولات التالية:

أ. المدلول التنظيمي للحزب، أي تعريف الحزب باعتباره تنظيما ومن رواده الأساتذة "أسترو غورسكي، ميتشلز، دوفارجيه" وهنالك المدلول الإيديولوجي أي تعريف الحزب بالنظر إلى مبادئه والأهداف المشتركة لأعضائه، ومن رواد هذا المظهر "إدموند بيرك *E. Burk*" وأخيرا المدلول الوظيفي، بحيث ينظر أنصاره إلى وظائف الحزب السياسي لتعريفه وهذا ما ركز عليه الأستاذ "ريمون آرون" *R. Aron*" في تعريفه للحزب السياسي.[2]

أما "إسماعيل سعد" فيعرف الحزب السياسي: "بأنه تجمع منظم واتفاق بين مجموعة من الأفراد على مجموعة في المبادئ والأهداف يبتغون من إنجازها تحقيق الصالح العام أو على الأقل تحقيق مصالح أعضاء الحزب".[3]

ويعرف "محمد عاطف غيث" الحزب السياسي في قاموس الاجتماع أنه: "تنظيم الأشخاص يهتمون بضبط بناء القوة في المجتمع والتأثير عليه، والعمل من خلاله على نحو يرونه أنه ملائم لمصالحهم ولمصالح المجتمع العليا".[4]

---

[1]: علي زغدود، **الجمعيات ذات الطابع السياسي في الجزائر**، التجمع الإسلامي وحدة بن بولعيد، الجزائر، 1993، ص85.

[2]: نبيلة عبد الحليم كامل، **مرجع سابق**، ص71-80.

[3]: السيد عيلوة وآخرون، **مبادئ علم السياسية**، القاهرة: كلية التجارة وإدارة الأعمال، 1997، ص213.

[4]: محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1989، ص334.

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن أن نعرف الحزب السياسي بأنه: "عبارة عن منظمة متخصصة في تمثيل الناس، تهدف إلى كسب الانتخابات، تتكون من مجموعة من الأفراد، تربطهم مجموعة من المبادئ والقيم، ولهم أهداف عامة لصالح المجتمع وأهداف خاصة لصالح أعضاء الحزب وفي مقدمتها الحصول على السلطة".

المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية والنظم الحزبية

لابد من التذكير أنه هنالك فرقا كبيرا بين أنواع الأحزاب وتصنيف النظم الحزبية فالأول يقصد به تصنيف الحزب في الداخل، أي المعيار المستخدم في الحزب من حيث "التنظيم والشعارات والقانون الداخلي، درجة المرونة والأهداف" أما تصنيف النظم الحزبية فيقصد به وصف شكل النظام الحزبي القائم في الدولة "طبيعة علاقة الأحزاب فيما بينها، طبيعة علاقة الحزب بالنظام السياسي، عدد الأحزاب المشكلة للنظام، درجة التنافس فيما بينها..الخ".

الفرع الأول: تصنيف الأحزاب السياسية

تصنف الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر إلى أنواع عديدة في دول العالم المتخلفة وقبل التطرق إلى أنواع الأحزاب السياسية لابد من الإشارة إلى التصنيف الشائع للفقيه "موريس ديفرجيه" الذي اهتم بدراسة النظام الانتخابي وعلاقته بالنظام حيث صنف الأحزاب السياسية إلى أربعة تصنيفات بناء على اختلاف الأساس الذي قام عليه كل تصنيف الذي اهتم بدراسة النظام الانتخابي وعلاقته بالنظام الحزبي، وكذا قام بدراسة العلاقة الانتخابية للأحزاب داخل البرلمان، ونظرا لدوره الفعال في دراسة الظاهرة الحزبية يوجد هنالك ثلاث مراحل لدراسة الأحزاب: مرحلة ما قبل ديفرجيه، مرحلة ديفرجيه ومرحلة ما بعد "ديفرجيه"[1] ، قدم الفقيه "موريس ديفرجيه" هذا التصنيف الأحزاب السياسية في مؤلفه « *Les Partis Politiques* » الصادر عام 1951.

أولا: التصنيف الكلاسيكي "التقليدي" للأحزاب السياسية.

[1] : Duverger Maurice, OP.cit pp. 84. 161.

التصنيف الأول: "موريس ديفرجيه"

ويقصد بهذا التصنيف تقسيم الأحزاب السياسية إلى نوعين:

أ.1. أحزاب القلة المختارة "الأطر، الكوادر": *Les partis des cadres*.

كانت أحزاب الأطر أسبق إلى الظهور في الحياة السياسية، وهي أحزاب تهدف إلى جمع الشخصيات البارزة ذات النفوذ ومن مميزاتها أنها تهتم بنوعية الأعضاء ولا تعطي أهمية إلى كثرة عددهم إذ أنها تهتم بالشخصيات البارزة، إما بسبب مكانتها الأدبية أو بسبب ثرائها الذي يسمح لها بالمساعدة في تغطية نفقات الحملات الانتخابية وتسعى إلى ضمها في صفوفها.[1]

وتشكل هذا الهيكل التنظيمي أحزاب المحافظين والأحرار في أوروبا في القرن التاسع عشر، وكذلك أحزاب الولايات المتحدة الأمريكية، ويتفرع هذا النوع إلى أحزاب الإطارات التقليدية من ناحية التي كانت تعطي للكيف أهمية أكبر من الكم بالنسبة للقيادات، واحتفظت هذه الأحزاب عامة بهذا التنظيم إلى اليوم،[2] وتميزت بدورها أحزاب الأطر التقليدية باعتمادها على الطبقات البورجوازية والارستقراطية وتبنى أحزاب المحافظين والأحرار في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لذلك.[3]

أما أحزاب الإطارات الجديدة فلقد تطورت خلال القرن العشرين حيث تحولت أحزاب الإطارات الأمريكية بعمق نحو نظام "الأولوية للانتخابات" كما ابتدع حزب العمال البريطاني

---

[1]: سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية، أهميتها، نشأتها، نشاطها**، القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، 2005، ص30.

[2]: **المرجع نفسه**، ص31.

[3]: مفيدة لمزري، **مساهمة الشعب في السلطة من خلال النظام الحزبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير"كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2004، ص23.

نمطا جديدا كحزب الإطارات، حيث تكونت لجان الحزب من قيادات وظيفية، إذ أن اللجان الأساسية تشكلت من ممثلين للنقابات والتعاونيات والجمعيات الفكرية.[1]

أ.2. أحزاب الجماهير « *LES PARTISDES MASSES* »:

لقد تزامن ظهور أحزاب الجماهير في الدول الغربية مع انتشار الاشتراكية والشيوعية، ويعود الفضل لظهور هذا النوع من الأحزاب إلى الاشتراكية مع بداية القرن العشرين، ثم انتقل هذا النوع من التنظيم إلى بعض الأحزاب المحافظة والليبرالية والمسيحية مع إدخال تعديلات جوهرية متخلين بذلك عن نظام حزب القلة،[2] حيث توجد هنالك رغبة في نشر الثقافة السياسية بين طبقة العمل التي لم تكن لديها معلومات عن الحياة السياسية في أوائل القرن التاسع عشر.[3]

ثانيا: التصنيف الثاني للأحزاب السياسية "لموريس ديفرجيه"

حيث يقدم الفقيه التفرقة بين نوعيه مختلفين من الأحزاب المباشرة والأحزاب الغير مباشرة:

ب.1. الأحزاب المباشرة: « *Les Partis Directes* »

تعتبر الأحزاب المباشرة الأصل أما الأحزاب الغير مباشرة فهي الاستثناء، ويتشكل هذا النوع من الأحزاب من مجموعة من الأفراد يوقعون على عريضة انضمام للحزب ويدفعون اشتراكا شهريا ويحضرون بشكل منتظم اجتماعات شعبتهم المحلية، ولمثال على ذلك: الحزب الاشتراكي الفرنسي.

ب.2. الأحزاب الغير مباشرة: « ***Les*** *partis Indirectes* »

---

[1]: طيفوري رحماني أحمد، **بنية الأحزاب السياسية في الجزائر، دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني**، بولاية شلف، مذكرة ماجستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة شلف، 2006، ص32.

[2] : Duverger Maurice, Op.cit, p100.

[3]: سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص34.

هي الأحزاب التي لديها تأييد غير مباشر بفضل مشاركة تجمعات أخرى، وما عدا ذلك ليس لها أتباع ولا أعضاء باستثناء أعضاء تجمعات الأساس ولمثال على ذلك حزب العمال البريطاني 1900 الذي تألف من النقابات والتعاونيات والجمعيات والتجمعات الفكرية التي كان هدفها تكوين نظام انتخابي مشترك، ويقسمهم موريس ديفرجيه الأحزاب الغير مباشرة إلى ثلاث فئات:"الأحزاب الاشتراكية، الأحزاب الكاثوليكية، الأحزاب التشريعية".[1]

ثالثا: التصنيف الثالث للأحزاب السياسية "لموريس ديفرجه":

ج.1. الأحزاب ذات الأغلبية: ويقصد بحزب الأغلبية ذلك الحزب الذي يمتلك الأغلبية المطلقة في البرلمان، أو يجد نفسه قادرا على امتلاكها يوما، بفعل الدور الطبيعي الذي تلعبه الأنظمة ويلاحظ أن وجود الحزب صاحب الأغلبية أمر استثنائي للغاية في الأنظمة ذات التعددية الحزبية، في حين يكون وجودها عاديا في نظام الثنائية الحزبية.[2]

ج.2. الأحزاب الكبيرة: « *les GRANDS PARTIS* »

هي التي ليس لها الأمل في الحصول على الأغلبية المطلقة إلا إذا توافرت لها ظروف استثنائية لا تتوافق مع طبيعة النظام[3] وفي حال وصلت للحكم بمفردها، فإنها لن تستطيع ممارسة إلا بموافقة ومساندة الأحزاب الأخرى، فهي لا تحكم عادة إلا بمشاركة وسط حكومة ائتلافية، يساعدها حجمها أن تلعب دورا هاما داخل هذه التحالفات، فتصل على الوزارات الأساسية والوظائف القيادية، وإذا تواجدت هذه الأحزاب في المعارضة، فإنما تستطيع أن تمارس دورا مؤثرا يزداد قوة بالتحالف مع أحزاب أخرى صغيرة.[4]

ج.3. الأحزاب الصغيرة: « *Les Petits Partis* »

[1] : Duverger Maurice, op.cit. p44.

[2]: طيفوري رحماني أحمد، **مرجع سابق**، ص33.

[3]: مفيدة لمزري، **مرجع سابق**، ص24.

[4] : Duverger Maurice, op.cit, p384.

على عكس الأحزاب الكبيرة لا تستطيع أن تلعب إلا دورا مكملا سواء في الحكومة أو المعارضة، بحيث يتعين عليها أن تقتنع ببعض المقاعد الوزارية الثانوية، أو توصية الانتقادات.[1]

رابعا: التصنيف الرابع للأحزاب السياسية حسب موريس ديفرجيه.

د.1. الأحزاب الإيديولوجية أو أحزاب البرامج:

وهي الأحزاب التي تتمسك بمبادئ وإيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة، ويعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب ومن أمثلة أحزاب البرامج الأحزاب الاشتراكية والشيوعية،[2] ولكن منذ منتصف القرن الماضي بدأ الكثير من الأحزاب الغير الإيديولوجية بإصدار برامج تعبر عن مواقف فأصبح هنالك أحزاب برامج إيديولوجية وأحزاب برامج سياسيات عامة، وهذه الأخيرة هي البرلمانية.[3]

د.2. الأحزاب البرلمانية:

يتسم هذا النوع بوجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى تأقلم الحزب مع الوضع القائم وفقا للظروف وتغيير برنامج الحزب مع تغيير الظروف.

د.3. أحزاب الأشخاص:

هي من تسميتها ترتبط بشخص أو زعيم، فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره دون معارضة أو مشاركة الأعضاء له، وقد يكون ذلك راجعا لقدرته الكارزمية،[4] أو

[1] : Ibid, p384.

[2]: سلمان محمد الطاوي، **مرجع سابق**، ص545.

[3]: السيد عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق**، ص135.

[4] : Marina Costa lobo, parties and leaders effects: Impact of leaders in the vote of different types, of parties, paety politics, 14 May 2008, pp 282. 298.

الطابع القبلي أو الطبقي الذي ينتمي إليه الزعيم، ويظهر هذا النوع من الأحزاب في الدول المتخلفة التي يكون فيها مستوى التعلم متدني وانتشار البيئة القبلية.

الفرع الثاني: التصنيف الحديث للأحزاب السياسية.

بالرغم من الأهمية الكبيرة للتصنيف الأحزاب السياسية الذي قدمه الفقيه "موريس ديفرجيه" « *Maurice Deverger* » إلا أنه لم يعد يتماشى مع الواقع على اعتبار أن أحزاب الإطارات ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إلا أن الوظائف التي تؤديها الأحزاب كانت محل إجماع العديد من الباحثين مع عدم اتفاقهم على إحاطة التصنيف التقليدي بكافة الأحزاب السياسية الموجودة والآخذة في الازدياد والتعقيد في تركيباتها وطبيعتها.

ونظرا لذلك اهتم العديد من الباحثين بتقديم تصنيف للأحزاب السياسية، يختلف عن التصنيف الذي قدمه ديفرجيه ويوجد العديد من التصنيفات من أبرزها ما يلي:

تصنيف « *Kay Lauoson* » "كاي لاوسن" للأحزاب السياسية حيث اعتمد في تصنيفه للأحزاب السياسية على معياري المشاركة في الحزب، ومدى تمركز أو تشتت السلطة بين أيدي أوليغارشية الحزب.[1]

وبذلك صنف الأحزاب السياسية إلى ستة "06" أنواع:

1. أحزاب النوادي: سلطة غير ممركزة ومشاركة ضعيفة من المنخرطين.

2. أحزاب الانخراط: أحزاب تنشط في الفترات الانتخابية، سلطة ممركزة، ومشاركة متوسطة للمنخرطين.

3. الأحزاب الطليعة: سلطة ممركزة، ومشاركة عالية لدى المنخرطين.

[1]: عبد القادر عبد العالي، **مرجع سابق**، ص61.

4. أحزاب اللجان: أوليغارشية غير ممركزة ومشاركة متوسطة للمنخرطين.

5. أحزاب الأطر: سلطة ممركزة ومشاركة متوسطة لدى المنخرطين.

6. أحزاب الجماهير: سلطة غير ممركزة، ومشاركة عالية للناخبين.

كما يقترح عالم السياسة الفرنسي "جون شارلو" « *Jeon Charlot* » تصنيفا ثلاثيا جديدا يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الجانب التنظيمي والإيديولوجي للحزب، ولكن على الأخص أهداف الحزب وإستراتيجية مما يجعل التمييز بين ثلاثة أنواع من الأحزاب:

1. أحزاب الأعيان.

2. أحزاب المناضلين.

3. أحزاب التجمع.[1]

بينما قدم الفقيه "جاك كادار" « *Jack Kadar* » تصنيف الأحزاب السياسية عن طريق توزيعها إلى ثلاث مجموعات أساسية على النحو التالي:

- الأحزاب الحرة والأحزاب المتسلطة.
- الأحزاب المنظمة والأحزاب غير منظمة.
- الأحزاب الصغيرة والأحزاب ذات الأغلبية.[2]

ومن أبرز التصنيفات المستمدة للأحزاب السياسية على أساس مقياس اليمين واليسار تصنيف "جان بلوندل" « *Jean Blondel* » الذي ركز في تصنيفه على ثلاث معايير: "معيار المشاركة داخل الحزب، معيار الوسيلة إلى البلوغ إلى السلطة، ومعيار الموقف من الوضع القائم وعلى أساس هذه المعايير قدم التصنيف التالي انطلاقا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار:

[1] : Seiler Daniel Louis, la Politique comparée, Paris :Arman colin collection u 1982. p91.

[2]: عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، القاهرة، 1997، ص540.

محافظين، مسيحيين ديمقراطيين، ليبراليين، راديكاليين، أحزاب الفلاحين، الاشتراكيين، الشيوعيين.[1]

كما قدم "ريشارد جوتر" و"لاري دياموند" *« Richard Gunther » and « Larry Diamond »* تصنيف آخر للأحزاب السياسية اعتمادا على ثلاث معايير وأول هذه المعايير هو:

1. طبيعة التنظيم الرسمي: بعض الأحزاب بقية تقليدية ولم تتطور في حين نجد أن الأحزاب الأخرى تطورت بشكل كبير وواسع.

2. المعيار البرنامجي: ينظر فيه إلى طبيعة الالتزامات بالبرامج الحزبية، ببعض الأحزاب لديها إيديولوجية واضحة ومتحيزة في الفلسفة السياسية والدينية، وبعضها بدون إيديولوجية واضحة وبعضها الآخر تحيز لجماعة عرقية أو دينية على حساب جماعات أخرى.

3. المعيار الثالث: ينطوي على استراتيجيات وسلوكيات الحزب: حيث من خلالها نستطيع أن نحكم على الحزب السياسي إذا كان حزب متسامح، الاحترام المتبادل مع الأطراف المعارضة أم هي أحزاب متطرفة ومعادية للنظام.[2]

وعلى أساس المعايير الثلاثة قسما الباحثان الأحزاب السياسية إلى خمسة عشر نوع "15":

- أحزاب قائمة على النخبة "الأطر".
- أحزاب قائمة على الانتماء العرقي.
- أحزاب قائمة على حركة القوائم الانتخابية.[3]

---

[1]: عبد العالي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص62.

[2] : Richard Gunther and Larry Diamond, " Species Of Political Parties a New Typology", *Party Politics*, Vol 9, No.2 pp. 167–199.

[3]: ناجي عبد النور، **مدخل إلى علم السياسية**، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص147.

كما صنف الأستاذ "جون جيكل" « *Jean Jickel* » الأحزاب السياسية إلى طائفتين رئيسيتين:

الطائفة الأولى: تشمل أحزاب الإطارات وأحزاب الجماهير.

الطائفة الثانية: وتشمل أحزاب الأعيان وأحزاب الناخبين .

الفرع الثالث: تصنيف الأنظمة الحزبية

إذا كان الحزب مفرد والجمع أحزاب فمعنى ذلك أن الحديث عن الأنظمة الحزبية لا ينصرف إلى حزب واحد، وإنما إلى حزبين فأكثر وتختلف النظم الحزبية باختلاف شكل النظام السياسي والمعروف أنه توجد ثلاث أشكال رئيسية وهي: النظام الديمقراطي، النظام الشمولي، والنظام التسلطي، هذا بخلاف الحال في حالة التعرض لدراسة النظام الحزبي الموجود في دولة من الدول، فقد يكون هذا التنظيم قائما على أساس حزب واحد، أو حزبين، أو عدة أحزاب.

وقد تعددت اجتهادات الفقه السياسي في تصنيف النظم الحزبية وأكثرها تداولا هو التصنيف التقليدي الذي يعتمد على معيار عدد الأحزاب.[1] وتنقسم الأنظمة الحزبية على المعاصر اليوم إلى نوعين رئيسيين:

نظام الحزب الواحد.

نظام تعدد الأحزاب.

ومن هذه الأنواع يمكن وضع تصنيف للأنظمة الحزبية إلى صنفين:

1. الأنظمة الغير تنافسية: وتتمثل أساسا في نظام الحزب الواحد.
2. الأنظمة التنافسية: وتتمثل في نظام التنافسية الحزبية.

[1]: أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، ص118.

أولا: أنظمة الحزب الواحد: « *Régime de parti unique* »

يتصف الحزب الواحد بالا تنافسية، أي انعدام المنافسة بينه وبين بقية الأحزاب الموجودة، إما لوجود حزب واحد، أو لوجود حزب واحد إلى جانب أحزاب شكلية تخضع لقيادته، ويختلف نظام الحزب الواحد من دولة إلى أخرى، وهناك وجود حزب منظم ومعترف به لوحده من قبل السلطة القائمة في الدولة وعمليا لا يكون مسموح وجود أخرى، وإن حدث فتكون سرية وغير مصرح بها، أو غير مسموح لها بالنشاط.[1]

ولقد اكتسب تصنيف الحزب الواحد أهميته منذ الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 حيث أقامت تلك الثورة حزبا مهما للعمال ليس فقط في الاتحاد السوفييتي بل امتد إلى أوروبا الشرقية فيما بعد.[2]

يقصد بنظام الحزب الواحد احتكار السلطة من قبل تنظيم سياسي واحد، ومعنى ذلك هو وجود حزب واحد شموليا يسيطر ويحكم المجتمع ويتصف هذا النظام السياسي في المجتمع بالديكتاتورية، وعدم وجود مناخ ديمقراطي تنافسي.[3]

ولهذا فإنه إذا كان تعدد الأحزاب أحد السمات المميزة لنظم الحكم القائمة على أساس ديمقراطي في دول العالم المعاصر، فإن الحزب الواحد ارتبط ارتباطا وثيقا بالأنظمة الديكتاتورية أين ظهرت حديثا خلال القرن العشرين.[4]

وأكد "موريس ديفرجيه"، من التطابق بين الديكتاتورية والحزب الواحد، وإذا كان الواقع يدل على أن الديكتاتورية قديمة قدم العالم، إلا أنه الديكتاتورية المستندة إلى الحزب ظهرت في القرن العشرين في أوروبا بصفة عامة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي وتولي لينين ثم ستالين زعامة الحزب إلى آخر خلفائها وهو خوربا تشوف، والحزب النازي الألماني

---

[1]: نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص132.

[2]: محمد نصر مهنا، **في علم السياسية قراءة في المنهج**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2007، ص81.

[3]: أسامة الغزالي حرب، **مرجع سابق**، ص141.

[4]: نبيلة عبد الحليم كامل، **مرجع سابق**، ص103.

بزعامة هتلر والحزب الفاشستي في إيطاليا بزعامة موسيليني، والحزب الديكتاتوري لفرانكو باسبانيا، الحزب الديكتاتوري في البرتغال في عهد سلازار.

ومع التطورات التاريخية التي شهدها العالم خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانتشار الديمقراطية واعتماد نظام التعددية الحزبية عبر العالم تراجعت عدد الدول التي تعتمد نظام الحزب الواحد واقتصرت على الدول التي لازالت شيوعية: "الصين "الحزب الشيوعي الصيني"، كوبا "الحزب الشيوعي لكوبا" كوريا الشمالية "الحزب الشيوعي الكوري"، الفيتنام "الحزب الشيوعي الفيتنامي" اللاوس "الحزب الثوري لشعب لاوس"، حزب البعث السوري ...الخ.

وإن دواعي الأخذ بهذا النظام في العالم الثالث هو الحد من الصراع الاجتماعي والتشتت والانقسامات التي يمكن أن تعصف بالوحدة الوطنية، خاصة في المجتمعات ذات التركيبة الهشة أو المستقلة حديثا وهي بصدد البحث عن هويتها، وأي جانب ذلك هي عدم صدق نية النخبة الحاكمة المسيطرة[1] على تطبيق نظام الأحزاب السياسية بمفهومه الصحيح، وللتمويه عن ذلك تقوم تلك النخبة بوضع نظام تعدد الأحزاب تضمن فيه هيمنتها على تقاليد الحكم في البلاد مع تعزيزها للأحزاب المعارضة وإظهارها بصورة هزيلة تجعلها لا تستحق أن تتولى مقاليد الحكم في هذه البلاد، فهذا النظام يسمح رسميا بوجود أحزاب ولكنها تظل أحزاب من الدرجة الثانية لا يسمح لها بالتنافس مع الحزب المسيطر بشكل متكافئ.[2]

والملاحظ أن ظهور الحزب الواحد يرتبط دائما بحدوث تغيرات عميقة في النظام الاجتماعي للمجتمع، ففي دول العالم الثالث ظهرت عموما عقب قيام عدة انقلابات عسكرية وبالعودة للأنظمة السياسية التي تبنت نظام الحزب الواحد يمكن تقسيم هذا النظام إلى أربعة أنواع أساسية وهي:

[1]: نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص134.

[2]: أسامة الغزالي حرب، **مرجع سابق**، ص135.

1. أحزاب تعتنق إيديولوجية: وهذا النوع يقوم على أساس فلسفي وعقائدي معين يعمل على تحقيقه من خلال احتكاره للسلطة ومثال على ذلك: "الحزب الشيوعي السوفييتي سابقا"، "الحزب الشيوعي الصيني".

2. أحزاب لا تعتنق إيديولوجية معينة: هذه الأحزاب لا تقوم على أساس فلسفي أو عقائدي أو إيديولوجي بل يكتفي الحزب بالسيطرة على جميع مؤسسات الدولة السياسية والإدارية والاقتصادية، وظهر هذا النوع من الأحزاب السياسية بصفة خاصة في دول العالم الثالث، بعد استيلاء الأقليات العسكرية على السلطة.

3. نظام الحزب الواحد المرن: من خلاله يقوم الحزب المهيمن بالسيطرة على جميع المؤسسات والهيئات الرسمية والغير رسمية في المجتمع وإصدار تشريعات قانونية لفرض قيود ومنع قيام أحزاب أخرى كما تقوم بالسيطرة على وسائل الإعلام وتزوير نتائج الانتخابات.[1]

4. نظام الحزب الواحد الجامد: يسمح هذا النوع من الأحزاب بوجود أحزاب ثانوية بجواره وذلك بشرط أن تكون هذه الأحزاب وفية لما يقرره الحزب المسيطر،[2] مثال على ذلك: "حزب البعث السوري".

ثانيا: الأنظمة الحزبية التنافسية.

بما أن الاعتماد في تصنيف النظم الحزبية على المعيار العددي يؤدي إلى نتائج شكلية لا ترقى إلى جوهر الغاية من تحليل النظام الحزبي،[3] من أشهر التصنيفات تصنيف "**موريس ديفرجيه**" إذ صنف النظم الحزبية إلى:

1. نظام السياسة الحزبية المرنة.

---

[1]: صباح مصطفى حسن المصري، **النظام الحزبي في مصر**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص133.

[2]: أسامة الغزالي حرب، **مرجع سابق**، ص135.

[3]: صباح مصطفى حسن المصري، **مرجع سابق**، ص104.

2. نظام الحزبية التنافسية الجامدة.

3. نظام التعددية الحزبية.[1]

هذا ما جعل العديد من الفقهاء الفرنسيين والأمريكيين يقدمون محاولات لتحسين هذا التصنيف التقليدي منهم الفقيه: "بلوندل" « *BLONDEL* » "1968"، حيث حاول أن يدرج النظم الحزبية التعددية من حيث وجود حزب مهيمن مع وجود حالة وسيطة بين النظم الحزبية التنافسية والنظم التعددية ولهذا قدم تصنيف النظم الحزبية على النحو التالي:

1. النظم الحزبية التنافسية.

2. النظم الثنائية الحزبية والنصف.

3. النظم الحزبية التعددية مع حزب مهيمن.

4. النظم الحزبية التعددية بدون حزب مهيمن.

ومساهمته "سارتوري" « *SARTORI* » عام 1976 التي تعد الأفضل والأهم من تصنف "موريس ديفرجيه" اعتمد فيها على معيار التنافس في مسألة تصنيف النظم الحزبية أي معيار الأحزاب التي تؤثر حقا في اللعبة البرلمانية[2]، بل تتعداه ذلك دراسة طبيعة العلاقة التنافسية بين الأحزاب السياسية من حيث وجود حالة استقطاب من غيرها والنظر إلى آلية التنافس الحزبي والحجم النسبي[*] وقوة البنية للأحزاب السياسية ليست مسألة كمية فحسب.[3]

إن النظم التنافسية تتدرج في درجة التنافس المسموح بها للأحزاب، وفي مدى الحرية المتروكة لتكوين الأحزاب وفي نوع العلاقات المتبادلة بين الأحزاب المتنافسة أي أن النظم

---

[1]: عبد العالي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص66.

[2]: صباح مصطفى حسن المصري، **مرجع سابق**، ص104.

[*]: يقصد بالحجم النسبي للأحزاب قدرة الأحزاب على الدخول في الائتلافات الحكومية.

[3]: عبد القادر عبد العالي، **مرجع سابق**، ص66.

التنافسية هي التي تهيئ فرص وقنوات التنافس الحر[1] بين الجماعات السياسية وتقوم على احترام قواعد اللعبة السياسية وتجعل من الانتخابات العامة طريق الاستخلاف السياسي، وتشيد بضرورة المعارضة[2] وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الأنظمة الحزبية التنافسية في شكل تنازلي يتدرج فيه التنافس من الأعلى إلى الأسفل على النحو التالي:

أولا: نظم تعدد الأحزاب.

ثانيا: نظم الحزبين السياسيين.

ثالثا: نظم الحزب المسيطر.

أولا: نظام تعدد الأحزاب.

يرجع بعض الفقهاء أسباب ظهور نظام التعددية الحزبية إلى وجود انقسامات عميقة في المجتمع السياسي لاختلاف العرق والدين، والعادة أن القوة الانقسامية كثيرا ما تلهبها العناصر المتناوئة داخل البلد أو الحركات الثورية الخارجية، هنالك بعض النظريات أيضا ترجع نشأة التعددية إلى تغيرات سياسية ترافقها تحولات اجتماعية كبرى مما تؤدي إلى اختلاف الجماعات في المجتمع حول الأهداف الجديدة وكيفية تحقيقها.[3]

ويتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها في الرأي العام والحياة السياسية، حيث لا يستطيع حزب لوحده أن يتولى السلطة دون مشاركة أحزاب أخرى يتفق معها في إدارة الحكم[4] "وتوجد التعددية الحزبية في كل دولة بها نظام حزبي يتضمن ثلاث

[1]: سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص30.

[2]: كمال المنوفي، علي أحمد عبد القادر، **مرجع سابق**، ص131.

[3]: عبد الحليم الزيات، **مرجع سابق**، ص138-139.

[4]: تامر كامل الحزروحي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، الطبعة الأولى، دار مجد لاقي للنشر والتوزيع، 200، ص12-16.

أحزاب فأكثر كما هو الشأن في دول أوروبا الغربية والدول الاسكندينافية، الهند، إسرائيل وغيرها".[1]

ويؤدي نظام تعدد الأحزاب السياسية إلى إعطاء الفرصة للمواطنين للاختيار بين برامج وسياسات مختلفة علاوة أن وجود الأحزاب يكفل تحقيق المشروعات العامة ويحول هذا النظام دون استبداد الحكومة لأن وجود حزب أو أحزاب في المعارضة يخضع الحكومة وتصرفاتها لرقابة ويقظة واعية مما يحول دون استبدادها، ويسمح بتحديد مسؤولية السياسة العامة حيث تكون كل حكومة مسؤولة عن الأعمال والسياسات التي باشرتها خلال فترة توليها الحكم.[2]

مما سبق يلاحظ أن التعددية الحزبية تعني وجود ثلاثة أحزاب متنافسة فأكثر أو متقاربة في القوى، الأمر الذي يحول دون إنفراد إحداها بالسلطة، ويمكن التمييز بين أشكال حكومات التعددية الحزبية إلى شكلين:

الشكل الأول: تعددية حزبية تعني وجود ثلاث أحزاب فأكثر متنافسة ومتقاربة في القوى الأمر الذي يحول دون انفراد أحدهما بالسلطة وتشكيل الحكومة، وبناءا على ذلك تشكل حكومات ائتلافية من عدة أحزاب متقاربة وتتفق على برنامج معين للتنفيذ وتسمى حكومة ائتلافية.

الشكل الثاني: تعددية حزبية غير مستقرة تتشكل فيها حكومة ائتلافية هشة وسريعة الانشقاق ومثال على هذا الشكل نجده في إيطاليا.[3]

[1]: عبد الغني بسيوني، **مرجع سابق**، ص49.

[2]: عبد الحميد متولي، **أزمة الأنظمة الديمقراطية القاهرة**، 1969، ص115.

[3]: نبيلة عبد الحليم كامل، **مرجع سابق**، ص161.

لقد اعتبر العديد من الفقهاء هذا التقسيم بأنه غير دقيق فقد ينتقل عن تعددية مستقرة إلى تعددية غير مستقرة والعكس، لذلك يميز الفقهاء من شكلين آخرين: التعددية التامة "الكاملة" والتعددية ذات الحزب المهيمن.[1]

أ. التعددية الحزبية الكاملة: "التامة"

يقصد به تواجد أعداد كبيرة من الأحزاب على الساحة السياسية، ولكن لا يوجد تنسيق بينها ولا تطمح إلى التكتل والتجمع، وذلك حزب يسعى لتحقيق مصالحة دون التنسيق مع مصالح الأحزاب الأخرى،[2] وهناك أربع ميزات خاصة بهذا النوع من التعددية:

1. وجود عدد كبير من الأحزاب دون قدرة أي منها على الفوز بالأغلبية لذلك تتحول كل أحزاب منها إلى مدافع عن مجموعة مصالح، فكل حزب يحدد قاعدته الشعبية ويحافظ عليها ويخدم مصالحها.

2. الميزة الثانية وهي سلبية وتتمثل في عدم استقرار الحكومات التي تأخذ بهذا النوع من التعددية وكأبرز مثال على ذلك تعتبر فرنسا نموذجا لتعدد الأحزاب التام في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة تم إحصاء من 11 نوفمبر 1918 إلى 23 جوان 1940 حوالي 21 سنة تعاقبت 43 حكومة، مع العلم أن متوسط البناء كل منها في سدة الحكم كان 06 أشهر، وهذا يعتبر قيمة عدم الاستقرار.[3]

عجز النظام عن تجميع المصالح وإعطائه للمصلحة العامة ولا يساهم في اتخاذ القرارات الوطنية الهامة، بل يقوم بذلك نيابة عنه نواب يقومون بعمل ائتلاف برلماني.[4]

---

[1]: سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص41.

[2]: مصطفى عبد الجواد محمود، **مرجع سابق**، ص343.

[3]: سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص42.

[4]: ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص45.

ب. نظام تعدد الأحزاب المعتدل:

يمكن تفادي العيوب السابقة التي تشوب نظام تعدد الأحزاب بتبني نظام تعدد الأحزاب المعتدل، وذلك عن طريق وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب بهدف تكوين جبهتين كبيرتين كل جبهة تضم عددا من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية هاتان الجبهتان تتقدمان للناخبين ببرنامجين بحيث يسهل على الناخب الاختيار[1] ويؤدي هذا الائتلاف والتكتل إلى إدخال نوع من التعديل على نظام تعدد الأحزاب إلى حد تجعله شبيها بنظام الحزبين السياسيين، وبهذا يعتبر نظام تعدد الأحزاب المعتدل مرحلة وسطى بين نظام تعدد الأحزاب التام ونظام الحزبين الرئيسيين.[2]

ثانيا: نظام الثنائية الحزبية

يقصد بالثنائية الحزبية وجود حزبين رئيسيين يسيطران على الساحة السياسية بحيث يتمكن أحدهما من الفوز بأغلبية أصوات الناخبين ويشكل حكومة بمفرده، ثم يحدث التناوب بين هذين الحزبين الكبيرين على المدى الطويل، ومع ذلك فإن نظام الحزبين لا يمنع من وجود حزب ثالث أو أحزاب أخرى بجوار الحزبين الرئيسيين ولكن هذه الأحزاب تكون صغيرة الحجم وقليلة التأثير في الساحة السياسية، فنظام التنافسية الحزبية هو نظام يقر بالتعددية السياسية لكن الممارسة والنتائج الانتخابية المتكررة جعلته منه نظاما ثنائيا.[3]

ويعتبر النظام الانجليزي خير مثال على الثنائية الحزبية، إذ نجد في انجلترا حزبين المحافظين والعمال داخل البرلمان يتنافسان مع وجود حزب ثالث هو حزب الأحرار لكن هذا الأخير ليس له القوة التي تخوله ليكون قادرا وحده على الفوز بعدد من المقاعد البرلمانية، ويرى "موريس ديفرجيه" أن التناوب يظهر في الأنظمة الحزبية الثنائية، وبالتالي يكون التفكك في الأحزاب الحاكمة ظاهرة عامة فالتفكك لا يكفي إذن لتفسير التناوب ويلعب عدد الأحزاب

---

[1]: سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص43.

[2]: بورحلة قوادرية، **دور الأحزاب في التمثيل السياسي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة البلدية، 2008، ص15.

[3]: سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص43-44.

دورا هاما للغاية في هذا المجال بوضوح فالتناوب يفترض الثنائية والنظام الانتخابي كي يكون عاملا جامعا أيضا.[1]

وتوجد هنالك نوعين بارزين من الثنائية الحزبية:

1. الثنائية الجامدة:

تعطي الثنائية الجامدة نتائج جيدة في النظام البرلماني، وخير مثال على ذلك النظام البريطاني، فالحكومة ترتكز على أكثرية نيابية حزبية مستقرة مما يؤدي إلى استقرار سياسي وحكومي، وذلك نتيجة تنظيم تصويت أعضاء الحزب في البرلمان بحيث يلزمهم بالتصويت على نحو معين في المسائل الهامة، مما يؤدي إلى توفير الاستقرار للحكومة،[2] كما أن التجربة تثبت على أنه في إطار دولة ديمقراطية فإن الثنائية الحزبية الجامدة كانت أو مرنه، هي دائما ثنائية معتدلة فمن المستبعد أن ترتكز على أحزاب متطرفة ومتباعدة على بعضها بحيث لا يوجد هنالك فوارق هامة بين الحزبين الرئيسيين، ورغبة كل حزب في كسب تأييد أكبر عدد ممكن من الناخبين تدفعه إلى الاعتدال واعتماد وسطية معتدلة بعيدة عن التطرف.[3]

2. الثنائية المرنة:

لا يمكن للثنائية المرنة أن تطبق لفترة طويلة في النظام البرلماني ذلك أنه طبيعة العلاقة بين البرلمان والحكومة قائمة على حق الحكومة في حل البرلمان لقاء حق البرلمان في حجب الثقة عن الحكومة تؤدي بالضرورة إلى الانضباط الحزبي أي إلى التنافسية الجامدة،[4] وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا لهذا النوع من الثنائية،[1] ومن مميزات

---

[1]: عصام أحمد عجلية، محمد رفعت عبد الوهاب، **النظم السياسية**، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص76.

[2]: ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص46.

[3]: حافظ علوان جامدي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**، الطبعة الثالثة، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2001، ص140.

[4]: حافظ علوان جامدي، **مرجع سابق**، ص141-142.

الثنائية المرنة أنها تمنع الرئيس من التسلط حتى ولو كانت الأكثرية في البرلمان منتمية إلى نفس حزب الرئيس وذلك بسبب عدم الانضباط الحزبي، وحرية النواب في التصويت، وفي المقابل الثنائية المرنة تحول دون إنصاف دور الرئيس إذا كانت الأكثرية البرلمانية تنتمي إلى حزب غير حزب الرئيس، ذلك أن الرئيس لم يقدم الوسائل التي تمكنه في الحصول على ثقة بعض نواب الحزب الآخر.[2] وكمثال على ذلك نظام الحزبين داخل الكونغرس الأمريكي لا يلعب أي دور، وبصدد أي مشكلة توجد أغلبية ومعارضة تختلف عنها في بعض الأمور والمواقف، ولا تقابل هذه الأغلبية والمعارضة الانقسام إلى جمهوريين وديمقراطيين.[3]

ومع ذلك توجد بعض الاستثناءات وظروف ملحة قد تؤدي بأعضاء كل من الحزبيين إلى التكتل وراء رأي واحد إزاء نواب الحزب الآخر، مثال على ذلك: ما حدث في الكونغرس الأمريكي عندما أيد النواب المنتمون للحزب الديمقراطي الذي كان يتزعمه "بيل كلنتون" في ما سمي بـ فضيحة "مونيكا لويسكي" إزاء سعي وتكتل نواب الحزب الجمهوري في الكونغرس للسير في إجراءات عزل الرئيس نتيجة هذه الفضيحة[4] وما يلاحظ أن الثنائية الجامدة تصلح للأنظمة البرلمانية أي لأنظمة الفصل المرن بين السلطات، وأن الثنائية المرنة تنجح في ظل النظام الرئاسي أي نظام الفصل الجامد للسلطات، أي أن النظام السياسي المرن بحاجة إلى أحزاب جامدة والنظام السياسي الجامد بحاجة إلى أحزاب مرنة.[5]

المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية.

---

[1]: سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص229.

[2]: مصطفى عبد الجواد محمود، **مرجع سابق**، 358.

[3]: سعاد الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص48.

[4]: صباح مصطفى حسن المصري، **مرجع سابق**، ص114.

[5]: حافظ علوان حامدي، **مرجع سبق ذكره**، ص141-142.

إن الحديث عن وظائف الأحزاب السياسية لا يعني أن كل نوع له وظيفة معينة بل إن وظائف الأحزاب تشترك في النظرية العامة وأسمى وظيفة للأحزاب السياسية هي السعي للوصول إلى السلطة.[1]

ويقول الفقيه "بيرود" « *Burdeau* » في هذا الصدد: "إن تحديد وظائف الأحزاب يبدوا أمرا صعبا إذا حاولنا تجاهل طبيعة الأحزاب المعنية والوسط الذي تباشر فيها نشاطها" فما هو وجه الشبه بين الوظائف التي تباشرها الأحزاب في النظم الليبرالية وتلك التي يباشرها الحزب الواحد في النظم الشمولية "ذات الحزب الواحد".[2] هذا بالإضافة إلى وجود بعض الوظائف التي تقوم بها بعض الأحزاب دون الأخرى وبوجه الخصوص الأحزاب الموجودة في العالم الثالث، وبما يمكن القول أن هناك وظائف عامة تشترك فيها جميع الأحزاب السياسية ووظائف خاصة تختص بها الدول في العالم الثالث.[3]

بينما يرى "بيار بيرشون" « *Pierre Brechon* » بأن الأحزاب السياسية تقوم بالوظائف الاجتماعية التربوية والاقتصادية وغيرها بالإضافة إلى الوظيفة الخاصة لكل حزب وهي نشر الدعاية وجلب المنتسبين والمقاطعين والمناضلين أي تقوم بعملية التجنيد الحزبي ومنه اختيار الإطارات الحزبية التي تمثل الحزب وتطبق سياسته.[4]

وأشار "دانيال لويس سايلر"، « *Daniel Louis Seiler* » في كتابه الأحزاب السياسية أنه هنالك العديد من المفكرين مثل ميركل « *P.H Merkl* » يختصرون وظائف الأحزاب السياسية في ستة "06" وظائف حصرها في التوظيف للمناصب العليا ووظيفة البرامج ومراقبة وتنسيق الأعمال الحكومية ومحاولة الإصلاح والتعايش برضا من الأفراد المجتمع.[5]

في حين يضع "موريس ديفرجيه" « *Maurice Duverger* » في الدرجة الأولى بنية الأحزاب وإرادتها في تجسيد وظيفة الإعلام السياسي حيث أن أحد أهداف الأحزاب السياسية

---

[1]: نبيلة عبد الحليم كامل، **مرجع سابق**، ص84.

[2] :George Burdeau, Droit constitutionnel et institution politique, paris, 1980 p27.

[3]: ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص24.

[4] :Berchon Pierre, les partis politiques ,paris : Edition Montchrestien 1999, pp73. 78.

[5] : Daniel Louis Seiller, les Partis Politiques ,2eme édition, paris : Dalloz, 2000, pp28. 34.

هي إعلام المواطنين بالسلوك السياسي الذي تسلكه الدولة بحسب علاقة ونظرة الأحزاب للسلطة وبذلك فإن الأحزاب بمثابة وسيط بين الدولة والمواطن.[1]

بالإضافة إلى ذلك يرى موريس ديفرجيه أنه للأحزاب السياسية ثلاث وظائف أساسية:

أ. الوظيفة التكوينية التربوية: تخص تنشئة أفراد الحزب وتقديم المعلومات الكافية عن الوضع السياسي.

ب. الوظيفة الاجتماعية: يسعى الحزب للاهتمام بقضايا مجتمع ومناقشتها.

ج. الوظيفة التنظيمية الانتخابية: من خلال مشاركته في الحملات الانتخابية وتدعيم تماسكه من الداخل حتى يحافظ تماسكه.

دافيد أبتر « *David Apter* » يميز بين وظائف الأحزاب السياسية وفق تواجدها في أنظمة ديمقراطية أو توتاليتارية، ففي النظام الديمقراطي الحزب له ثلاث وظائف أساسية: مراقبة السلطة التنفيذية، تمثيل المصالح، اجتذاب المرشحين والأعضاء، وفي الشمولي للحزب وظيفتين أساسيتين: الحفاظ على صلابة وتضامن المجموعة المكونة له، ودور الإشراف والإدارة.[2]

بالنسبة لصاموئيل هنتغتون: « *S. Huntington* » فقد أشار أن الحزب الواحد يؤدي نوعين من الوظائف: المحافظة على النفوذ من خلال تحديد قوة الخصم وبذلك تقديم نظام سياسي من نوع إقصائي أو إما تأسيسي بطريقة تسلطية للتحول الكامل للمجتمع من أجل احتواء كل القوى التي تشكله، ومن ثم التوجه نحو نظام سياسي ثوري.[3]

---

[1] : A quoi Servent les partis politiques ? Obtenu en parcourcit
http//www.unted surfeaups.com/index.PHP ? Main surfcanps left : locations slink : pices scanp.

[2]: وثيقة مرجعية، الأحزاب السياسية "المفهوم، المعايير والدور" المديرية العامة للدراسات والمعلومات، برامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلس النواب، ص07.

[3]: مدحت أبو النصر، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية، إحدى مسار التفعيل العمل السياسي وترميم حقوق الإنسان**، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص38.

"نيل ماكدونالد" « *Nill Macdonald* »: يلخص وظائف الأحزاب السياسية في المجتمع في خمسة وظائف:

- الحزب كأداة لسير العمل الحكومي.
- الحزب كوسيط بين الحاكم والمحكوم.
- الحزب كناطق باسم الرأي العام
- الحزب كأداة اختيار وتحديد المرشحين

ويرى هنتغتون « *Huntington* » أن الأحزاب القوية والفعالة توفر تنظيم ديمقراطي تتعاقب فيه القيادات، يستوعب الجماعات الجديدة في المجتمع، و يوفر أساسا للاستقرار ويساهم في إيجاد الولاء والحرية التي تتجاوز الجماعات المحدودة.[1]

كما يشير "عبد الهادي الجوهري" إلى أن الأحزاب السياسية تحاول قدر الإمكان تحديد المشكلات القائمة في المجتمع وحصرها، بهدف التوصل لوضع حلول الملائمة لها، والتي ينبغي على الحكومة أن تأخذ بها في حل المشكلات.[2]

ويحدد "فاروق شلبي"وظائف الأحزاب السياسية في:

- تولي الحكم.
- تنظيم المعارضة.
- توجيه الرأي العام.
- إعداد الكوادر السياسية.
- التعبير عن رغبات الجماهير.
- المشاركة في تحقيق التنمية.[3]

---

[1] : Huntington, Samuel, Political Order in changins Societies « Neuo Haven : yale Univ Press 1968 , p406.

[2]: عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، القاهرة: مكتبة الطليعة، 1989، ص126.

[3]: فاروق محمد شبلي، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 1997، ص296-298.

كذلك "كمال المنوفي" وظائف الأحزاب السياسية كالتالي:

- تجميع المصالح.
- التعبير عن المصالح.
- التنمية السياسية.
- الاتحاد السياسي.
- المشاركة السياسية.[1]

يضيفان على السابق أنه للحزب السياسي دور في التعبير عن عملية الاقتراع الوطني، ودور مهم في وظيفة التعليم السياسي.[2]

بالنسبة لـ:"شميتر" « *Philippe C. Shmitter* » فإن الأحزاب السياسية تقوم بأربعة وظائف أساسية:

1. تنظيم المسار الانتخابي من خلال تقديم مرشحين وتسجيل أشخاص يشاركون في الحملات الانتخابية.

2. منح المواطنين مجموعة من الأفكار والشعارات والرموز التي تقوى ارتباطهم بالقيم الديمقراطية، ودور الإدماج الرمزي الذي يمكن المواطنين من الشعور بأنهم يشاركون في عملية اتخاذ القرار.

3. بعد الفوز عن طريق الانتخابات، سيطرة الأحزاب على الحكم .

4. الأحزاب تمثل مصالح وانشغالات المواطنين من خلال تمثيلها في برنامج يستجيب لتطلعات المواطنين.[1]

[1]: مدحت أبو النصر، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسة**، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص-140 139.

[2]: وثيقة مرجعية، **مرجع سابق**، ص07.

أما علماء الاجتماع الوظيفي "تالكوت بارسوتر" « *Talcott Parsons* »، "روكان" « *Rokan* » يرون أن الأحزاب السياسية تقوم بالوظائف التالية:

- وظيفة هيكلة الرأي العام.
- وظيفة إدماج المواطنين.
- وظيفة الوسيط بين الدولة والمجتمع المدني.
- وظيفة التجسيد.
- وظيفة تمثيل والإخضاع عن النزاعات.[2]

من خلال الوظائف المختلفة التي جاء بها علم السياسة وعلم الاجتماع للأحزاب السياسية يمكن إبراز أهم الوظائف المتفق عليها للأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية:

أولا: وظيفة التنشئة السياسية:

تعد الأحزاب السياسية في أبرز وسائل التنشئة السياسية، فالتنمية السياسية تشير إلى "عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي"،[3] ويعرفها "دافيد إيستون":بأنها العمليات التنموية التي يكتسب من خلالها الفرد توجهات سياسية وأنماط سلوكية"،[4] وهي عملية يقوم بها الحزب من أجل اكتساب المواطنين وتلقينهم القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية السائدة، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طوال حياته، وبالتالي تؤثر في الفرد بتلقينه الثقافة السياسية السائدة وترسيخها فيه أو بتعديلها أو

[1] : Chahrokh vaziri, Elément de réflexions sur les partis politique et référence idéologique dans le tiers monde, obtenu en parcourant;
http://www. Unil:ch/webdan/pite/iepi/ users/epibiri1/public/ vaziri4,pdf
[2] : ibid.

[3]: نور الدين حاروش، **مرجع سابق** ، ص120.

[4]: كاظم هاشم نعمة، **في السياسة المقارنة، المداخل النظرية**، طرابلس: الثالثة للطباعة والنشر، 1998، ص130.

حتى يخلق ثقافة سياسية جديدة،[1] ويتوقف نجاح الحزب السياسي في بناء الفرد وتنشئته على اعتبارات عدة تتمثل في الايدولوجيا، الكاريزما، والبيان التنظيمي.[2]

ويقوم بدور التنشئة السياسية كثير من المؤسسات الاجتماعية والسياسية بدءا من الأسرة مرورا بالأقارب والمؤسسات التعليمية المختلفة، وتعد الأحزاب السياسية أهم مؤسسة تقوم بدور التنشئة السياسية وذلك بما لها من قدرة على أعداد كبيرة من الناس على أساس منضبط ومنظم في الحركة السياسية[3] وبهذا تعمل الأحزاب السياسية على تكوين ثقافة سياسية لدى المواطنين تمكنهم من فهم المسائل والاشتراك في مناقشتها والحكم على المسائل السياسية حكما محددا وهي بذلك إما تقوم بالمساهمة بقوة في تدعيم الثقافة السياسية السائدة، أو نشر ثقافة وقيم مضادة ومن وسائل الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية:

وظيفة التعليم الحزبي: إن نشاط الحزب السياسي لا يتوقف عند لحظة الانتخابات، بل يسعى الحزب لتلقين الأفراد المنتسبين إليه وبالخصوص الأعضاء الجدد مبادئ الحزب وأفكاره وأهدافه كما يوفر الحزب أشكالا من الفرص التعليمية المنتظمة والمقدمة لأعضاء الحزب وخاصة مع الشباب التي تسعى الأحزاب السياسية إلى جذبهم إليها.

الاجتماعات والمؤتمرات الحزبية: قد تكون هذه الاجتماعات والمؤتمرات دورية ومنتظمة تهدف إلى التثقيف الحزبي وقد تكون غير دورية تتعلق بقضايا تخص الجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة كما يعقد المؤتمر كل سنة أو سنتين أو أكثر بصفة دورية حسب القانون الأساسي للحزب.[4]

---

[1]: حسن عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص112.

[2] : Giovanni Sartori, "Party Type, Organization and Function", *West European Politics*,. p30.

[3]: سامية جبار، **قضايا السياسة والمجتمع**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1994، ص302.

[4]: منام العنائي، محمد عمام طربية، **التربية الوطنية والتنمية السياسية**، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2007، ص323.

الفعل الإعلامي: وذلك عن طريق إبلاغ المواطنين بقرارات السلطة السياسية، هذه العملية تكون من خلال تعدد وسائل الإعلام سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية على اختلاف أشكالها وهدفها نشر أفكار ومبادئ وإيديولوجيات الحزب.[1]

المظاهرات الاعتصامات: وتعد كوسيلة مهمة بالنسبة للأحزاب السياسية للتعبير عن مواقف الحزب اتجاه قضايا حساسة تخص الوطن وسلامته، حيث تظهر هذه الاعتصامات موقف الحزب من خلال مظاهرات وإعتصامات يشترك فيها أكثر عدد ممكن من الناس ويستغل الحزب هذه التجمعات لطرح أفكاره ومعتقداته اتجاه القضايا المختلفة، وتطرح الأحزاب السياسية قناعتها وآرائها وموقفها كتثقيف سياسي للمتظاهرين.

ثانيا: وظيفة تجمع المصالح: ويقصد بها تحويل مطالب الناس إلى بدائل لسياسة عامة موجودة من القبل، وثم التعبير عنها بتعبيرات أخرى كصياغة القضايا، أو تنظيم الإدارة أو صنع الرأي العام،[2] ويقول "ألموند" « *Almond* » عن تجمع المصالح: "إن النشاط الذي تتوجه فيه مطالب للأفراد والجماعات لتقوية اقتراح سياسي ذي مغزى فتصبح الاقتراحات ذات مغزى حين تكسب مساندة مصادر سياسية قوية والأحزاب مهيأة بشكل خاص لتجمع المصالح فهي تسيء مرشحين يمثلون مجموعة من السياسات ثم تحاول أن تحشد التأييد لهم".[3]

ويمارس الحزب وظيفة تجمع المصالح من خلال مؤتمراته وعندما يتلقى الشكاوى والمطالب من التجمعات الثقافية والعمالية والهيئات الأخرى ليقوم الحزب بعد ذلك بالمساومة على تلك المطالب لتسويتها واقتراح سياسة معينة بديلة وفي الأنظمة غير الديمقراطية تتعثر هذه الوظيفة كثيرا جراء جملة من القيود وضوابط النخبة المسيطرة على نشاط الأحزاب.[4]

---

[1]: منام العنائي، محمد عمام طربية، **مرجع سابق**، ص323.

[2]: إيمان محمد حسن، **وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة**، القاهرة: حزب التجمع الوطني، أكتوبر 1999، ص21.

[3]: صباح مصطفى حسن المصري، **مرجع سابق**، ص162.

[4]: نبيلة عبد الحليم كامل، **مرجع سابق**، ص98.

ثالثا: وظيفة التجنيد السياسي: يقصد بالتجنيد عموما عملية اختيار أفراد لشغل أدوار مهمة في نسق اجتماعي ما، ويعرف التجنيد السياسي بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد، وتختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة، فالنظم الحزبية التقليدية والأوتوقراطية يعتمد التجنيد فيها بشكل عام معيار المحسوبية أو الوراثة، وانطلاقا من هذه القاعدة تعد أحزاب العالم الثالث التقليدية على وجه الخصوص من ضمن هذه الفئة،[1] في حين يفترض أن تكون الأحزاب أحد الوسائل الأساسية للتجنيد السياسي، فهي تؤدي هذه الوظيفة ليس فقط بالنسبة لأعضائها بل وأيضا بالنسبة لعامة الناس وذلك من خلال المناقشات الحزبية، والانتخابات داخل هياكل وأبنية الحزب والتدريب على ممارسة التفاعل الداخلي، توجيه الدعوات كحضور اللجان والمؤتمرات الحزبية...الخ.

كما أن الحزب بمجرد وصوله إلى السلطة يقوم بتشكيل الحكومة و يعين كوادره في المناصب والوظائف الإدارية، ومن ثم يتم الانتقال من مستوى التجنيد السياسي للمناصب الحزبية "أي داخل الحزب" إلى التجنيد السياسي للمناصب العامة "أي في أجهزة الدولة ونظام الحكم".[2]

رابعا: وظيفة تنظيم المعارضة: تمارس الأحزاب السياسية المعارضة هذا الدور على الأحزاب التي تصل للحكم، هذه الأخيرة تعمل على تطبيق البرنامج الذي وعدت به المواطنين من خلال حملاتها الانتخابية، ومن هنا يظهر الدور البارز للأحزاب السياسية المعارضة، كما أن الوظيفة الكبرى للحزب والهدف الأسمى له هو الوصول للحكم أو محاولة للتأثير على قرارات السلطة الحاكمة عن طريق تنظيم معارضة[3] ومن دون معارضة لا يمكن الحديث عن وجود حركة اجتماعية،[4] كما أن الأحزاب السياسية تقوم بكشف النقائص والأخطاء التي يقوم بها الحزب الموجود في السلطة، ومحاولة تقديم البدائل وهذه المراقبة هي التي تسمح للمواطنين بمتابعة مدى اهتمام الأحزاب الحاكمة بانشغالاتهم ومدى وفائها

---

[1]: أبو محمد أبو البشير، الأحزاب السياسية مالها وما عليها متحصل عليه:
,http//www.alrakoba.net/articles action:show:ld:2492/HTMl.

[2]: أحمد محمد أبو البشير، **مرجع سابق**.

[3]: نبيلة عبد الحليم كامل، **مرجع سابق**، ص85.

[4]: عبد القادر مشري، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**، الجزائر، دار الخلدونية، 2010، ص40.

بوعودها، فوظيفة تنظيم المعارضة وظيفة محددة الأبعاد، تقتضي من الحزب أن يقدم النقد للحكومة على أن لا يكون هذا النقد مجردا، وإنما يرفق بحلول بديلة في برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة في حال وصوله للسلطة.[1]

فمسألة المراقبة والمعارضة هي من سمات الديمقراطيات الحديثة، ولا تتحقق بدون أحزاب سياسية وبذلك يمكن القول بأن الأحزاب السياسية تبقى الوسيلة الأنجح لحماية حقوق وحريات الأفراد ضد الحكومة، وبالتالي الوسيلة الأنجع لتحقيق وتسيير الديمقراطية.

خامسا: وظيفة المشاركة السياسية:

تعرف المشاركة السياسية بوجه عام بأنها الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع المدني بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر،[2] كما تعتبر الأحزاب السياسية من أهم الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة السياسية لأنها تمكن الشعب من التعبير عن رغباته ومطالبه بطريقة سلمية وقانونية كما تقوي الروابط بين الهيئة الحاكمة والهيئة الناخبة.[3]

وتعكس المشاركة السياسية إيجابا أو سلبا أهمية الدور الذي تلعبه التنشئة السياسية وتعد معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا على الديمقراطية، وذلك بتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في صنع السياسات العامة، والقرارات السياسية ونقد أعمال الحكومة لأن الأحزاب تمد المواطنين بالوسائل الفعالة في حين أن الشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه الأعمال.[4]

وتقوم الأحزاب السياسية بوظيفة المشاركة السياسية من خلال نوعين من الأنشطة:

---

[1]: توازى خالد، الظاهرة **الحزبية في الجزائر، التاريخ المكانة الممارسة، المستقبل**، "رسالة ماجستير غير منشورة"، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2005، 2006، ص51.

[2]: عزيزة محمد السيد، **السلوك السياسي، النظرية والواقع**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار المعارف، 1994، ص30.

[3]: المجذوب، طارق، **الإدارة العامة، كلية الحقوق جامعة**، بيروت: العدرية، منشورات، كلي الحقوقية، 2003، ص609.

[4]: ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص37-38.

أ. الأنشطة التقليدية: تتمثل في التصويت، المحاضرات، الندوات الانتخابية.

ب. الأنشطة غير تقليدية: وتنقسم إلى أنشطة قانونية مثل: تقديم الشكاوى، وأخرى غير قانونية مثل الثورة والاغتيالات السياسية،[1] هذه بالإضافة إلى وظيفة توفير قنوات المشاركة الشعبية والصعود بمستوى هذه المشاركات إلى درجة من الرقي والتنظيم الفعال، بشكل يسهل للأفراد طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل السياسي، فيوجد في بعض الدول المتقدمة مثل ألمانيا، بخصوص في دستورها توضح أنه من ضمن مهام الأحزاب السياسية هي أن تساهم في بناء الوعي السياسي للشعب، ففي دول الديمقراطيات الليبرالية فإن تسمية مرشحين للمناصب السياسية وتنظيم حملات انتخابية ترقيان إلى مرتبة الواجبات الدستورية.[2]

سادسا: وظيفة التعبئة: وتعني حشد الدعم والتأييد للسياسات والقرارات الحكومية، فالسلطة السياسية أو الحكومة القائمة تسعى دائما لكسب رضي المجتمع ولا يأتي ذلك إلا من خلال المؤسسات السياسية القائمة، وتلعب الأحزاب السياسية دور الوسيط في عملية التعبئة بين أفراد المجتمع من جهة والجهاز الحكومي من جهة أخرى،[3] وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر سواء كان ديمقراطيا أو شموليا أو تسلطيا، وتعتبر عملية التعبئة التي تقوم بها الأحزاب بعد عملية الانتقاد بمثابة الوظيفة الثانية وذلك بهدف المشاركة في العملية الانتخابية، أما الوظيفة الثالثة تمثل في اختيار القادة السياسيين وهم المعول عليهم الوصول إلى أعلى وظائف في الدولة مستقبلا.[4]

سابعا: وسيلة الدفاع عن المصالح الخاصة للحزب في المصلحة الوطنية:

تعمل جميع الأحزاب السياسية على التوفيق بين المصالح الخاصة لأعضائها وللجماعات المنضوية تحت لوائها وبين المصلحة الوطنية عن طريق التمسك التام بالشعارات القومية، ويستوي في ذلك جميع الأحزاب فهي دائما تحاول الظهور بمظهر

---

[1]: حاروش نور الدين، **مرجع سابق**، ص121.

[2]: أبو البشير، أبكر محمد، **الأحزاب السياسية ما لها وما عليها، مرجع سابق.**

[3]: ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص28.

[4]: نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص116.

المدافع عن المصلحة وكثير من الأحزاب يربط نفسه بالدستور وحكم القانون ليضمن التأيد العام للشعب وبعض الأحزاب العلمانية المعارضة للدين والقيم تتستر تحت ألفاظ "التعددية والأخوة"، "الإنسانية".

بالإضافة إلى هذه الوظائف تقوم الأحزاب السياسية في العالم الثالث أو ما يعرف بالدول النامية بثلاث وظائف أخرى تميزها عن الأدوار العامة التي يقوم بها الأحزاب السياسية بصفة عامة، ونذكر منها:

- وظيفة دعم الشرعية:

تعرف الشرعية السياسية بأنها تمثل مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم، وخضوعهم له طواعية لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة، ويعتبر الانحياز والفعالية والدين والكاريزما والتقاليد والإيديولوجيات ضمن الوسائل الرئيسية للشرعية في عالمنا المعاصر.[1]

وهناك العديد من الوسائل التي تهدف إلى دعم الشرعية، وتلعب العديد من المؤسسات دورا بارزا في هذا المجال وتعد الأحزاب السياسية الدور الكبير في ذلك مثل الحزب الشيوعي في الصين"، "حزب البعث في الجمهورية السورية"، وتتميز الأحزاب السياسية عن بقية المؤسسات كونها ليست فقط من وسائل دعم الشرعية، بل إنها تسعى أن يكون تطور أحوالها وأوضاعها وإيديولوجياتها هو نفسه مصدرا للشرعية.[2]

- وظيفة التحديث والتنمية السياسية:

سيتم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الخامس من هذا الفصل مع إعطاء مثال على ذلك في الفصل الثاني.

- وظيفة الاندماج القومي:

---

[1]: نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص122.

[2]: أبو البشير، آبكر محمد، **مرجع سابق**.

هي تنظيم إرادات قطاعات الشعب وبلورتها ووضعها في قالب سياسي عام متماسك ليتم تنفيذها في حالة فوز الحزب المعني في الانتخابات التي تؤهلها لتشكيل الحكومة، وتنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في الدول النامية، حيث تبرز المشكلات القومية والعرقية والدينية ونوع الجنس وغيرها، إذ أن الأحزاب السياسية في هذه الحالة تلجأ عبر مراكزها ومكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء الإقليم، إلى حث المواطنين إلى الانتساب إليها، بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والدينية والثقافية، وبهذا تساهم في نقل الشعوب متعددة الإثنيات والديانات من الانتماء التقليدي إلى فضاء أرحب وهو الدولة.[1]

المطلب الرابع: وسائل الأحزاب السياسية.

تستعمل الأحزاب السياسية العديد من الأدوات تمكنها من بلوغ أهدافها، سواء كانت هذه الأهداف تتوخى الفائدة من السياسة، أم كانت أهداف تعمل لأجل غايات سامية من خلال السياسة، وعلى الرغم من تنوع هذه الأدوات وتطورها وتغيير أشكالها خلال تاريخ العمل السياسي تحاول جميع الأحزاب أن تحتفظ بقوتها عن طريق تحقيق وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية بين الأعضاء، وبغرض تحقيق ذلك تلجأ الأحزاب إلى استعمال وسائل مختلفة تهدف إلى إشباع شتى رغبات الأفراد، ويمكن حصر هذه الأدوات فيما يلي:

الفرع الأول: الوسائل الإدارية

وتشمل على ثلاث عناصر هي:

أولا: التمثيل النيابي

ويتحقق ذلك عن طريق وحدة الحزب نتيجة لجهود الزعماء الذي تم اختيارهم من طرف الأعضاء ونجاحهم في إسناد الأدوار النيابية الإدارية.

ثانيا: المناقشة

[1]: ياسين ربوح، **مرجع سابق**، ص46.

في المسائل السياسية بغرض تحقيق التماسك داخل الحزب والعمل على التوفيق بين وجهات النظر المختلفة بين أعضاء الحزب الواحد، للإشارة فإجراء المناقشة العلنية حول المسائل العامة في الحزب لا تهدف إلى كسب الأنصار بقدر ما ترجى إلى زيادة توثيق الوحدة بين الأعضاء.[1]

ثالثا: الاشتراك في الأعمال القضائية الإدارية

تعطي هذه الوسيلة فرصة تحقيق الحزب لمبادئه مما يؤلف بين أعضائه رابطة متماسكة تشدها وحدة المبدأ حتى إذا نجح الحزب في الاستيلاء على الحكم تمكن من وضع السياسية العامة للدولة عن طرق زعمائه القابضين على أزمة الحكم، ثم يحصل الحزب على موافقة المجلس النيابي على هذه السياسة عن طريق الأغلبية لأعضائه ثم يعهد في تنفيذها إلى الهيئة الإدارية التي يكون أنصار هذا الحزب قد احتلوا مناصبها ويظهر هذا بوضوح في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

الفرع الثاني: الوسائل الإعلامية.

تسعى الأحزاب السياسية عن طريق ما يسمى بالفعل الإعلامي أي إبلاغ المواطنين بالقرارات ونيات السلطة السياسية، هذه العملية يمكن إدراكها من خلال نوعين مختلفين:

الأول: الحزب السياسي يستطيع نقل المعلومة من أجل إقناع المنتخبين والمواطنين بالمشاركة في اتخاذ القرار الصادر عن السلطات العامة ولكن في الأحزاب الشمولية يجري العكس تماما، حيث يتخذ القرار السياسي، ومن ثم يتم عرضها على الحزب وتتم الموافقة عليها بالإجماع.

---

[1]: لسفوري رحماني بوزتينة أحمد، بنية الأحزاب السياسية في الجزائر "دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني بولاية شلف"، رسالة لنيل شهادة ماجستر في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006، 2007، ص61.

[2]: محمد توهيل، **سوسولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي**، عمان: دار الحامد، 1998، ص168.

ثانيا: عملية الفعل الإعلامي يمكن أن تكون بشكل معاكس للسلطة القائمة، وهذا يكون من الأدوار المهمة للحزب السياسي في الأنظمة الديمقراطية، والأحزاب السياسية الغير موجودة في السلطة يكون من مهامها أيضا تقديم شروحات دائمة للأفعال السياسية في الدولة ومن ثم إبداء رأيها حول هذه الأفعال. تمتلك الكثير من الأحزاب السياسية وسائل إعلام خاصة بها وتتواصل من خلالها مع أعضائها، ومناصريها، والجمهور بشكل عام أما نوعية تلك الوسائل فيجده ويحدد من خلال الضوابط التي تحكم الحزب.

ويمكن تصنيف وسائل الإعلام إلى ثلاث فئات:

أولا: وسائل الدعاية الحزبية.

يتم توزيعها بشكل أساسي على أعضاء الحزب، ولكنها يمكن أن تستخدم للوصول إلى الجمهور بشكل عام وعادة ما لا تخضع الدعاية الحزبية للضوابط العامة الخاصة بوسائل الإعلام، لذا فعادة يتمتع الحزب بحرية تامة حول مضمونها طالما أنه لا تمس بالمحضورات المتعلقة بإشاعة الكراهية والتجريح.

ثانيا: وسائل الإعلام التقليدية الخاصة.

يمتلكها في غالب الأحيان الحزب السياسي أو احد أعضائه البارزين أو قيادته، وتخضع وسائل الإعلام الخاصة لقوانين الإعلام وقوانين الانتخابات، وبغض النظر عن من يمتلكها، عليها الالتزام بالمعايير والضوابط المعمول بها واحترامها وغالبا ما يتطرق إلى أمور النشاطات الإعلامية المتعلقة بالحملة الانتخابية.

ثالثا: وسائل الإعلام الحكومية.

يسيطر الحزب السياسي على الإعلام الحكومي في حال الخلط بين الحزب الحاكم كتنظيم حزبي والحكومة، ويتفق الكثيرون على ضرورة عدم الانحياز وسائل الإعلام العامة لأي حزب كان أثناء تغطيتها للحملة الانتخابية وذلك لكونها مصدرا هاما من مصادر

الإطلاع لصالح كافة الناخبين، ولابد أن تفسح وسائل الإعلام المملوكة للدولة المجال أمام مختلف الأصوات للتعبير عن رأيها بدلا من تشكل جهاز للدعاية والترويج لحزب واحد.

الفرع الثالث: الوسائل القهرية: "القوة والإكراه".

تلجأ الأحزاب السياسية في بعض الأحيان لاستمرار وجودها والاحتفاظ بقوتها وردع الحكومة إلى اللجوء إلى وسائل العنف بنوعيه:

العنف الساخر: كالزج بالناس في المعتقلات دون محاكمات، الإرهاب السياسي، إشاعة الرعب في قلوب المواطنين، القمع..الخ، ويوجد هذا النوع من العنف في الدول التي تعتنق نظام الحزب الواحد المسيطر "الحاكم" المنتشرة بكثرة في العالم الثالث.

العنف المستتر: يطبق هذا النوع من العنف والإكراه في الدول الديمقراطية المتقدمة حيث تلجأ الأحزاب إلى اتخاذ تدابير الضغط الاقتصادي، والضغط الاجتماعي وسياسة التجويع.

الفرع الرابع: الوسائل المالية.

عند الحديث عن الوسائل المالية لابد إلى التطرق إلى التمويل السياسي وبالتالي تمويل الأحزاب وتمويل الحملات الانتخابية فالمال السياسي يعرف بأنه "كافة الجوانب المتعلقة بتمويل الأفراد السياسية ومرشحيها وإنفاقها للموارد في إطار الحملات الانتخابية والأوقات الأخرى غير أوقات الانتخابات".[1]

ويوجد ثلاث أنواع للتمويل السياسي:

[1]: المال السياسي وتمويل الأحزاب السياسة، المركز المصري للدراسات والمعلومات، متحصل عليه :
http//www.asicenter.org/ !studies:political: moneuy/CHY.

أ. **التمويل البلوتوقراطي:** طبقة أصحاب المال والأثرياء وكبار رجال الأعمال هي التي تقوم بتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية، ومن ثم تمارس قدرا من النفوذ المتزايد على صناعة القرار السياسي.

ب. **التمويل العام:** حيث تضطلع الدولة بمهمة تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية.

ج. **التمويل الخاص:** المانحين من القطاع الخاص سواء كانوا أفرادا عاديين أو النقابات ومنظمات الأعمال والشركات الربحية هم من يقومون بتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية.

واستخدم مفهوم الاستثمار في التنافس الحزبي كمدخل تحليلي لتفسير العلاقة الجدلية بين الطبقات الثرية في المجتمع والكيانات الحزبية والسياسات الفعالة في الدولة.[1]

وتتبع غالبية دول العالم نموذجا مختلفا للتمويل السياسي يجمع بين التمويل الخاص والعام، على سبيل المثال: إسبانيا تحصل فيه الأحزاب السياسية على تمويل عام من الدولة يتحدد بما يتناسب مع عدد الأصوات والمقاعد التي حصل عليها الحزب في آخر انتخابات وعلى تمويل من مصادر خاصة سواء من أعضائها أو من الجهات المانحة الخاصة.[2]

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية.

أ. **البدايات التاريخية لظهور مفهوم التنمية:** لعد كان أول اهتمام بموضوع التنمية، يعود إلى النشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه بحوث

[1]: **المرجع نفسه.**

[2]: jean Michel de waele,partis politiques et démocratie en Europe centrale et oriantale.bruxelle:ulb.2002:. pp38:42.

حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الاقتصادي بما يشبه التنمية إضافة إلى أنه قدم جملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية، تتمثل أساسا في إحداث تغيرات هيكلية، ونقدم نثني وسياسة للتراكم وسياسة اقتصادية بقوم على أساس تحقيق النشاط الاقتصادي وكان المنطلق الأساسي لعلم الاقتصاد في تلك الآونة، موجها بصورة رئيسية حول ما أسموه الباحثين بشروط التوازن الثابت،خدمة لطبقة البورجوازية الصاعدة وما إن انتصرت هذه الطبقة،[1] وسيادة المذهب الحر حتى أهمل علم الاقتصاد الغربي قضية التخطيط والتنمية، وحاول البحث عن نموذج للتوازن الساكن والذي هو في جوهره رفض للتطور والتغير. غير أن فكرة التنمية عادت للظهور لأول مرة سنة 1944، في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهيرية، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير، على أن الاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسار التغير الاجتماعي والاقتصادي، وتزودهم بمجموعة من المهارات اللازمة ويتضح من هذا العرض التاريخي لتطور هذا المفهوم في إنجلترا أنه نشأ ونما في إطار فكر استعماري، حرص باستمرار على استبعاد مفاهيم التغيير الثوري في علاقات الإنتاج أو بناء القوة، كما حرص على تجزئة عملية التنمية بجعلها حركة محلية منفصلة عن البناء القومي، ولا تنبثق عن تخطيط سيادي وفي دوائر الأمم المتحدة، فقد ظهرت فكرة تنمية المجتمع لأول مرة في سنة 1950، حيث اتخذ المجلس الاجتماعي والاقتصادي في مايو 1955 قرارا باعتبار منهج المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة، وقد صدر أول تعريف لهذا المفهوم في أول دراسة منظمة سنة 1955 يذهب إلى أن عملية تنمية المجتمع هي: "العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا في هذه العملية وبالاعتماد الكامل على مبادرات الأهالي بقدر الإمكان،[2] و قد وجد الباحثون في الأمم المتحدة، على أن التعريف الذي صدر عام1955 تعريف قاصر، الأمر الذي أدى بهم إلى إصدار تعريف أكثر شمولا في سنة 1956 و

[1]: نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1996، ص146.

[2]: محي الدين صابر، **التغير الحضاري وتنمية المجتمع**، سرس الليان، 1962 ، ص .1

المتضمن: "أن تنمية المجتمع يشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في المجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي، ويشير هذا التقرير إلى إطار عام للعمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية يتضمن مبدأين أساسيين هما:

أولا: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.

ثانيا: توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرات والمساعدات الذاتية والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع؛ وجعل هذه العناصر أكثر فعالية[1] وقد صدرت بعض التعاريف الأخرى في الدراسات التالية لأمم المتحدة، غير أن تعريف 1956م، بقي التعريف الرسمي للمنظمة، ومن أهمها التعريف الذي خلصت إليه دراسة 1963م بعنوان "تنمية المجتمع والتنمية القومية" وحاولت هذه الدراسة تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية، بأنها العملية التدريجية لتطوير وتنمية قدرات أهالي المجتمع المحلي بواسطة الموارد الفنية، المالية والحكومية، وأن عملية التنمية تستهدف العمل مع الجماهير من خلال ثقافتهم تحقيقا لدفع العمل الإنمائي من الداخل، وقد حاولت هذه الدراسة في بعض فقراتها اختصار عمليات التنمية على العمل التنظيمي والتربوي، حيث تشير إلى أنه: "يمكن وصف تنمية المجتمع بدقة، بأنها عملية تربوية تنظيمية ذلك أنها في نهاية الأمر مجموعة من الإجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي، وتشجيعهم على نقبل الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العلمية، سواء بالنسبة لأفراد أو الجماعات" وإذا كانت التعاريف السابقة صيغت في فترة تتسم بسيادة الاستعمار على الشعوب فإن التعاريف اللاحقة جاءت عقب ظهور دول حديثة الاستقلال والتحرر، وانقسام العالم إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة، أو ما يدعى بدول العالم الثالث.

---

[1]: مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962-1980)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص64.

ب. أهم المفاهيم والتعاريف الخاصة بالتنمية: تختلف أهداف البحث في موضوع التنمية في دائرة الدول المتقدمة عنها في دوائر العالم الثالث فبينما تسعى الجهود المبذولة في الدوائر الأولى إلى زيادة تحقيق الرفاهية، وعرض نتائج التقدم والشكل الذي تأخذه[1] ومعالجة ظاهرة الفقر الثانوي "Secondary poverty" الذي ينجم عن بعض مشكلات التقدم والذي، يتسم بسمات معينة وأسلوب لعلاج مشكلات عرضية،[2] فالتنمية في هذه الدائرة هي في الغالب تغيير في الدرجة، لأنها ليست تغيير في نمط الحياة القائم ولكنها تطوير له، أما الجهود المبذولة في الدائرة الثانية العالم الثالث، تنصب على تحديد أسباب التقدم وشروط تحقيقه والعمل على مواجهة ما يطلق عليه "رالف بيريز" "R.Peries" الفقر الأولي " Primary Poverty" وتحليل مختلف العوامل التاريخية المتشابكة والمتفاعلة المكونة له فالتنمية بالنسبة للدول النامية تعني تغيير نمط الحياة التقليدية فهي نوع من أسلوب التغير الحضاري والذي يوفر في الأفراد[3] والجماعات والمجتمعات القوى المحركة الذاتية لتولي المسؤولية ويجعل كل نمو نابع من الذات ويحررها من المعوقات النفسية؛ ويصل بالمجتمع إلى حالة من الرقي والوعي يجعله قادرا على تحديد قيمه ونظمه وأنشطته والحفاظ عليها، وينتقل بالأفراد والجماعات والمجتمع من مرحلة الأخذ إلى مرحلة العطاء فهو تغيير نوعي، يهدف بالدرجة الأولى إلى الكشف على عوامل التخلف الذي يعتبر أهم السمات التي طبعت مجتمعات العالم الثالث، التي تشكل الغالبية العظمى للجنس البشري، إذ تشكل 65 % من سكان العالم ولا يتعدى دخلها 15 % من إجمالي الدخل العالمي،[4] ويعود السبب في نشوء التخلف وتأخر هذه البلدان، إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وتتلخص الأولى في ركود البنى الفوقية والفكرية وعجزها على إحداث ديناميكية تنموية في مجتمعاتها، وفقدان البنى الاجتماعية والاقتصادية المؤهلة لهذه العملية، وتتمثل الثانية في العوامل الخارجية التي تعود جذورها إلى

---

[1]: أحمد رشيد، التنمية المحلية، بيروت: دار النهضة العربية، 1986، ص11.

[2]: السمالوطي، **مرجع سابق**، ص156.

[3]: فهد العبيد، التنمية التكنولوجيا مفهومها ومتطلباتنا، الطبعة الأولى، مصر: الدار الدولية للنشر والتوزيع1989، ص154.

[4]: عبد المنعم هاشم، عدلي سليمان، **الجماعات سؤن التنشئة والتنمية**، الطبعة الأولى، مصر: دار الهنا، 1973، ص17.

الفترة الاستعمارية لمعظم دول العالم الثالث، والتي هيأت ظروف السيطرة للقوى العظمى خاصة المستعمرة فيما بعد الاستقلال، وعندما شرع في عملية التنمية وبغاء البنى اللازمة لها وتوسيعها وخاصة الاقتصادية منها في البلدان النامية أثناء الاستقلال.

لم يتم هذا البناء في الواقع على أساس التبادل العادل تسبيا بينها وبين دول العالم الأول، وإنما سارت التنمية على أساس صلة وارتباط بمقام سيطرة سياسية مباشرة أو غير مباشرة تتفاوت بروزا من بلد إلى آخر.[1] إن معظم البلدان المتخلفة قد عرفت تبعية سياسية لمصالح الدول الكبرى وكانت لهذه التبعية نتائج اقتصادية واجتماعية ضخمة؛ قضت في بعفن البلدان على بنور تطور وطني مستقل، وغرست في هذه المجتمعات عقدة القابلية للاستعمار والتخلف كما لم تسمح هذه التبعية للنظام الاقتصادي والاجتماعي التقليدي لهذه البلدان، أن يتطور بحرية وباتجاه الاستقلالية بل عملت على تفكيكه وتفجيره وتوجيه عناصره السكانية إلى تغيير شروط حياتهم للإقبال على قيمها وسلعها ومن مظاهر هذا التغير هي:

– تضاؤل الحرف اليدوية المحلية.

– تقلص المشروعات الضرورية للمعيشة الاقتصاد المعاشي.[2]

– زوال التعاون والتضامن العرفي، وتحول بعض الخدمات الاجتماعية من المجانية تحت شعار الواجب الاجتماعي أو المدني إلى خدمات تجارية تشترى وتباع.[3]

إن تضافر العوامل الداخلية والخارجية في بلدان العالم الثالث، أنتجا واقعا متخلفا في أبعاده السياسية الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية، ديموغرافية وحضارية، ولقد خلصت بحوث

---

[1]: محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993، ص10.

[2]: بول باران، وايف لاكوست، **الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف الأساسية**، الطبعة الثانية، بيروت: دار الطليعة، 1978، ص5.

[3]: شفيق، **مرجع سابق**، ص56.

علماء الاجتماع لهذا الواقع أن عبور فجوة التخلف هذه يتوقف على نجاح عملية التنمية في هذه البلدان والمجتمعات ويعتبر إدراك مفهومها ومدلولها الشرط الأولي واللازم لنجاحها في هذه الدوائر المتخلفة.

و يشير دكسون (Dickson) إلى أن القائمين بالمشروع التنموي والقيادات المهدمة بقضية تنمية المجتمع والمسؤولة عن هذه العملية، يجب أن يكون لديها الفهم الواضح لمعنى فلسفة التنمية، ذلك لأنه بدون هذا الفهم الواضح لهذه الفلسفة لا يمكن تصور أهداف وغايات البرامج، وبالتالي يفتقد الإدراك السليم للأساليب المناسبة لتحقيقها وبدون هذا الفهم فإن القيادة ستصبح عاجزة عن ممارسة التوجيه الفعال. إن ممارسة التوجيه الفعال يعني بأن التنمية ليست دالة عشوائية بمتغيرات عشوائية، تسري في عالم الأشخاص والأشياء والأفكار بتلقائية، وفي كل اتجاه بل هو تغير متحكم في عوامله بوضع خطط تهدف إلى الانتقال بالمجتمع من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل.[1]

وهكذا تعتبر التنمية: "التغير الموجه الذي تلعب فيه الإرادة الواعية دورا جوهريا، وهي تغير اجتماعي إرادي ومقصود، للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا إلى حال أحسن ينبغي أن يكون عليها" وهي التغير الاجتماعي المنظم والموجه "التنمية هي التغير الاجتماعي الذي تقوم من خلاله أفكار جديدة في النسق الاجتماعي بهدف تطوير أحوال الناس وتوفير الخير الاجتماعي لهم".[2]

ويرى "شوداك" أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية اجتماعية ثقافية أو غيرها كما أكد "عبد الباسط حسن" على أن التنمية ما هي إلا عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعنى بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها،فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن

---

[1]: السالوطي، **مرجع سابق**، ص161.

[2]: عبد الهادي جوهري، أحمد رأفت عبد الجواد، عبد المنعم بدر، **دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة، ص7-8-9.

طريق المجهودات المخططة والمتعمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين[1] وتعرف كذلك بأنها: "عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة، تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب.[2]

وتعرف كذلك بأنها: تغير النسق الاقتصادي الاجتماعي السائد وإحلال نظم أخرى جديدة أكثر تقدما وتجاوبا مع روح العصر؛ وأكثر تلبية للاحتياجات الإنسانية بحيث تكفل المستوى الملائم لمعيشة السواد الأعظم من الناس، وتتوجه إلى تحرير الإنسان وإطلاق طاقته المبدعة والخلاقة، وإفساح المجال أمام مبادراته كعنصر فعال في بناء الحاضر والمستقبل، كما تتوجه إلى تحرير الوطن من كل أشكال التخلف والتبعية والاستقلال، إن الخاصية التي تجمع زمرة التعاريف السابقة، هي خاصية التغير ويرى «W.Sutton وT.Ford» أن مناقشة التغير الإنمائي الموجه يتم على ضوء ثلاث أبعاد أساسية هي:

– بعد التنظيم الداخلي الذي يتضمن التغيرات في التركيب السكاني والتنظيمات الاجتماعية والنظم التكنولوجية والأساس الاقتصادي.[3]

– التغير في العلاقات الداخلية والخارجية.

– بعد القيادة واتخاذ القرار، أي التداول على السلطة ومراكز صنع القرار ويؤكد "روجز" و"لارسون" على أهمية الإجابة عن التساؤلات التالية عند دراسة التغير الإنمائي ما الذي يتغير؟ كم التغير ومداه؟ معدل التغير وسرعته؟ طبيعة الظروف العامة قبل حدوث التغير وبعده؟ ما الذي حدث خلال مرحلة الانتقال؟ ما هي مثيرات التغير ومكانزماته المختلفة؟ ما هو اتجاه المسيرة الهامة؟ ولعل الإشكالية التي تطرحها مجموعة هذه الأسئلة، عدم إمكان

---

[1]: محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، مرجع سابق**، ص59.

[2]: أحمد رشيد، التنمية المحلية، **مرجع سابق**، ص14.

[3]: إبراهيم عبد الفتاح سعد الدين، **مستقبل التنمية العربية بين طموحات الاستقلال ومخاطر التبعية**، مجلة العمل العربية، العدد (44)، مايو/آيار–أغسطس/آب 1988، بيروت: ص4.

تكميم الإجابة على هذه التساؤلات الجوهرية من جهة، ومن جهة أخرى فالتغير يحمل في طياته المعاني السلبية والمعاني الإيجابية في نفس الوقت، وهو بدوره اجتماعي وثقافي، كما هو اقتصادي وسياسي وهو كيفي كما هو كمي، فهو "يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميزه عما كان وما سيكون فالتغير قد يكون ارتقاء وتقدما، وقد يكون نكوصا وتخلفا ذلك لأن المجتمعات تشهد التحسن والارتقاء في بعض من ظواهر حياتها، والتأخر والتخلف في البعض الأخر فليس هناك تقدم مطرد أو تحسن مطلق ولكن هناك تغير".[1] والمقصود بالتنفير في بحثنا هذا هو التغير الإيجابي الذي يصاحبه نمو وارتقاء سياسي اقتصادي واجتماعي.الخ، الذي يؤدي بموجب تراكمه واستمراره إلى تحريك عجلة التنمية في كافة أقاليم البلاد وتعتبر التنمية المحلية مظهرا من مظاهر هذا التغيير والتي تعني فيما تعنيه مجموعة من المضامين التي نستعرضها فيما يلي:

تحديد مفهوم التنمية المحلية وخصائصها.

أ. مفهوم التنمية المحلية: إن التنمية المحلية هي صميم البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلفا في أقاليم الدولة، ويعتبر الريف أكثر المناطق تخلفا، من هنا فإن التنمية المحلية تنطبق وتلتقي مع مفهوم التنمية الريفية التي ينظر إليها البنك الدولي في إحدى تقاريره المنشورة على أنها: "عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل الاتصال والإسكان ا وفي نفس المقال يورد الكاتب تعريفا آخر ينسبه إلى كتاب آخرون في التنمية الريفية على أنها: "عملية تغير جذري لكل جوانب الحياة الريفية بما يؤدي إلى تطوير الفرد والمجتمع، أي إحداث تحول جذري في واقع المجتمع الريفي، بحيث تتغير نظرة المرء نحو ذاته ووطنه"، ولهذه الغاية يجري التركيز على الإنسان على أنه الغاية النهائية للتنمية وعلى الروح الجماعية والاعتماد على النفس، بمعنى الإبداع الذاتي في فنون الإنتاج الريفي والابتعاد عن

[1]: مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980)، مرجع سابق،** ص5.

التقليد، مع التركيز على ديمقراطية المشاركة بمعنى حكم الأفراد أنفسهم بأنفسهم ولأنفسهم،[1] فالتنمية بهذا ليست جهدا مبعثرا غير واعي، أو جزئي غير متكامل يقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل يتضمن أبعادا أخرى اجتماعية وسياسية، فهي ذلك الجهد المنظم الواعي الهادف إلى رفع المستوى المعيشي والاجتماعي والسياسي لغالبية سكان الريف وتمكينهم من المشاركة في هذا الجهد؛ بما يسمح لهم تحقيق مستمر في رفع مستويات حياتهم بمجهوداتهم الذاتية، إن التنمية المحلية هو بحث في الأنشطة التي تستهدف رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأقاليم المحلية، والتي تشكل في آن واحد أحد أهم مجالات عمل مؤسسات السياسة العامة المعاصرة وأحد أهم وسائل التنمية الوطنية، التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التركيز على الأجزاء الأكثر تخلفا في الدولة والتي تشكل الأقاليم المحلية الجزء الأكبر منها، وبهذا يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها: السياسات والبرامج التي تتم وفق توجيهات عامة، لإحداث تغيير مقصود مرغوب فيه في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات في كافة الجوانب.

فالتنمية المحلية بهذا المعنى، تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية، تكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دور فعال في مجال التصميم والإعداد والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، ويقصد بالسياسات العامة للتنمية المحلية، مجموعة الأهداف العامة الملائمة لتحقيق التنمية الفعالة، وهذا يشمل وضع الخطط والبرامج وتصميم وتشغيل الأشكال الإدارية والتنظيمية الكفأة والمناسبة،[2] لإحداث تنمية محلية غير أن هذه الخطط والبرامج تتأثر في كثير من الحالات بالعوامل الاجتماعية والسياسية لمنطقة ما، أكثر مما تتأثر بالتحليل المجالي، والأبعاد المكانية لإقليم معين، فالمعطيات الواقعية تؤكد أن المنخرطين والمندمجين في النسق السياسي والإداري، وكذا ذوي النفوذ والأغنياء، هم المستفيدين الأوائل من أية برامج إنمائية، وإعانات مالية وهذا يعني ثمة انفصالا كاملا بين المحتوى العلمي للسياسات

---

[1]: عبد الكريم دكروب، **التنمية الريفية مشاكلها وأهدافها في البلدان النامية والعربية**، مجلة دراسات عربية، العدد (43)، كانون الثاني، شباط يناير، فبراير ،1991، ص32-33.

[2]: رشيد، **مرجع سابق**، ص16.

الجهوية للتنمية المحلية، التي تستهدف بالتحديد الجماعات الأكثر فقرا، وبين تنفيذ هذه السياسات فالتنمية المحلية ترمي في حقيقة الأمر، إلى القضاء على التهميش للإنسان العادي الذي هو صاحب المصلحة في العملية التنموية، فهي تعمل على تحويل أفراد المجتمع المحلي باتجاه الأفعال الإيجابية للتنمية، ورفع درجة الوعي الاجتماعي والاقتصادي عندهم، وهو ما يستوجب قيادة محلية رشيدة ذات كفاءة علمية وتكوين سياسي، بحيث تتمكن من دفع المجتمع المحلي بأسلوب علمي وواقعي نحو المشاركة الجماعية لأهداف التنمية المنشودة.[1]

فتوجيه الجهد الجماعي صوب العمل الجاد، يتطلب خلق علاقات جديدة بين المؤسسة المحلية (البلدية) والمواطن أو السكان، وهو يحتاج إلى أسلوب جديد تتوفر فيه خصائص ومميزات معينة ليست في التسيير اليومي لشؤون المواطنين فقط، بل في القدرة على التخطيط والإنجاز، بغية كسب ثقة الجماهير المستهدفة بمخطط التنمية المحلية، وهذا كله من أجل تبديد المخاوف والشكوك الراسخة لدى السكان اتجاه المسؤول المحلي، خاصة مع تنامي ارتفاع الأصوات المعارضة والمشككة في طريقة الاستيلاء على المناصب القيادية في الأقاليم المحلية، بهذا تكون التنمية المحلية تهدف علاوة على توفير شروط الحياة الكريمة للأفراد والجماعات إلى تغيير نظرة الإنسان المحلي إلى الحياة ككل، وتقوية الدافع لديه لحياة أفضل، وتعزيز الثقة القادرة على تحمل المسؤولية، من خلال القيادة المحلية المتجاوبة والقادرة على الاستمرار في التجديد والتحسين بصورة جماعية، من خلال وعيها بالمشاكل التي تعيشها المجموعات المحلية وعلى العموم (فالتنمية المحلية هي عملية مجتمعية ذات أبعاد متعددة، سياسية، إدارية، اقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية).[2]

---

[1]: إسماعيل قيرة، علي غربي، **في سيسيولوجية التنمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص112.

[2]: عبد الرحمان حسن حمدي، **الإيديولوجية والتنمية في إفريقيا دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتترانيا**، الطبعة الأولى، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1991، ص14-15.

ب. خصائص التنمية المحلية: تتصف بعدة سمات من أبرزها:

– أن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية، ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة.

– التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل، وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة.

– إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية،هي إرادة التفكير والتخلص من التخلص وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني.

– إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة، وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون اهتمام مماثل بمشكلات الريف، وأساس مفهوم التكامل، أن المجتمع يشكل كلا عضويا واحدا، وهنا تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية وأهدافها.

الفرع الأول: مقومات التنمية المحلية.

1. المقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للموطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية،[1] كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد و كذا الرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية[2] "توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة".

إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

2. المقومات البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية و في نجاح التنمية المحلية.

فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات و يضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

– الأولى: هي أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

---

[1]: منال طلعت محمود، **مرجع سابق**، ص203.

[2]: حالد سمارة الزغبي، **التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية**، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985، ص35.

– الثانية: أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة، وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية، هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي:[1]

– الرعاية الاجتماعية: وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة، و تتمثل في: الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف.

– التأهيل الفني: يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية و العملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية و التكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.

– المشاركة الجماعية الشعبية: تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية و صيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بد وره وأهميته في المجتمع و في العملية التنموية.

إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي.

[1]: إستراتيجية تنمية الموارد البشرية، HRD:strategy4. Asphttp://www.moncoman.gov.om/arabic، يوم 2008/5/26.

3. المقومات التنظيمية :

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية

وتعرف الإدارة المحلية بأنها:[1]

«نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين».

كما تعرف بأنها «عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات».[2]

وهناك تعريف آخر وهو «النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة».[3]

ومن خلال استقراء ما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.
- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح.
- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

وبذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما:

---

[1]: علي خاطر شطناوي، **قانون الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص97.

[2]: **المرجع نفسه**، ص97.

[3]: محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص09.

– مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية.[1]

– مبدأ اللامركزية: أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب ومنها:[2]

– التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

– التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

– ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعلية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.

– استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.

– زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار.

– إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.

– ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية.

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:[1]

---

[1]: جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص03.

[2]: أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص19.

– شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

– عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

– زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

– تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها.

ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.

– تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

– تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.

– توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

– جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

– تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

---

[1]: أيمن عودة المعاني، **مرجع سابق**، ص139-140.

لقد بينت كثير من الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية أهمية الدور الذي تقوم به الهيئات والمجتمعات المحلية في العملية التنموية، فهي تعتبر من أصلح البيئات التي تحدث التنمية الشاملة، ذلك لأن الإدارة المحلية تمتاز بأنها إدارة قريبة من المواطنين، تنبثق عنهم، وهي أقدر على الوقوف على الظروف والحاجات المحلية، وإشراك السكان المحليين فكرا وجهدا في وضع البرامج الهادفة إلى النهوض بالمجتمع المحلي وتنفيذها عن طريق إثارة الوعي والإقناع بأهمية هذه البرامج وعوائدها على السكان المحليين وعلى الدولة كذلك.

المطلب الثالث: التطور التاريخي للتنمية المحلية بالجزائر.

أ. أسس التنمية المحلية في الجزائر في الحقبة الاشتراكية 1988/1962:

لقد شهدت الجزائر الخيار الاشتراكي كنمط أول للتنمية، يهدف بالدرجة الأولى إلى بناء الاقتصاد الوطني وتطويره، وإحداث تغيير اجتماعي شامل لمصلحة القاعدة العريضة من الشعب، وقد اعتمد هذا النمط الأحادية الحزبية وأسلوب التخطيط كمدخل رئيسي للتنمية وقد تميز هذا النسق من التنمية، بالدور المميز للدولة في رسم وتوجيه النشاطات الاقتصادية والتنسيق بين قطاعاتها المختلفة، ونهوض القطاع العام بالدور الرائد والقيادي في إنجاز مخططات التنمية، غير أنه سرعان ما أفضت ممارسات وتطبيقات هذا الخيار، إلى أزمة حادة في البلاد، كانت حوادث 5 أكتوبر 1988 ومختلف الحوادث التي أعقبتها فيما بعد مظهرا من مظاهره، الشيء الذي طرح ضرورة التحول عن الإيديولوجية الاشتراكية ومختلف آلياتها لصالح الخيار التنموي الليبرالي وفيما يلي استعراض وجيز لأسس التنمية في الجزائر،في ظل الخيار الاشتراكي، لقد نظرت مختلف مواثيق الجزائر المستقلة إلى التنمية المحلية ضمن الرؤية الوطنية للتنمية،التي تنبثق من الأهداف الإستراتيجية لثورة التحرير الكبرى، وقد أرسى دعائمها أول بيان لها في أول نوفمبر1954 الذي أعلن بأن الكفاح الذي يخوضه أصحاب نداء أول نوفمبر 1954 م، هو من أجل الاستقلال بواسطة إقامة الدولة

الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في دائرة المبادئ الإسلامية.[1]

وقد سار ميثاق الصومام إلى هذا الهدف، بنقده فلسفة ومواقف الحزب الشيوعي الجزائري، إلى جانب نقد موقف وسلوكات قادة الأحزاب الوطنية الأخرى دون التحديد بوضوح المضمون الإيديولوجي للثورة التحريرية وخلال مسيرة السبع سنوات من الكفاح تحقق الهدف المسطر في الميثاقين السابقين المتمثل في الاستقلال السياسي بجلاء المستعمر من الأرض الجزائرية، وفي هذه اللحظة الحرجة من تاريخ الجزائر جاء ميثاق طرابلس منبها بأن "انتهاء الثورة المسلحة لا يعني نهاية المعركة، بل المعركة يجب أن تتواصل وتتعزز وتتوسع لبناء الدولة والمجتمع أو ما سمي بـ: "الثورة في ميدان الدولة والمجتمع"، ولقد أعتمد في ذالك على الاشتراكية كمرجع لاستلهام كافة الأسس وأساليب البناء والتنمية، على اعتقاد أنها المناسبة والفعالة، وتعبر عن مضمون الثورة التحريرية وإرادة جماهيرها العاملة المتطلعة إلى تحقيق التنمية الشاملة والسريعة، كما أن اختيار الاشتراكية، يفرضه منطق الصراع بين الجزائر وفرنسا الشيء الذي جعل التنمية دالة عن هذا الإطار الإيديولوجي، وقد حددت أسسها في الميدان السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي وفق مبادئ هذا الخيار ومن أهمها:

1. الأحادية الحزبية: تكاد تكون ظاهرة انتشار الأحادية الحزبية في الدول الحديثة الاستقلال ظاهرة عامة، إذ ينظر إليها على أنها أداة لبناء الوحدة الوطنية ودعم التنمية الشاملة، بعدما أثبتت عملية التحرير والكفاح، جدوى وفعالية الجبهة الموحدة في تعبئة الأشخاص والمجموعات في فترة ما قبل الاستقلال وفي حالة الجزائر، فإن جبهة التحرير الوطني، كانت قبل الاستقلال التنظيم الثوري الذي جمع تيارات مختلفة الحركة الوطنية، الذي استطاع أن

[1]: عبد الله شريط، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص150.

يوفر إطارا وقنوات العمل تتحد داخله كافة الفئات ضد الحكم الاستعماري[1] وقد استطاعت هذه الوحدة والعمل أن يثمرا باستقلال الجزائر، وقد سارت البلاد على مسلك الأحادية الحزبية الذي يعود ميلادها إلى أول دستور جزائري الصادر في 10 سبتمبر 1963م، وقد نصت المادة 23 منه على أن جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد الطلائعي في الجزائر، وظهر حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر المستقلة، عقب دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة بين 27 ماي و07 جوان لعام 1962، وكان جدول أعمالها يتمحور حول تحويل الجبهة إلى حزب[2] وانتخاب مكتب سياسي له، الذي يتولى إعداد مشروع الدستور في جويلية من 1963م، وطرح للمناقشة على ندوات جهوية وندوة وطنية لإطارات الحزب في الجزائر، هده الأخيرة وافقت عليه في 31 جويلية من نفس السنة وعلى إثر ذلك قدمه 05 نواب كاقتراح مشروع دستور على المجلس التأسيسي الذي انبثق عن طريق الانتخاب، كما نصت عليه دورة المجلس الوطني للثورة، وقد وافق المجلس على هذا الدستور بتاريخ 29 أوت 1963، وعرض على الشعب للاستفتاء في 08 سبتمبر 1963 م، وتم إصداره في العاشر من الشهر نفسه، وبذلك ظهر أول دستور للبلاد، يؤكد التفوق الفعلي لأحادية ويدعمها بالشكل الذي يعطيها الشرعية والقوة الدستورية، **غير** أن الواقع السياسي الجزائري عشية الاستقلال، لا ينطبق تماما على المثالية السياسية التي كان يطمح إليها الدستور، إذ نجد تشكيلات سياسية متباينة ومتواجدة آنذاك، وكذلك مواقف لشخصيات وطنية كلها تعبر عن رؤى سياسية مخالفة لطرح الأحادية الحزبية، بالشكل الذي طرح والوقت الذي أعلن فيه فالحزب الشيوعي الجزائري الذي تم منعه في 25 نوفمبر 1962 باسم مبدأ الأحادية الحزبية كان يعتقد أن وضع الحزب الواحد سابق لأوانه، ويفضل صيغة الجبهة الواحدة للقوات

---

[1]: الطاهر بن خرف الله، **تشكيل المجالس الشعبية البلدية بالجزائر (دراسة سوسيولوجية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1985، غير منشورة، ص60.

[2]: سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الهدى، 1993، ص36-48.

المناضلة[1] فالحزب الشيوعي لم يكن ضد فكرة الحزب الواحد ولكنه فضل في المرحلة الأولى تجميع كل القوات الديمقراطية حول برنامج طرابلس ومن هذه الجبهة تنبثق القوى الاجتماعية والسياسية الأكثر ملائمة، لتشييد الحزب الواحد الطلائعي، وعن حزب الثورة الاشتراكية الذي تم منعه في 30 أوت 1963 كان يرفض مبدأ الحزب الواحد ذاته، ولم يكن مؤيدا للتعددية الحزبية من النوع الغربي، بل كان يرى ضرورة تجمع كل القوى الحية والواعية للبلاد ضمن حزب ممثل يكون قاعدة للديمقراطية، أما السيد "بوضياف" فلم يصرح بالمعارضة لمبدأ الحزب الواحد، وأعتقد أن هذا الأخير هو مظهر معبر لنقائص جبهة التحرير الوطني، ولم يكن يتقبل أن حزبا يمكن له أن يطالب بالاحتكار، إلا إذا كان أداة لمصلحة الجماهير الشعبية الواسعة، أما لاحقا فقد نصت المادة 95 من الدستور 22 نوفمبر عام 1976، على أن جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد في البلاد، ويشكل الطليعة المكونة من المواطنين الأكثر وعيا، إن هذا الإقرار الدستوري بتفرد حزب جبهة التحرير الوطني بالساحة السياسية جاء كدعامة تعطى للشعب، من أجل صهر كافة القوى الفكرية والثورية والعملية فيه فهو انعكاس عضوي للوحدة الثورية يعبر عن إرادة الشعب الشاملة رسالته كحزب وحيد في البلاد هي أن يتعلم ويعدم ويوضح بكل الوسائل، ما يعنيه التطور والتنمية والاستقلال بمفهومه الشامل غير البنية الاجتماعية عشية الاستقلال، وفي السنوات الأولى منه، لا تحتوي على النخبة الكافية لتأطير الحزب من أجل القيام بهذه المهمة والنهوض بها، الشيء الذي جعل الحزب تتصدره طليعة تنقصها الخبرة، وتؤطر قاعدته فئة لا تملك من فنون التسيير والتأطير، إلا حماس الثورة وبطولات أحداثها ومعاركها شأنه في ذلك،شأن جهاز الإدارة الذي وجد نفسه يتخبط في مشاكل عدة منها، انعدام الإطارات اللازمة والقادرة على تسيير البلاد،ووجود فراغ رهيب في مختلف الوظائف الإدارية والفنية بسبب انسحاب الفرنسيين من الأجهزة الإدارية من ناحية والنقص الملحوظ في الجزائريين الذين باستطاعتهم سد ذلك الفراغ من ناحية أخرى، ويرجع ذلك أساسا إلى السياسة الاستعمارية التي كانت

[1]: مكامشة الغوثي، **الوضع الحزبي في الجزائر منذ سنة 1962 إلى يومنا هذا**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، العدد 28 سبتمبر 1990، ص675.

تعطي الأولوية للمعمرين على حساب السكان الأصليين في التوظيف،[1] وذلك للنزعة العنصرية والاستعمارية لهذا الجهاز الإداري الذي أنشأ لخدمة مصالح الاستعمار، فإذا كانت مشكلة ندرة المستخدمين في القطاعات الغير السيادية،كالتعليم والصحة... الخ.

قد حلت عن طريق جلب أساتذة وأطباء وغيرهم من أجل تعليم وخدمة أبناء وأفراد المجتمع، في إطار التبادل والتعاون،فإن المشكلة في الجهاز الإداري والحزبي، لم يكن لها من مخرج سوى فتح باب التوظيف والتأطير على مصرعيه، لجميع من يحسن الكتابة والقراءة من الجزائريين، على أساس أن اعتماد الحل المعتمد في القطاعات الأخرى يتنافى والسيادة الوطنية ومضمون الاستقلال، ومن جهة أخرى فإن اللجوء إلى جلب المتخصصين الأجانب،لا يخلو من مخاطر حتى في قطاعات غير سيادية، في دولة لم تعرف بعد وجهتها السياسية الواضحة، إن عدم تهيئة جبهة التحرير الوطني قبيل الاستقلال للأوضاع الجديدة، التي تلت خروج المستعمر كان عقبة في وجه التنمية والتحولات التي يتطلبها الوضع الجديد ووقعت التحولات والتغيرات خاصة في الأقاليم المحلية بعيدة عن النظام ومنطق التفكير، الشيء الذي انعكس سلبا على الريف والتنمية فيه، ويعود السبب في عدم نهوض الحزب بمهمته،في توجيه التنمية ومراقبتها كاملة،لعدة أسباب من أهمها:

– فإذا كانت جبهة التحرير الوطني، قد تمكنت من تعبئة كافة الطبقات الاجتماعية لهدف الاستقلال، فإن الحزب في الاستقلال عجز على تحويلها إلى طبقة واحدة ذات مصلحة واحدة.

– الضعف الإيديولوجي للحزب، الذي أكده مؤتمر طرابلس بمقولته: "حق وجود أي حزب يكمن في إيديولوجيته"، وبعدها ورغم التصريحات الرسمية بأن عقيدة الحزب هي الاشتراكية فإنه لم يتمكن من تأدية مهمته السياسية على أحسن وجه، كما أن نشاطه الإيديولوجي يكاد ينعدم.

– إعطاء الأولوية لبناء الدولة على حساب الحزب ،و قد أفرزت هذه الأولوية نمو

[1]: علي سعدان، **بيروقراطية الإدارة الجزائرية**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص47.

بيروقراطية (إدارة) ورفض في كثير من الأحيان تدخل الحزب في أشغالها، وذلك راجع إلى مرتبته الثانوية بالمقارنة بها، رغم ما كان لخيار الأحادية الحزبية في ظل الإيديولوجية الاشتراكية، من أثر على الإدارة عموما وتنظيم الإدارة المحلية وقد أدى نمو البيروقراطية، إلى تدخلها في تسيير الاقتصاد، الذي جعلت منه اقتصاد بيروقراطي، أكثر منه اقتصاد تتحكم فيه الآليات الاقتصادية، ويعتبر التخطيط الموجه أحد أهم سماته الرئيسية.

2. الاقتصاد المخطط (الموجه): يعتبر الاقتصاد المخطط ركيزة تنظيمية لسير عملية التنمية الشاملة في فترة ما قبل الإصلاحات وأداة الدولة لتحقيق أهداف الاشتراكية؛ وقد شرعت الجزائر في اعتمادها هذا الأسلوب سنة 1967 بتطبيق أول مخطط ثلاثي الذي تبعته سلسلة من المخططات الأخرى.[1] وأثناء الاستقلال مباشرة، عرفت الجزائر مرحلة التسيير الذاتي وهو التنظيم الذي امتد إلى حوالي سنة 1965، وقد شمل كافة الأملاك الشاغرة التي احتلها العمال بخروج المعمرين، ولقد لجأ المشرع إلى إصدار مجموعة من النصوص المتعلقة بهذه الأملاك الشاغرة، ويرجع السبب في تدخل الدولة بهذه القوانين، كون أن هذه الأملاك تعتبر رأس مال راكد، لا يؤدي وظيفته التنموية، خاصة في فترة تحتاج البلاد إلى العمل على النهوض وبناء ما خربه المستعمر.

وذلك راجع إلى كلتا الحالتين التي وجدت عليها هذه الأملاك، فهي إما متوقفة ماما على الاستغلال وشل النشاط بها، أو مستغلة بشكل غير كافي في شتى مظاهره استغلال جزئي، تقليص المستخدمين... الخ، من خلال مبادرة العمال بطريقة تلقائية لإدارتها بإمكانياتهم التسييرية المتواضعة. إن صياغة الدولة لمجموعة من النصوص القانونية المنظمة لهذه المرحلة، بقصد استغلالها وتوظيفها في التنمية لم تكن ناجمة عن خيار إيديولوجي واضح المعالم مسبقا، بقدر ما كانت أمرا واقعا أملته ظروف تلك المرحلة،[2] فتجربة التسيير الذاتي للمؤسسات الاقتصادية، نما كرست توجها سياسيا فيما بعد مثل في

[1]: محمد بلقاسم وحسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1999، ص42.

[2]: محمد الصغير بعلي، **تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلال المؤسسات)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1992، ص10.

الإيديولوجية الاشتراكية، إلا أنه وكما نصت المادة 01 من المرسوم رقم 63 – 95 المتعلقة بتنظيم وتسيير المؤسسة المسيرة ذاتيا، عن إمكانية إلحاق بعض المؤسسات أو أماكن الاستغلال ذات الأهمية الوطنية بالقطاع العمومي، وتغييرها بقرار من رئيس الحكومة، فتح المجال للقطاع العام أن يظهر بقوة وذلك لكثافة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الذي فرضته المعطيات الموضوعية والمتمثلة في:

– الوضعية الاقتصادية المتدهورة في البلاد، وخاصة في الأقاليم المحلية عشية الاستقلال، وذلك راجع إلى الطابع العسكري الذي طغى على السياسة الاستعمارية اتجاه الريف الجزائري، إذ لم يعمد المستعمر إلى إنشاء مشاريع اقتصادية تكون البنية الأساسية التي يتنفس منها الاقتصاد الريفي.

– انتشار بطالة سافرة في صفوف أفراد المجتمع، التي بلغت في المدن 990.000 عاطل، وفي الأرياف حوالي مليون عاطل زيادة على بطالة مقنعة كبيرة، الشيء الذي حرك سلوك الهجرة في نفوس الأفراد وقد بلغت نسبتها في المناطق الجبلية الكثيفة خمسة مهاجرين مقابل كل عشرة أشخاص، أي بمعدل 50 % من مجموع سكان الريف، مقابل مهاجر واحد في كل سبعة أشخاص في المدن، أي بنسبة 14 % من مجموع سكان المدن وكانت خلفية السياسة العسكرية في الريف، تهدف إلى القضاء على المقاومة والنضال الذي أبدته البوادي والأرياف في وجهه، عكس سكان المدن الذين استطاع المعمرين بعدما تكاثر عددهم وتنوعت مصالحهم،[1] وصاروا يتمتعون بالسلطة والأمن أن يفرضوا نمطا معينا من الحياة في المدينة؛ وجعل سكان المدن المحتكين بهم يميلون إلى الرغد في العيش، وبعدما بسطت الدولة يدها على القاعدة الواسعة والعريضة للاقتصاد الوطني شرعت في اعتماد سياسة المخططات الاقتصادية الوطنية، وقد كان هدف الدولة الأساسي في إتباع سياسة المخططات، هو بلوغ أهداف اجتماعية في المقام الأول، ثم تحدد بعد ذلك مختلف الأهداف الأخرى، ولتحقيقها تقوم بتنظيم إطار خاص بالإنجاز والتنسيق والتسيير والإشراف، على مخطط التنمية، وقد شرعت الجزائر ابتداء من المخطط الثالث 1969، 1967 في إستراتيجية التصنيع باعتباره

[1]: محمد الصفير بعلي، **مرجع سابق**، ص28.

محرك الاقتصاد من جانبين، فهو يزود سوق العمل بآلات صناعية إنتاجية ويستقبل منتوجات العمل الأخرى، وخاصة المنتوجات الزراعية، ليحولها إلى صناعة غذائية[1] وهذه أهم البرامج التنمية التي عرفتها الجزائر في الحقبة الاشتراكية مع المبالغ المخصصة لها:

– المخطط الثلاثي الأول 5.4 مليار دج أي بنسبة 56,6 % من مجموع مستثمراته.
– المخطط الثلاثي الثاني: وقد خصص له 20.8 مليار دج، أي بنسبة 56,6 % من مجموع مستثمراته.
– المخطط الرباعي الأول: وقد خصص له 74.2 مليار دج، أي بنسبة 61,4 % من مجموع استثماراته.
– المخطط الرباعي الثاني: وقد خصص له 122 مليار دج، أي بنسبة 34,8 % من مجموع مستثمراته.
– المخطط الخماسي: وقد خصص له 85.5 مليار دج، أي بنسبة 23,5 % من مجموع استثماراته.[2]

وقد كانت سيولة الريع البترولي، والدعم السياسي للكتلة الشرقية والتعاون معها كافي لتموين القطاع الصناعي بهذه المبالغ الباهظة، غير أن منتوج القطاع لم يرق إحلال الواردات الوطنية وذلك راجع إلى عدة صعوبات أهمها:

– صعوبة تقل التكنولوجيا، التي تستوجب هي الأخرى مصاريف مكلفة واستثمارات واسعة.

– اليد العاملة الفنية الغير الكافية، إذ معظم العمال من أصول ريفية، نزحوا إلى المدن الصناعية واستقروا بوظيفة فيها.

– ضيق السوق الوطنية.

كل هذه العوامل لم تسمح بظهور صناعة وطنية رائدة،بقدر ما نمت بموازاتها

[1]: مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983، ص3.
[2]: حسرن بهلول، **مرجع سابق**، ص164-165.

بيروقراطية الدولة ذات الطابع البرجوازي الطفيلي.[1]

ب. أسس التنمية المحلية بعد التحول عن الاشتراكية (التنمية بعد دستور23 فيفري 1988):

لقد استطاع النظام السياسي أن يجعل من التنمية موضوعا استهلاكيا ذا وظيفتين وذا مردودية عالية وقوية في تثبيت أركانه؛ فبينما انتهج الأسس السابقة **النك**ر بمبررات تنموية تتطلبها وضعية البلاد بعد الاستقلال، فإنه في نفس الوقت يحاول أن يستعرض إنجازاته التنموية لدعم أركانه وكسب الشرعية، ولهذا نجد كافة الشخصيات السياسية في الجزائر، لا تستطيع أن تعمل وتنجز مسؤولياتها في الظل، وبدون تغطية القنوات الإعلامية، وفي مقدمتها التلفزة لمختلف المشاريع التنموية، غير أن عقم الأسس السابقة **النك**ر (أسس الاشتراكية) في قيادة البلاد وإغراقها في أزمة حادة، جعلت النظام السياسي يقتنع بضرورة تغيير أسس العمل، مبررا هذا التغيير على أنه أنجع في التسيير وأضمن للتنمية، وقد بدأت رسميا حملة الانتقاد لدعائم النظام السياسي السابق، في الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية أمام مكاتب التنسيق الولائية، والذي وجه فيه انتقادات لاذعة للحزب الوحيد، والحكومة المركزية عن تقصيرهما في أداء مهامهما، وعن التسيب الذي طبع تصرفات الإطارات.

وقد أعقب رئيس الجمهورية هذا الخطاب عقب حوادث 05 أكتوبر 1988 ، بخطاب 10 أكتوبر من نفس السنة واعدا فيه بإصلاحات سياسية كبيرة ستعرض على الشعب للاستفتاء عليها[2] وكان الخيار الذي وضع أمام القيادة السياسية غداة حوادث 05 أكتوبر 1988 انصب على تغيير التوجه القائم خاصة مع انهيار المعسكر الشرقي، واستبداله بخيار ذو محتوى سياسي واقتصادي يتمثل في:

– المحتوى السياسي، ويتضمن التعددية الحزبية والديمقراطية كوسيلة للوصول إلى السلطة

[1]: جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978)، ترجمة: الصديق سعدي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص31.

[2]: بوشعير، **مرجع سابق**، ص178.

والمشاركة في عملية تسيير التنمية.

– محتوى اقتصادي، وهو طريق اقتصاد السوق، الذي هو قاعدة من قواعد التطور الاقتصادي حيث أقدمت الجزائر مثل باقي دول العالم الثالث ودول الشرق، على إصلاحات اقتصادية بغرض تنمية فعاليتها التسييرية، وضمان النمو الكافي وتعتبر الانشغالات التالية مصدر هذه الإصلاحات ومحورها والمتمثلة في:

– الإرادة في استبدال الاقتصاد المركزي المخطط والبيروقراطي الموجه؛ باقتصاد السوق الذي يتحكم فيه بالدرجة الأولى قانون العرض والطلب.

– البحث عن استقلالية أكثر في تسيير المؤسسات العمومية.

– الإرادة في الخوصصة بأقل التكاليف.

– البحث عن تحرير الأسعار، التجارة الخارجية، والمبادلات بدون تكاليف اجتماعية حادة، غير أن إشكالية المديونية الخارجية لب الأزمة الاقتصادية في الجزائر، جعلت من عملية الإصلاحات عملية معقدة ومطروحة أمام احتمالين هما:

إما الانتقال من النمط التسييري السابق، إلى الإصلاحات دفعة واحدة، بجذرية وشمولية وهذه الخطوة لا تخلو من خطورة، وإما التحول إليها عن طريق التدرج وهنا تطرح أمامنا عملية ترتيب أولويات العمل والمراحل، وقد اختارت الجزائر خيار التدرج في تحقيق التحول الاقتصادي، من خلال جملة من الخطوات والمراحل المتسلسلة التي شرعت في تطبيقها منن بداية الثمانينات والمتمثلة فيما يلي:

– إعادة الهيكلة.

– استقلالية المؤسسات.

– عملية الخوصصة.[1]

المطلب الرابع: معوقات التنمية المحلية.

للتنمية المحلية أهداف عديدة حيث تدور معظم برامجها حول تحسين الظروف المادية (الاقتصادية) والبشرية (الاجتماعية) من أجل رفع المستوى المعيشي للأفراد في المجتمعات المحلية غير أنه توجد بعضن الصعوبات المتمثلة في العوائق التي تعرض تحقيق التنمية المحلية.

وفي هذا المطلب سنقوم بتحديد معوقات التنمية إلى جانب ذلك المعوقات البشرية والمادية باعتبارها أكثر المعوقات عرقلة لسيرة التنمية في الجزائر. لهذا سنتطرق إليهما لصعوبة التحكم فيها لأنهما من أبرز مشاكل التنمية داخل المجالس الشعبية **الحلية**.

– **المعوقات البشرية:**

تعتبر المعوقات البشرية من أبرز المشاكل التي تتحدى مسيرة التنمية ومتمثلة كالأتي:

أ. النمو الديمغرافي وما يخلفه **من** حالة عدم الاتزان بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية.

ب. تفاقم البطالة ومخلفاتها باعتبارها عقبة في سبيل الرفاهية داخل المجتمع.

ج. دور العوامل النفسية البشرية في قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على البنية الاجتماعية.

د. تدهور المداخيل والقدر الشرائية للأسر ودور الانعكاسات السلبية ومختلف الإفرازات التي خلفتها العشرية السوداء داخل مجتمعنا **من** مظاهر عديدة كبروز مؤشرات الاختلاس والرشوة

[1]: جعفري بلقاسم، **التنمية المحلية في ضل الإصلاحات السياسية والاقتصادية، دراسة حالة ولاية برج بوعريريج، 2000/1998**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، غير منشورة، 2003، ص42-48.

وتبديد الأموال في صفقات مشبوهة أدى إلى نقص الكفاءة وتزايد ظاهرة الهجرة الغير شرعية وخاصة النخب المثقفة والأدمغة.[1]

هـ. وقوف بعض أفراد المجتمع في وجه التغيرات الحديثة لاعتقادهم وتمسكهم بأفكار بالية.

و. المعوق الأساسي البشري يتمثل في الإدارات بتخلفها وتمسكها بالتعقيدات الروتينية وانتشار اللآمبالاه والسلسات وعدم إيمانها **بالتغيير** وعدم التنسيق فيما بينها.

- المعوقات المادية:

إن المعوقات المادية **من** أكثر المعوقات النـي أدت إلى نقص التنمية **من** خلال عواملها الكثيرة النـي **من** أبرزها:

أ. عدم توفر التمويل الكافي لإقامة القواعد الأساسية للتنمية **من** أهم العوائق النـي تشتغل المحليات نظرا لانعدام التمويل والاعتماد بدرجة كبرى على المعونة **من** الحكومة المركزية.

ب. تراجع النمو الاقتصادي بحيث لم يجاوز 30 % من خارج المعوقات.

ج. مشكلة النقل خاصة المدن الكبيرة وذلك لقلة الطرق السريعة ورداءة معظمها.

د. ضعف القاعدة الصناعية والفلاحية وذلك لانعدام إستراتيجية متحكمة في الميدان ونقص الحوافز المادية والمعنوية في ميدان الاستثمار المحلي مما أدى إلى عدم التحكم وبطئ التسيير المالي في ميدان صرف الميزانية.

هـ. ظهور مؤشر خطير وهو عدم وجود مؤسسات مالية فعلية تساهم في التفعيل الاقتصادي.

و. سياسة التوسع **العمراني** على حساب الأراضي الزراعية في عملية الاستثمار الفلاحي الإهمال الصناعي وطغيان الطابع الاستراتيجي. فالمعوقات المادية من أكثر المعوقات التي

[1]: عساسي يوبا، **المنخبة في تحقيق التنمية المحلية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.

تواجهها التنمية صعوبة. لأن الجانب المادي هو المحفز الأول والأخير للجانب البشري.[1]

خاتمة الفصل:

الأحزاب السياسية الجزائرية مازالت تعاني من بعض العقد التي خلفها عهد النظام الحزبي الواحد، أهمها اعتمادها على أسلوب أحادي تنازلي الاتجاه، غير دائري تفاعلي مع كل أطراف المجتمع، مما يؤدي إلى فصلها وعزلها عن بقية الأنظمة المحيطة بها داخل النظام الكلي في الوقت الذي يجب أن تكون متفتحة وفي علاقة تفاعل وتبادل مستمرة مع بقية الأنظمة بدلا من علاقة المواجهة، الصراع والمعارضة والظهور المختصر على المناسبات.

لقد أصبحت الأحزاب السياسية إحدى الضمانات العملية والمؤسسة للمارسات الديمقراطية، بحيث أصبحت تمثل العمود الفقري للحياة السياسية المعاصرة وأحد ركائز البناء الديمقراطي، إذ أن فعاليتها تنضوي على أهداف واسعة تتمثل المشاركة بمعناها الواسع السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، أي أن وظيفتها تسييرية شاملة في المجتمع وبالتالي فهي تمثل إحدى الهيئات الرئيسية المعبرة عن الرأي العام والعاملة على تكوينه مما يؤدي إلى تطوير المجتمع والنهوض به.

[1]: يتميزا أحمد، بوشناقة محمد، **الملتقى الدولي حول إستراتيجية التنمية في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية**، 2014/10/04، جامعة ورقلة، ص151-152.

الفصل الثاني

تطور النظام الحزبي في الجزائر عبر مراحله الثلاث

مقدمة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى إعطاء نوع من الإيضاح لتطور النظام الحزبي بالجزائر، وكذا مظاهره في عهدي الاستعمار والاستقلال، ويمكن تعريف الأحزاب السياسية بأنها تشكيلات تتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم وحدة الفكر والهدف متبنين منهج سياسي موحد في ظل نظام قائم يعمل على نشر وتنفيذ أفكارها من أجل كسب ثقة عدد أكبر من الفئات الاجتماعية من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة في اتخاذ قراراتها على الأقل.

والجزائر كغيرها من الدول خاصة تجربة حزبية من الاستقلال إلى يومنا هذا وعرفت نظام قانوني بحكم كيفية إنشاء الأحزاب السياسية ومنعها، وتميزت كل فترة بخصوصياتها ويمكن تقييم هذه التجربة إلى ثلاثة مراحل:

مرحلة ما قبل الاستقلال، ومرحلة الأحادية الحزبية قبل 1989 ومرحلة التعددية الحزبية بعد 1989 إلى يومنا هذا والتي نص عليها دستور 1996.

المبحث الأول: تطور النظام الحزبي في الجزائر.

المطلب الأول: مظاهر النظام الحزبي في عهد الاستعمار والأزمات التي رافقته.

إنَّ طرح قضية الأحزاب السياسية في الجزائر خلال العهد الاستعماري، يطرح إشكالية أحزاب جزائرية، ودولة جزائرية كجوهر مغاير عن الأحزاب الفرنسية والدولة الفرنسية ومن تم وجود دولة جزائرية قبل تاريخ 1962.

وفي هذا السياق يقول أحمد روايجية:[1] «إن الدولة الجزائرية لم يكن لها وجود قبل 1962، ورغم خصوصية نظام البايات، والدايات، إلا أن الجزائر لم تكن مستقلة تماما عن القسطنطينية، والشعور برفض الأتراك كان موجود لكن لم يعبر عنه صراحة، بل أن الجزائريين لم يكونوا يشعرون بوطنيتهم قبل الاحتلال، وكان عليهم انتظار قرن ونصف من الاستعمار، لتنمية هذا الشعور» يفهم من هذا أن الجنسية والوطنية، تولدتا عن الظاهرة الاستعمارية، وهذا ليس بالغريب لأن النظم التي عرفها المجتمع الجزائري كانت غير النظم الغربية، وهذا الأمر لا يتنافى مع وجود أمة مخالفة، تقطن على إقليم وتتبنى قيم غير القيم التي توارثها الغرب، كالدولة الوطن، والمواطنة.

فالتنظيم السياسي الذي طبع البلدان العربية والإسلامية كان يتماشى مع القيم والنظم التي تبنتها الخلافة في مرحلة من المراحل، وهذا ما يميزها شكلا ومضمونا عن النظم الغربية، وهذا ما يؤكد أيضا انتماء الأمة الجزائرية إلى جوهر مغاير للأمة الفرنسية، وما يؤكد هذا الاختلاف المقاومة التي أبداها الجزائريون إثر العدوان الفرنسي سنة 1830، رغم أن المقاومة عرفت تذبذب كنتيجة لعدم التوازن في القوى.

وتقسم هذه المقاومة حسب المؤرخين إلى ثلاثة مراحل، تبدأ المرحلة الأولى من 1830 إلى 1847 وتسمى بمرحلة المقاومة المسلحة المنظمة ضد الاحتلال، عرفت الأعوام الأولى فيها نوع من الانقسام، وانتظرت مجيء "الأمير عبد القادر لتوحيد المقاومة ،وتنظيمها بإرساء قواعد الدولة الجزائرية الحديثة،[2] بتنظيمها سياسيا وعسكريا، ولقد عرفت دولة الأمير امتداد واتساع تدريجي، لكن ضعفها كان يكمن في صراع القبائل، ورغم هذا تمكنت دولة الأمير من الصمود بفضل المقاومة المسلحة إلى غاية معاهدة التافنة التي أبرمت بمقتضاها الهدنة،

[1] : Ahmed Rouadjia, **grandeur et décadence de l'état algérien**, paris : Kharthala, 1994. p 67.

[2]: عمار بوحوش، **التاريخ السياسي الجزائري من البداية إلى 1962**، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص109.

التي سمحت لفرنسا من أن تنظم نفسها وتتفرغ إلى المقاومة في الشرق -مقاومة أحمد باي- وتقضى عليها ثم عادت إلى الحرب مع الأمير بانتهاج إستراتيجية جديدة هي حرب الإبادة، تمكنت من خلالها من بسط سيطرتها والقضاء على دولة الأمير، وإرغامه علي القبول بقرار النفي وعبرت نهاية دولة الأمير عن بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر المحتلة حيث فرض عليها الحكم العسكري، وأصبحت بمقتضى القوانين الفرنسية جزء من فرنسا.

وشكلت سنة 1870 منعرج مهم بالنسبة للجزائر، باستيلاء المعمرين على السلطة في فيها بعد سقوط نابليون الثالث، وسجلت بذلك نهاية الحكم العسكري، وبداية الحكم المدني الذي وسع نفوذ المستوطنين في الجزائر،[1] مقابل زيادة في الاضطهاد، ومصادرة الأملاك بالنسبة للجزائريين، وسعت مختلف الثورات الشعبية التي ظهرت في مختلف المناطق أن تقاوم المد الاستعماري، لكنها فشلت بالنظر إلى عدم التكافؤ في الإمكانات العسكرية.

والملاحظ عن هذه المرحلة أنها كانت بداية لتوطيد النفوذ الاستعماري، بالتوسع في الأراضي الجزائرية، بالاعتماد على تهجير القبائل من مناطقها الأصلية، وبانتهاج حرب إبادة للقضاء على المقاومة بمختلف أشكالها، كما عبرت هذه المرحلة عن غياب أبسط الحقوق بالنسبة للجزائريين ، وهذا ما دفع القادة الجزائريين إلى إعادة النظر في طريقة التعامل مع المستعمر، بانتهاج سياسة جديدة، تهدف إلى كسب بعض الحقوق السياسية والمدنية داخل النظام الاستعماري، وقوانينه المنحازة للأقلية المعمرة.

وتدريجيا ظهرت فكرة التمثيل السياسي في المجالس المنتخبة، تحت دفع النخبة الجزائرية التي استفادت من التمدرس، وأدركت غياب المساواة بين الجزائريين والمستوطنين، ولذلك أبدت رغبتها في التمثيل داخل البرلمان الفرنسي، والمشاركة في الانتخابات المحلية،[2] وعلى هذا الأساس دخلت في النشاط السياسي بإنشاء حركة نخبوية تحت اسم الشاب الجزائري "***Le jeune Algérien***" سعيا منها إلي تأطير مختلف المطالب في قالب قانوني أو منظم، وتعتبر هذه التشكيلة من دعاة الإدماج- واستطاعت في ظرف قصير أن تكسب

---

[1] : Claude collot et jean Robert Henry, **le mouvement national algérien textes 1912- 1954**, Alger : office des publications universitaires. p 249.

[2]: عمار بوحوش، **مرجع سابق**. ص202.

شعبية كبيرة،خاصة بعد وقوفها ضد قرار التجنيد الإجباري ، وتقديمها لعريضة إلى الرئيس أهم ما جاء فيها:[1]

-إلغاء قانون الإنديجينا.

-المساواة في دفع الضرائب بين المستوطنين والجزائريين.

-المساواة في التمثيل السياسي بالمجالس المحلية والبرلمان الفرنسي.

ويتزامن ظهور حركة الشاب الجزائري مع ما يصطلح عليه بالنهضة العربية الإسلامية، التي يعتبرها المؤرخون ميلاد لفكرة الوطنية أو القومية، الأمر الذي سمح لهذه الحركة أن تبلور فكر قومي عربي إسلامي، كما شهد تاريخ هذه الحركة تقارب مع "الأمير خالد" المعروف بمطالبه التي تعيد النظر في نظام الحكم بالجزائر، وشكل انضمامه إلى هذه الحركة تخوف كبير لدى الإدارة التي رأت فيه خطر على اعتبار أنه يستعمل شعارات سياسية تحرض على الثورة، وهذا ما قاد السلطات الاستعمارية إلى عرقلة عمل هذه الحركة، بحجة أنها حركة استقلالية تهدف إلى طرد فرنسا من الجزائر.

والواضح أن الاضطهاد السياسي المتزايد، سبب هجرة العديد من الجزائريين الذين استقروا في البلدان الغربية، وبالأخص بفرنسا أين اضطلعوا على الحقوق التي يتمتع بها الإنسان أو المواطن في الغرب، وساهم دخولهم في النشاط النقابي على تنمية وعيهم السياسي، ومن تم بدأ التفكير الجدي في تنظيم هذا الوعي القومي المتنامي في شكل جمعوي، على غرار ما هو قائم في الغرب، أين الظاهرة الحزبية ذات دور أوَّلي.

ويتزامن هذا الوضع مع نهاية الحرب العالمية الأولى وإفرازاتها على آلاف الجزائريين الذين شاركوا فيها، إما كيد عاملة، أو كجنود سقطوا ضحايا في حرب لم يكونوا طرفا فيها، وهو أمر قابلته فرنسا بإصلاحات بسيطة، كانت بمثابة إشعاع بالنسبة لمختلف الشخصيات السياسية الجزائرية، لتقديم عرائض تطالب فيها بتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، دون تخليهم عن هويتهم الوطنية، وتعتبر شخصية "الأمير خالد" الأكثر نشاطا في المجال السياسي حيث يكتب لها تقديم رسالة للرئيس الأمريكي "ويلسن"، فحواها استقلال الجزائر، بالإضافة إلى مساعيه الرامية لإنشاء حزب سياسي إسلامي، ومشاركته في الانتخابات

[1]: عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص204-205.

المحلية، والواقع أن هذه الحركية والنشاط قادت في النهاية إلى اصطدامه مع السلطات الفرنسية، التي أحاكت له قضية أبعدته من خلالها عن الحياة السياسية، ورغم ذلك ظل على اتصال مستمر مع الحزب الشيوعي الفرنسي، وساهم بقدر كبير في خلق رغبة فعلية لتأطير العمل السياسي.

ويشكل النشاط المزدوج للأمير خالد، ولحركة الشبان الجزائريين خطوة فتحت الباب لظهور أحزاب جزائرية، تسعى إلى طرح القضية الوطنية والمطالبة بحقوق سياسية ومدنية مساوية لحقوق الفرنسيين، وتجمع مختلف الدراسات التي تطرقت لموضوع الحركة الوطنية الجزائرية إلى اعتبار الأمير خالد، أحد المساهمين في ظهور حركة حزبية في الجزائر خلال العهد الاستعماري.[1]

وإذا أردنا أن نتحدث عن التشكيلات التي تمخضت عن النشاط السياسي لبداية القرن العشرين، فإنه لا يفوتنا القول أن تجربة الثورات الشعبية، والنضال السياسي لقرابة قرن من الاحتلال أفرز ثلاثة اتجاهات سياسية بارزة، يصطلح على تسميتها بالتيار الإصلاحي الديني التيار الوطني الاستقلالي، والتيار الإصلاحي الإدماجي وحقيقة الأمر أن أصل هذه التيارات التي ظهرت مع مطلع القرن العشرين، يرجع إلى بداية احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 مع المقاومة السياسية والمدنية للغزو، حسب ما يذهب إليه أبو القاسم سعد الله في كتابه[2] حيث يؤكد أن بداية الاحتلال أفرز ثلاثة تيارات هي، الحزب الوطني الهادف إلى توحيد الصفوف وتحرير الوطن، الحزب العثماني، الموالي للسلطان والمستند لفكرة الخلافة، الحزب الفرنسي وهو تيار ارتبطت مصالحه بمصالح فرنسا.

وعليه يمكن القول أن التيارات الحزبية التي ظهرت مع بداية القرن العشرين هي محصلة للتطور السياسي للتيارات التي كانت موجودة بعد غزو فرنسا للجزائر ويمكن القول أن هذه التيارات كان لها دور محوري في التاريخ السياسي الجزائري لفترة تقارب قرن،

---

[1]: الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية (1919 – 1962)**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص7-8.

[2]: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1900)**، ج 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992، ص112.

وبروزها سياسيا نتيجة حتمية لتطور الأوضاع السياسية التي رافقت تطور هذه التيارات نفسها وحياة الجزائريين عموما.

كما هو معروف ظلت رغبة الاستقلال أمل كل الجزائريين منذ دخول الاستعمار أرض الجزائر، ولم ترقى مختلف المحاولات النضالية سواء عسكريا أو سياسيا لتحقيق ذلك، لكن أفرزت مع بداية القرن العشرين تيارات سياسية مختلفة كان أبرزها نجم شمال إفريقيا، الذي ظهر عام 1924 كجمعية هدفها الدفاع عن مصالح مهاجري منطقة المغرب العربي، وبرز رسميا كحزب سنة 1926 تحت رئاسة "مصالي الحاج" الذي خلف "الحاج عبد القادر"، ولقد أبدا النجم، رغبة فعلية في الدفاع عن القضية الوطنية، بالاعتماد على مواقف سياسية واضحة قادته في الكثير من الأحيان إلى الاصطدام مع السلطات الاستعمارية، ومن تم تعرضه إلى مضايقات انتهت بحله وإعادة تشكيله تحت تسميات مختلفة، ويعتبر النجم نتاج لهجرة اليد العاملة والحركة السياسية المضطهدة إلى فرنسا واحتكاكها بالحركات اليسارية، وبالخصوص الحركات النقابية كما يعتبر الحزب نتيجة حتمية لتبلور فكرة الوطنية الجزائرية، بالإضافة إلى كونه نتاج للطريق المغلق الذي وصلت إليه غالبية هذا المجتمع والنخبة السياسية الجزائرية التي كانت راضية على الأقل بحقوق سياسية ومدنية مساوية لفرنسيي الجزائر، ولهذا فنجم شمال إفريقيا، يعبر عن نقلة

نوعية في كفاح الشعب الجزائري فهو حامل شعارات الحرية والاستقلال الذي يعتبر هدفه الأساسي، وتحددت هذه الأهداف في برنامج نجم شمال إفريقيا إثر مؤتمر بروكسل المناهض للاستعمار* وتمخضت عنه جملة من النقاط كان أهماها:[1]

- استقلال الجزائر و إنشاء برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام.

واكتملت معالم هذا البرنامج في ماي 1933، حيث قررت الجمعية العامة للحزب عدم قبول الانتماء المزدوج إلى النجم، والحزب الشيوعي الفرنسي،على اعتبار أن النجم ظهر تحت دفع الحزب الشيوعي الفرنسي وبقي على اتصال دائم معه، هذه القرارات سمحت

* : **مؤتمر بروكسل:** انعقد في بروكسل بين 10 و15 فبراير 1927، و يعتبر أكبر حدث تاريخي للحركات التحررية، حيث أجتمع الضعفاء للتنديد بالأقوياء.

[1]: بنيامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية (1888 – 1974)**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999، ص93.

للنجم، أن يصبح حزب سياسي فعلي بعد أن كان مجرد جمعية وتجسد ذلك بعد التحاق المغاربة والتونسيين بأحزابهم الوطنية بداية من 1930.[1]

وقد كان لبرنامج الحزب أثر كبير في مواصلة المقاومة السياسية على أسس تسمح بإعادة إحياء الدولة الجزائرية، وقد بدا واضحا من نشأة النجم أنها تشكيلة مختلفة عن باقي التشكيلات التي رافق ميلادها، ميلاد النجم، حيث تميزت التشكيلات الأخرى بتجنب الاصطدام مع السلطات الفرنسية، وبتبني سياسات إصلاحية عموما، في حين التزمت كل واحدة منها بإستراتيجية محددة.

فجمعية العلماء المسلمين التي تعتبر محصلة الفكر القومي العربي والإسلامي المرافق للنهضة العربية الإسلامية،[2] لم تكن حزبا سياسيا بل جمعية فكرية ذات طابع ديني وذات نهج إصلاحي، أخذت على عاتقها إصلاح المجتمع الجزائري من الشوائب التي غرسها الاستعمار، قصد طمس الهوية الوطنية ذات البنية الدينية، ورغم طابعها الفكري والديني إلا أنها كانت تمارس نشاط سياسي من خلال المواقف التي تبنتها في الدفاع عن القضية الوطنية، كما ساهمت برامجها التعليمية في تكوين شباب تشبعوا بالفكر الاستقلالي عبر التعاليم الدينية ، لكن ما يعاب عن الجمعية أنها اقتربت من الحركات الإصلاحية الأخرى، و أفرز هذا التقارب "المؤتمر الإسلامي" الذي تمخض عنه ميثاق تضمن، إلحاق الجزائر بفرنسا وفصل الدين عن الدولة والحفاظ على الشخصية الإسلامية، ورغم ذلك يكتب للجمعية وقوفها ضد المحاولات الاستعمارية لطمس الهوية الوطنية الجزائرية بخلاف الحركات الإصلاحية الأخرى التي ظلت تبحث عن نفسها.

ويعتبر التيار الإصلاحي الإدماجي امتداد لحركة الشبان الجزائريين وهو وليد إسهامات النخبة المتشبعة بالثقافة الفرنسية، ويأتي على رأس هذا التيار فرحات عباس الذي دخل الكفاح السياسي مع بداية القرن العشرين في حركة الشبان، وتمكن تدريجيا من أن يخلق حزب سياسي يدافع على فكرة إدماج الجزائر في فرنسا تحت تسمية الإتحاد الشعبي للكفاح من أجل حقوق الإنسان والمواطن سنة 1938 ويشكل ظهور هذا الحزب منعرج مهم

---

[1]: الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق**، ص12.

[2] : Charles Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine,** France : presse universitaires de France, 1964. p 86.

في تفكير الإدماجيين، وعلى رأسهم فرحات عباس، الذي دعي إلى ضرورة حصول الجزائر على دستور إنساني، وأعلن في الوقت ذاته أن ارتباط الجزائر بفرنسا لا يعني بالضرورة الامتزاج معها[1] ولوحظ هذا التحول الفعلي مع نهاية الحرب العالمية الثانية حيث بدأت تتحدد معالم الفيدرالية التي دعي إليها فرحات عباس والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي جاء كتعبير عن رغبة هذا التيار في الاستقلال بعد أحداث 8 ماي 1945، على غرار هذا التيار بقي الحزب الشيوعي الجزائري وفيا للسياسة الاستعمارية في الجزائر، وهذا رغم تبنيه في البداية لسياسة مطابقة لمنهجية عمل الأحزاب الشيوعية العالمية –المناهضة للاستعمار– ويعتبر الحزب الشيوعي الجزائري الذي ظهر في أكتوبر 1935 الامتداد الرسمي للحزب الشيوعي الفرنسي وهذا ما جعله يبقى تحت وصاية هذا الأخير، واتسمت إستراتيجيته عموما في إلحاق الجزائر بفرنسا ،متحججا بأن الأمة الجزائرية في مرحلة تكوين ومعتبرا في الوقت ذاته الاستقلال عصيان داخلي وليس حق في تقرير المصير.

يبدو أن ما شهدته الساحة السياسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1930 إلى 1945 يوضح أن الظاهرة الحزبية أخذت مكانها في الحقل السياسي، واستطاعت بفضل أفكارها أن تصل إلى مختلف الفئات، لكن ما شهدته الجزائر عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية مع أحداث 8 ماي 1945 عبر عن بداية حلقة تطورية جديدة في حياة الأحزاب الجزائرية عموما، ومن ورائها ملايين الجزائريين، ورغم الإصلاحات الضئيلة التي سعت إليها السلطات الإدارية لتدارك الوضع ،إلا أنها لم تنجح في تهدئة الأوضاع بدليل أن انتخابات المجلس التأسيسي التي تقرر إجرائها في 21 أكتوبر 1945 لم تشهد إقبالا كبيرا من المواطنين بعد دعوة الأحزاب للمقاطعة، وتجدر الإشارة أن الساحة السياسية، لم يكن ينشط فيها سوى الحزب الشيوعي الجزائري واتحادية المنتخبين المسلمين، في حين كان فرحات عباس زعيم أحباب البيان والحرية ومصالي الحاج زعيم حزب الشعب والبشير الإبراهيمي زعيم جمعية العلماء رهن الاعتقال، ولقد أسفرت نتائج الانتخابات عن نسبة عالية من الممتنعين إذ من 1350000مسجل لم يشارك سوى 705000 ناخب[2] وأمام هذا الوضع لم يكن أمام السلطات

[1]: أنظر الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق**، ص22.

[2]: أنظر د. عامر رخيلة، **8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص88.

الفرنسية إلا العمل على تهدئة الأوضاع بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين بما فيهم زعماء الأحزاب.

والملفت للانتباه أن أحداث 8 ماي كان لها صدى واسع على التيار الإدماجي وعلى رأسه فرحات عباس الذي دعي إلى أفكار مناقضة لما كان يدعوا إليه، محبذا الوسائل السلمية لتحقيق غايته، وتماشيا مع ذلك دخل حزبه انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية التي أجريت في جوان 1946 التي قاطعها حزب الشعب المحظور، وأحرز فيها الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 445174 صوت مقابل 53396 صوت لصالح الشيوعيين، وبهذا يكون حزب فرحات عباس قد تحصل على 11 مقعد من أصل 13 [1] وهذا ما شكل خيبة أمل كبيرة بالنسبة للشيوعيين ،الذين حاولوا بكل الطرق تدارك الأوضاع من أجل ترجيح الكفة لصالحهم، وهذا بتغير سياستهم والمطالبة بإصلاحات جذرية بما فيها مجلس جزائري وحكومة جزائرية وارتباط فدرالي مع الأمة الفرنسية، كما حاولوا الاقتراب من التشكيلات السياسية الأخرى من أجل تكوين ما سموه "باللجنة الوطنية الديمقراطية الجزائرية " لكن مواقفهم السابقة حالت دون حدوث ذلك التقارب.

والملاحظ عن هذه الفترة أنها شهدت تحرك سياسي خاصة مع نواب "الإتحاد الديمقراطي الجزائري" داخل البرلمان من أجل فرض جمهورية جزائرية لها حكومة وبرلمان، ومواطنة جزائرية، ورغم رفض مناقشة هذا الاقتراح من طرف البرلمان فإن فكرة الدولة الجزائرية بدأت تطرح نفسها بحدة وعبر مختلف التيارات السياسية التي كانت تشكل وتنشط في الحقل السياسي، وبدا واضحا أن الظاهرة الحزبية في الجزائر تعيش مرحلة نضج نابع عن تطور سياسي طويل اقترن مع التجارب السياسية التي عاشتها الجزائر بداية من دخول الاستعمار الفرنسي إلى غاية ما بعد الحرب العالمية أين الاستقلال أصبح الحل الوحيد لإرضاء أغلب الأحزاب الجزائرية بغض النظر عن الطريقة التي ينظر إليها لهذا المفهوم.

المطلب الثاني: مظاهر النظام الحزبي في عهد الاستقلال

1. مرحلة النظام الحزبي الواحد (1962 – 1989).

[1] : Mahfoud Kaddache, **l'Algérie des Algérien de la préhistoire à 1954, Algérie** : edif 2000, 2003. p 760.

يذهب الكثير من الباحثين إلى القول بأن جبهة التحرير الوطني، كرائدة للثورة ساهمت بقدر كبير في خلق الدولة الجزائرية الحديثة، وهذا ما لا ينازعها فيه أحد، وأن الاستقلال كان ثمرة البناء الذي دام طويلا، وراح ضحيته الملايين منذ دخول الاستعمار أرض الجزائر، وبإسهام كبير لتلك الجبهة التي جمعت مختلف القوي ورائها،في حين كان من الضروري أن تزول الجبهة بزوال الاستعمار على اعتبار أن دورها انتهى بتحقيق الاستقلال، وكان من الضروري بعث حزب سياسي جديد يقود معركة التنمية[1] لكن ما حدث في الجزائر، على حافة الصراعات التي كانت تشهدها الدولة والحزب،هو أن السمة البارزة التي تولدت عن ذلك هي بقاء الحال على ما كان عليه على رأس السلطة والحزب، ففي الوقت الذي كان من المفروض أن تتحول الجبهة إلى حزب سياسي، بدا واضحا أن عهد الزمر والتحالفات داخل الجبهة، هي السمة البارزة التي أفرزها مؤتمر طرابلس، والكفاح المسلح ،ثم أزمة صائفة 1962 ، وشهد المكتب السياسي كهيئة عليا في هرم السلطة آنذاك، صراع بين "محمد خيضر" و"أحمد بن بله" انتهى باستقالة "خيضر" وتولى "بن بله" منصب الأمين العام، وبداية من هذا التاريخ انطلق عهد تصفية الحسابات، ودخلت المعارضة شخصيات معروفة، كآيت أحمد" و"بوضياف"، وانتقل الصراع مرة أخرى إلى المواجهة المسلحة، وترتب عن ذلك استحواذ بن بله على كل السلطات وتجميد الدستور.

ويتزامن هذا الصراع مع النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب والمعروف "بحرب الرمال" وتأتي رغبة بن بله في الاستحواذ على كل السلطات تماشيا مع إرادته لاستبعاد الخصوم، وسعيه إلى إعادة ترتيب البيت من خلال تنظيم الحزب بالدعوة إلى عقد مؤتمر الحزب، وطلبه من كل المجاهدين الالتحاق بالحزب ،ويجسد هذا المسعى رغبة فعلية لتوطيد السلطة بإقصاء المعارضة التي بدأت تظهر حتى داخل الجماعة التي حملت بن بله إلى السلطة، وقد برزت معالم هذا الصراع في إقصاء عناصر حكومية موالية للعقيد "بومدين".

[1] : Lise Garon, **l'obsession unitaire et la nation trompée, la fin de l'Algérie socialiste**, Canada, presse de l'université de Laval, 1993. p 2

وبعيدا عن هذا الصراع فإن الهيئات المتولدة عن مؤتمر الحزب المنعقد في 1964، توحي من خلال تركيبتها، أنها وليدة مساومات محكوم عليها بالفناء.[1]

ونظريا تفترض قوانين 1964 أن الحزب يقوم على التنظيم الإداري الجهوي مع سّلمية المسؤوليات ومركزية قوية قائمة على مبدأ الانتخاب الديمقراطي، ويلاحظ الباحثين في هذا المجال أن التنظيم الذي أفرزه مؤتمر جبهة التحرير كان يشبه لحد بعيد تنظيم حزب الشعب حركة الانتصار، وهذا ما يفسر التواجد القوي للمركزيين الذين تمرسوا في مجال البيروقراطية الإدارية خلال العهد الاستعماري.

والملاحظ من هذا المؤتمر أنه جاء في ظرف تاريخي تطبعه الصراعات والتحالفات التي كانت تهدد استقرار السلطة وبقائها، وهذا ما منع تجسيد هذه القوانين في الأمر الواقع للحكم عليها، حيث تسارعت الأحداث لتضع نظام بن بله أمام حركة انقلابية أو تصحيحية، أنهت بذلك عهد بن بله وهيمنته، وفتحت الباب لظهور نظام بومدين،الذي بوصوله إلى السلطة، وضع الحزب جانبا واعتبره غير موجود ، وهذا ما أوحي أن الحركة الانقلابية، كانت ضد الحزب أكثر منها ضد الأمين العام للحزب "أحمد بن بله"[2] وفي نفس المسار تم إلغاء الهيئات المركزية للحزب، واستخلافها بهيئة جديدة في هرم السلطة هي مجلس الثورة الذي كان في الواقع جهاز تنفيذي وتشريعي، مهيمن على كل شيء بما في ذلك الحزب، الذي حاول إحياءه وبعثه من جديد،[3] وواقع الحال أن الحركة الانقلابية أبعدت الحزب عن جميع مراكز صنع القرار ومن تم حرمته من دوره في تجميع المصالح حسب التفكير الإيستوني، كما أفرزت الحركة الانقلابية ومن ورائها مجلس الثورة نص قانوني عرف بأمر 10 جويلية 1965، والذي جسد هيمنة العسكريين على السلطة، ويتجلى ذلك من خلال تركيبة المجلس (24 شخصية عسكرية واثنتين مدنيتين) وبموجب أمر 10 جويلية 1965، تمكن من بسط نفوذه على الدولة والحزب ويتضح ذلك أكثر بالنظر إلي تشكيلة الأمانة

---

[1] : Tabrizi Ben Salah, **La République Algérienne**, Paris : édition, Librairie général de droit et de jurisprudence, 1979. P 269.

[2]: عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني (1962 – 1980)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص176.

[3] : Tabrizi Bensalah, **opcit**. P 291.

التنفيذية للحزب، التي ظهرت في 20 جويلية 1965 والتي كانت في نظر الكثيرين مجرد سكرتارية تابعة "لهواري بومدين" يقيس من خلالها موازين القوى والولاء،للإشارة فإن مجلس الثورة الناتج عن حركة 19 جوان جاء استجابة لترسيخ مبدأ القيادة الجماعية تجاوزا لما عاشته الجزائر من شخصنه السلطة في عهد بن بله لكن الملاحظ عنه أنه جسد في الحقيقة التحالفات، الزبائنية، وهذا ما أفرز اصطدامات وتصفيات سياسية، ويؤكد هذا الوضع المحاولة الانقلابية التي قادها "الطاهر زبيري" سنة 1967.[1]

ولهذا فإن عدم التجانس الذي أفرزته حركة 19 جوان كان باديا حتى داخل تركيبة الأمانة التنفيذية للحزب، وعلى حد تعبير أحد الكتاب «تحولت جبهة التحرير إلى قوقعة جوفاء رغم مجدها الماضي وكلفت بتلهية الساحة وكانت مخبأ للعاجزين، لا تأثير لها على جوهر الأمور، يستنجد بها عند الضرورة، لبعث أفكار الدولة».[2]

ويبدو أن بومدين كان يسعى إلى تهميش الحزب، وإقصاء الخصوم تدريجيا ولهذا الغرض وضع على رأس الحزب أشخاص موالين ساهموا في تحطيمه وتهميشه وجعله رمز فقط حيث كلف "شريف بلقاسم" بتجميد الحزب،[3] ورغم المحاولات التي سعت فيما بعد إلى تحويل الجبهة إلى مؤسسة حزبية حقيقية، عن طريق رفع تحدي إعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة ،بالعودة إلى القاعدة لاختيار المسؤولين الحزبين، لكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح، غير أنها ساهمت في إعطاء نفس جديد للحياة الحزبية من خلال تعليمات 24 جانفي 1968 لإعادة تنظيم الحزب،[4] وعودة الحزب إلى الواجهة بعد غياب طويل همش فيه من قبل شخصنة السلطة في فترة حكم بن بله، وبداية حكم بومدين، التي تميزت بتوطيد نفوذ المؤسسة العسكرية على حساب الحزب، وتعتبر عودة الحزب إلى الواجهة إستراتيجية انتهجها بومدين، لإعادة توزيع الأوراق في فترة اتسمت بإعادة النظر في مشروعية سلطة حركة 19 جوان 1965 وبالأخص مجموعة وجدة التي بدأت تندثر تدريجيا تحت دفع بومدين.

---

[1]: سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، ط2، الجزائر: دار الهدى، 1993، ص72.

[2] : Hassan (pseudonyme) **l'Algérie histoire d'un naufrage**, Paris : édition Marinoor، édition de seuil, 1996. p 60-61.

[3]: رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، الجزائر: دار المعرفة، 2000، ص119.

[4]: عامر رخيلة، **مرجع سابق**، ص188-189.

إن المحاولات التي ساهمت بقدر معين في إحياء الحزب لم يكتب لها النجاح من جهة، بسبب هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة، وبسبب عمل الرئيس بومدين الذي وضع الحزب جانبا بالاستناد على مشاريع كبرى، كالثورة الزراعية، أو حتى بتبنيه القضايا السياسية في العالم، وهذا ما أكسبه شعبية كبيرة، وساعده على ذلك اعتماده، الخطاب السياسي الحماسي المناهض للغرب الإمبريالي المجسد للاستعمار في أذهان العامة، ويذهب الباحثين إلى

اعتبار الخطاب الشعبوي السمة البارزة التي خلفها نظام بومدين، بتخليه عن الحزب ونزوله إلى القاعدة بغرض التعبئة وكسب مشروعية في غياب شرعية قانونية دستورية، وهذا ما سمح له بأن يكون إلى حد بعيد شخصية كاريزمية استحوذت على الساحة السياسية ووطدت حكمها وعزلت الحزب عن الدور الطلائعي المخول له دستوريا.

إن المتمعن لهذه الفترة التي عرفت فيها الجزائر رئيسين للدولة، ودستوران وميثاقان وأمر سمي بالدستور الصغير، يدرك جليا أن هذه النصوص جاءت استجابة لأزمات عاشها النظام السياسي الجزائري، وكان الغرض منها تدعيم السلطة بطريقة غير مباشرة، فالكلمات البارزة في الخطابات السياسية، كانت لها وضيفة توطيد مشروعية ثورية أو تاريخية، استنادا إلى الخطاب الشعبوي الذي يخاطب العواطف باستعمال الرموز الكامنة في أذهان الجماهير، وهذه الميزة نجدها في جميع الحركات السياسية التي عرفتها الجزائر، فالمعارضة التي حاولت الدولة أن تحتويها بشكل من الأشكال بعد 1962، وجدت نفسها إما داخل جبهة التحرير الوطني كحزب "طلائعي" وكّلف ذلك السلطة تنازلات، إما بمنح مقاعد برلمانية أو حقائب وزارية أو بانتهاج سياسات، تخدم اتجاهات فكرية أو إيديولوجية معينة، وكان هذا واقع المعارضة داخل حزب جبهة التحرير، ورافق تلك المعارضة عدة اصطدامات وصلت إلى حد التصفيات الجسدية، في وقت أعلنت فيه أطراف سياسة أخرى عدم اتفاقها مع المجموعة الحاكمة واختارت النشاط في المعارضة بإنشاء أحزاب سياسية خاصة بها، ومن بين أول الأحزاب التي ظهرت في الخفاء "حزب الثورة الاشتراكية"[1] والذي أنشأه "محمد بوضياف" بعد رفضه الدخول في المجلس التأسيسي، وظهر هذا الحزب في 20 سبتمبر

[1] : Abdelkader Yefsah, **la question du pouvoir en Algérie,** Algérie : édition ENAP, 1990. P 114.

1962، ويقوم أساسا على أنه الوريث الفعلي لمبادئ نوفمبر والثورة التحريرية، بعد النجم ،وحزب الشعب، ثم جبهة التحرير في بدايتها، وكان يهدف إلى إعادة إحياء جبهة التحرير من الداخل محاولا في ذلك استنساخ تجربة حركة الانتصار وأزمتها التي أفرزت جبهة التحرير[1] وبغض النظر عن الأفكار التي كان يحملها الحزب فإن الملفت للانتباه في برنامج هذا الحزب، أنه لم يكن يحمل مشروع مجتمع بقدر ما كان يواجه الأفكار والمشاريع التي كان يوزعها النظام، وهذا ما لم يخدمه وساهم توقيف زعيمه محمد بوضياف في جوان 1963 على احتواء أعضائه تدريجيا من طرف النظام مع بعض الاستثناءات كبوضياف وأعضاء آخرين اختاروا البقاء في المعارضة، رغم الصعوبات التي رافقت الحياة السياسية عموما وحياة الحزب بشكل خاص، فالسمة البارزة في هذه التشكيلة هي الصراعات الداخلية، والتي لم تسمح للحزب من أن يشكل معارضة سياسية حقيقية وتفاديا لأي مشكل يؤثر في التوجه السياسي للحزب، سعى إلى انشأ هيئة مكلفة بتكوين إطارات الحزب قصد بناء حزب طلائعي، ويكتب لهذا الحزب نشاطه السياسي داخل الجامعات بعد تجاوزه لأزماته الداخلية، ويتزامن النشاط السياسي الذي قام به هذا الحزب مع بروز حزب أخر تبني المعارضة تحت دفع مؤسسه "أيت أحمد"، الذي دخل المعارضة مبكرا بعد اصطدامه مع نظام بن بله ثم نظام بومدين ، بإنشاء حزب سياسي يأخذ شكل حزب طلائعي يهدف إلى إحياء الثورة، وتطبيق الاشتراكية المبنية على الانخراط الشعبي، ويسعى من ذلك لأن يكون تجمع ،ومن هنا جاءت تسمية القوى الاشتراكية[2] فهو يجمع كل من أقصاهم النظام، بالنظر إلى أصلهم أو وضعهم الاجتماعي أو لرأيهم السياسي، وجاء ميلاد جبهة القوى الاشتراكية في 3 سبتمبر 1963، لكن ما يعاب عنها، أنها وصفت بالحركة الجهوية، خاصة مع القضية البربرية التي تطرح نفسها مع الأزمات التي رافقت تطور النظام السياسي الجزائري، وتاريخ الحركة الوطنية الاستقلالية، وبغض النظر عن هذا، اتسم نشاط هذا الحزب برفع شعارات اشتراكية ورفض الامتثال للسلطة وهذا ما قاده إلى حمل السلاح، وأهم ميزة لهذا الحزب أنه ظل متعلق بشخصية رئيسيه وتوجهاته السياسية التي لم تكن بديلا عن النظام الأحادي، وإنما كانت بديلا عن النظام القائم والمجموعة الحاكمة.

[1] : Ramdane Redjala, **opcit**, p 71.
[2] : **Ibid**, P 139.

إلى جانب هذا يمكن الحديث عن المعارضة التي شكلتها الحركة الإسلامية في الجزائر بظهور "جمعية القيم"[1] التي حاولت طرح البديل الإسلامي كتوجه جديد في الحياة السياسية الجزائرية، لكن تعامل النظام مع هذه المعارضة كان له أبعاد إستراتيجية خاصة مع وصول بومدين إلى السلطة ،وبحثه على تحقيق توازن في النظام السياسي، وكسب مشروعية دينية مرافقة للمشروعية الثورية ومحققة لشعبية أكبر، على اعتبار أن الدين يلعب دور محوري في حياة الجزائري، وتماشيا مع هذا منحت لهم مناصب وزارية حساسة كالتربية والتعليم، العدل والشؤون الدينية، ويؤكد "لهواري عدى" في كتابة الجزائر والديمقراطية[2] «**أن جبهة التحرير لم تكن لها إيديولوجية صريحة أو خاصة بها، ولهذا استعارت إيديولوجية جمعية العلماء... وأن هذه الاستعارة لم تكن ممكنة لو لم تكن جبهة التحرير نفسها من حيث تكوينها الإيديولوجي متشبعة بالفكر الإسلامي**» وبشكل من الأشكال نجحت السلطة الحاكمة بعد الاستقلال وبعد غياب الشرعية القانونية من خلق توازن ظرفي، إما باستعمال المؤسسة العسكرية لتوطيد السلطة، وأما باحتواء المعارضة أو تطويقها بطرق مختلفة تجعلها غير فعالة.

والملاحظ أن الأزمة الداخلية التي كان يعيشها الحزب حالت دون بلوغه الدور الطلائعي المخول له دستوريا وقانونيا، وبهذا أبعد الحزب عن جميع مراكز القرار وهذا ما خلق هوة، بينه وبين السلطة الحاكمة آنذاك، لكن التحولات السياسية التي عرفتها السلطة مع بداية السبعينات بعد الأزمة التي مست مجلس الثورة نفسه، أدرك بومدين ضرورة إعادة بعث الحزب وتنظيمه، وغلى هذا الأساس جاءت الإصلاحات السياسية والإدارية مع بداية السبعينات كمحاولة لكسب الشرعية القانونية المفقودة بعد انقلاب 19 جوان 1965، والملفت للانتباه في هذه المرحلة أنها تميزت بتحرك سياسي من جانب السلطة من جهة، ونشاط سياسي قوي من جانب المعارضة الحزبية فالحزب الشيوعي الجزائري الذي تحول إلى حزب الطليعة الاشتراكية دخل هو أيضا المعارضة، ورغم احتواء أغلب عناصره إلا انه ضل

[1]: رابح لونيسي، **مرجع سابق**، الجزائر: دار المعرفة، 2000، ص70.

[2] : Lahouari Addi, **opcit**, P 28-29.

القائم، والملاحظ عنه أنه كان في بعض الأحيان وسيلة في "يد بومدين" لتدعيم مشاريعه الكبرى.[1]

وتماشيا مع التحرك السياسي الذي عرفته هذه المرحلة شهدت الحياة الحزبية محاولات، لإعطاء الحزب دوره المناط به، والمخول له دستوريا، لكن كل هذه المحاولات لم ترقى في الحقيقة إلى عمل فعلي يجسد سلطة الحزب على باقي المؤسسات، وظلت هيمنة مجلس الثورة، ومن ورائه بومدين هي المهيمنة على الساحة السياسية، وحتى المعارضة التي ظهرت في أعقاب الاستقلال لم تكن مؤهلة للعب دورها أمام الأزمات الداخلية التي كانت تعيشها، وأمام الصراع الذي ظهر بين مختلف الأطراف المشكلة للمعارضة، وهذا ما يقدم لنا صورة حقيقية عن طبيعة المعارضة في الجزائر، وتأخرها في البروز كمنافس فعلي على السلطة بتقديم بديل قائم على أسس إيديولوجية ترمي إلى الحداثة السياسية الاقتصادية.

كما سبقت الإشارة لذلك شهدت بداية السبعينات مرحلة جديدة في المسار السياسي للسلطة الحاكمة، ومن تم في حياة حزب جبهة التحرير الوطني، ولقد اتسمت هذه المرحلة ببداية المشاريع الاقتصادية الكبرى، بهدف تنمية الدولة والمجتمع، فبعد فترة همش فيها الحزب بالاعتماد على ندوة إطارات الأمة بداية 1965 كوسيلة اتصال مباشرة بين السلطة والإداريين، خاصة بعد أن طبعه النظام بصفة السكرتارية بداية من حركة 19 جوان التي وضعت العقيد "بومدين" على رأس السلطة، ومعه دخل النظام السياسي الجزائر في مرحلة المشروعية الثورية أو التاريخية، البديلة عن الشرعية القانونية الدستورية، وفي هذا السياق يمكن القول أن السلطة الحاكمة التي أفرزها نظام 19 جوان وجدت نفسها في وضع حرج أمام الشعب من جهة وأمام الرأي العام العالمي من جهة ثانية،حول شرعية النظام القائم في الجزائر بعد الحركة الانقلابية.

وبهدف تجاوز هذا الوضع سعي "بومدين" بداية من بداية الستينات إلى القيام بإصلاحات قاعدية انطلقت من البلدية والولاية مرورا بالميثاق والدستور ثم انتخابات المجلس الشعبي الوطني لسنة 1977 وانتخاب رئيس الجمهورية، والملاحظ عن هذه الإصلاحات أنها

[1] : Brahim Brahimi, **Le pouvoir, la presse et les intellectuels en Algérie**, Paris : Edit l'harmattan, 1989. P197.

جاءت لتعيد النظر في سلطة مجلس الثورة* الذي أصبح مسرحا لصراعات بعد فترة وجيزة من ظهوره، كما كانت تهدف إلى تأسيس السلطة وشرعنتها، والملفت للانتباه في هذه الإصلاحات وفي إعداد الميثاق خاصًة، هو الإبعاد النهائي للحزب في تحضير مشروعه، حيث أوكلت مهمة إعداده إلى لجنة إدارية نصبها الرئيس بومدين، ولقد ضمت هذه اللجنة كل من "مصطفى لشرف" و"رضا مالك" بناء (المجتمع الاشتراكي) "محمد الصديق بن يحي" (الدولة والحزب والدفاع) "بلعيد عبد السلام" (التنمية).[1]

وبهذا يكون قد همش الحزب مرة أخرى من الحياة السياسية، رغم إقرار الميثاق والدستور بأولوية الحزب وصفته الطلائعية، دون أن يشير الدستور صراحة إلى تسمية جبهة التحرير الوطني والملاحظ عن هذا الإصلاح انه كان يستجيب لوضع سياسي يهدف في الحقيقة، إلى إعادة بعث الحزب بتوزيعه في كل المناطق، وبإدراج فئات جديدة حتى يصبح هو النقطة القاعدية لتوزيع الخطاب السياسي الذي تنتجه الدولة، لكن هذه المرة لا يكتفي بذلك وإنما يسعى إلى ترسيخ إيديولوجية الدولة، ومشاريعها بإدراج مناضلين ذوي كفاءات وقدرات سياسية، قادرين على تأدية المهام التي يكلفون بها في إطار البناء الوطني،[2] لكن الواقع السياسي الذي فرضته الأيام أتبث أن ما جاء به الدستور والميثاق، لم يعطي للحزب الدور الطلائعي المناط به في مختلف النصوص القانونية ،وبات واضحا أن الحزب لا يمارس التحكيم الفعلي بل أنه ضل ذلك الشعار أو الرمز الذي تمارس من خلاله السلطة، عكس ذلك عرفت الحياة السياسية تنامي دور المنظمات الجماهيرية في توزيع الخطاب السياسي، وهذا ما فجر الصراع في بعض الأحيان بين إطارات الحزب، وقيادات بعض المنظمات الجماهيرية، وهذا ما كان يدل في الحقيقة عن واقع الصراعات التي طبعت الحياة السياسية والنظام السياسي الجزائري، خاصة بعد سعي الرئيس "بومدين" لإعادة توزيع الأوراق في الساحة السياسية بمنح بعض امتيازات مالية لشخصيات معروفة قصد النشاط في القطاع الاقتصادي الخاص وكان الهدف من هذا المسعى هو إفقاد هذه الشخصيات لنفوذها

---

* : مع نهاية السبعينات لم يبقي في مجلس الثورة المنبثق عن الحركة الانقلابية إلا شخصيتين أصيلتين إن صح التعبير هما بومدين الرئيس وبوتفليقة وزير الخارجية.

[1]: السعيد بوشعير، **مرجع سابق**، ص82.

[2]: عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جهة التحرير الوطني (1962 – 1980)، مرجع سابق**. ص211.

ومصداقيتها أمام المواطن، كما تدخل هذه العملية ضمن إستراتيجية بومدين في تصفية الأجواء والسعي إلى بعث الحياة السياسية على أسس جديدة.

كما يذهب البعض إلى اعتبار عدم ذكر حزب جبهة التحرير صراحة في الميثاق والدستور، رغبة من بومدين لبعث حزب جديد، يعتقد البعض أنه حزب آخر غير جبهة التحرير يكون في الحقيقة حزب الرئيس ينهى من خلاله الصراع على السلطة خاصة بعد تجربة "قايد أحمد"* على رأس الحزب، لكن الواقع والظروف أرغمت بومدين على التعامل مع الوضع السياسي الجديد، بطريقة مغايرة، خاصة في آخر أيامه على رأس الدولة، بتعيين "محمد الصلاح يحياوي" على رأس الحزب وتكليفه بتطبيق تعليمات "بومدين" الرامية إلى إعادة هيكلة الحزب بإدراج فئات اجتماعية جديدة[1] وهذا ما أعطى للحزب عمليا دورا جديدا هو الدور المخول له دستوريا ،ولقد أثبتت وفاة الرئيس مدى أهمية وجود الحزب كهيئة عليا دستوريا أو قانونيا لتجاوز أزمة شغور منصب رئاسة الجمهورية، فالحزب الذي كان يعيش ضعف نابع من التناقضات الإيديولوجية الموروثة عن إدراج مختلف الفئات والنخب فيه منذ الاستقلال، وجد نفسه عشية وفاة الرئيس المؤهل الوحيد لتغطية الفراغ الذي تركه رئيس الجمهورية، لأنه رمز تاريخي للوحدة والاستقرار في أذهان العامة من جهة، ولأنه بمقتضى الدستور والميثاق الأحق بأن يرفع التحديات التي تناط بها الدولة والمجتمع على حد السواء من جهة ثانية، ولقد تحقق ذلك فعليا بعد انعقاد المؤتمر الرابع من 27 إلى 31 جانفي 1979 بحضور 3290 مشارك من مختلف أوجه النشاط في البلاد، لمناقشة كيفية نقل السلطة من مجلس الثورة إلى الحزب طبقا لما جاء في المادة 97 من الدستور والمتعلقة بالوظيفة السياسية التي هي من اختصاص الحزب[2] وبدا جليا من جلسات المؤتمر، أن حزب جبهة التحرير وضع برنامج سياسي طموح له مهمة تطبيق الاشتراكية في إطار المبادئ الوطنية والإسلامية والمحافظة على الاستقلال الوطني كما قرر المؤتمر ترشيح العقيد "الشاذلي بن جديد" لرئاسة الجمهورية خلًفا "لهواري بومدين" المتوفى ويعبر هذا الاختيار في الحقيقة عن

*: قايد احمد كان مسؤول الحزب منذ 1967 اصطدم مع بومدين بداية من عام 1971 وانتقل إلى المعارضة الموجودة بالخارج.

[1]: **المرجع نفسه**، ص216.

[2]: **نفسه**، ص218.

صراع داخل الحزب بين مجموعتين،[1] مجموعة عبد العزيز "بوتفليقة" وزير الخارجية الذي يتبنى مفاهيم النموذج الغربي السياسية والاقتصادية ومجموعة محمد الصالح يحياوي وهي مجموعة تؤمن بمواصلة الخيار الاشتراكي وتدعيمه والمحافظة على مكتسبات الثورة وفي الوقت الذي لم تستطع أي مجموعة أن تفرض نفسها تدخل الجيش لترشيح الشاذلي بن جديد لمنصب رئاسة الجمهورية وزكى الحزب هذا الخيار في انتظار إجراء الانتخابات الرئاسية التي عبرت في النهاية، عن فوز الشاذلي بن جديد في 7 فيفري 1979 بمنصب الرئاسة كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية.

إن الوضع السياسي الذي رافق تأهيل الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية أصبح جد متوتر بعد الإشاعات التي روجت حول مدى قدرة الرئيس الجديد على خلافة الرئيس بومدين، ومدى قدرته على التعامل مع السلطة والحزب من جهة أخرى، ويبدو أن الحزب الذي ورثه الشاذلي عن بومدين، أصبح عشية مؤتمره الرابع يحتل مكانة لم يكتسبها طيلة عهدتي بن بله وبومدين، وهذا لأن المؤتمر الرابع للحزب أعطاه قانون أساسي وهياكل تنظيمية وهيئات مركزية كان يفتقرها،[2] بهذا يكون النظام الجديد الذي يجسده "الشاذلي"، مبني على سلطة الحزب أولا، بمقتضى القوانين والدستور نفسه، ثم على المؤسسة العسكرية ثانيا، وتداول الطرفين على مراكز صناعة القرار بداية من وصول الشاذلي إلى الحكم، ولقد شكل الحزب وسيلة لتصفية الحسابات مع الإرث البومديني، بالنظر إلى إستراتيجية الرئيس الشاذلي الهادفة إلى إنهاء هيمنة مجموعة بومدين على السلطة، فجاءت الإصلاحات، داخل المؤسسة العسكرية بترقية ضباط لتوطيد هيمنة الشرق على هذه المؤسسة ووضع ضباط موالين للعقيد الشاذلي، كما رافق ذلك أيضا تنحيه "قاصدى مرباح" من منصب رئيس الأمن العسكري، ثم بداية تصفية الحسابات الشخصية عبر مجلس المحاسبة مع شخصيات موالية لبومدين.[3]

---

[1] : Jean Jaques Lavenue, **Algérie la démocratie interdite**, Paris édition l'harmattan, 1993. P 15.

[2]: عامر رخيلة، **مرجع سابق الذكر**، ص223.

[3] : Hanafi Taghumout, **l'affaire Zeghar, déliquescence d'un état l'Algérie sous Chadli**, Paris, édition publisud, 1994. P 12.

وبدا واضحا أن "بن جديد" كان يهدف إلى توطيد سلطته على حساب من لم يثقوا فيه عند تعيينه من طرف الجيش والحزب، ويتضح ذلك عندما ننظر إلى التشكيلة الحكومية التي ظهرت في مارس 1979 أين نجد أربع وزراء فقط من الحكومة السابقة[1] على مستوى آخر شهد الحزب أيضا، تغييرات حيث خلف "محمد شريف مساعديه"، "محمد الصالح يحياوي"، ويبدو أن تأهيل مساعديه على رأس الحزب كان يهدف إلى تقديم الحزب للعب دوره في الحياة السياسية ،على اعتبار أن الحزب وبمقتضى القوانين الجديدة التي هيكلته أصبح جهاز متعدد الوظائف، يؤطر الجماهير ويراقب كل من يسعى إلى القيام بإضرابات أو إنشاء تنظيم وعليه يمنع ظهور قوات اجتماعية جديدة.[2]

فالنظام أو الحزب آنذاك كان يوهم الجميع بأنه رمز للوحدة التي يرسمها المجتمع، وأن أي رغبة لإنشاء معارضة تعني بالضرورة رغبة لضرب استقرار النظام وضرب وحدة المجتمع، لكن الواقع السياسي والاجتماعي الذي تعرفه الجزائر، يؤكد بشكل من الأشكال أن التناقضات الاجتماعية والسياسية موجودة بالنظر إلى التنوع الثقافي والعرقي، وبالنظر إلى الاختلاف الطبقي، وهذه عوامل كفيلة لتنمية الفكر التعددي، هذا الوهم الذي حاول النظام تمريره لم يلقى في الواقع صدى خاصة بعد السياسة التفتحية، التي ميزت نظام "الشاذلي" مع بداية الثمانينات وتسريحه للسجناء السياسيين، وإلغاءه تأشيرة الخروج، وكل هذه أمور توحي بأن إستراتيجية النظام الجديد كانت تميل إلى سياسة توفيقية مع المعارضة، التي كانت تنشط في الخفاء، وسياسة زجرية مع القيادات السياسية للنظام البومديني، كما أكدت عن رغبة النظام في توطيد سلطة الحزب على جميع الميادين بداية من سنة 1982 ومؤتمر جبهة التحرير الذي أخضع المسؤولين في المنظمات الجماهرية لنظام بطاقة الانخراط في الحزب.[3]

على المستوى الاقتصادي، الليونة التي تميز بها "الشاذلي" قادت إلى تبني سياسة اقتصادية جديدة ،تماشيا مع التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي والاقتصادي الداخلي، والملفت للانتباه في هذا الوضع، أنه في الوقت الذي كان من المنتظران يعاد النظر في الخيار الاشتراكي، عبر الميثاق الوطني لسنة 1986، تماشيا مع السياسة التفتحية التي ميزت

[1] : C-N-D-P-I, **Les gouvernements successifs de l'Algérie**, Alger : ENDPI ,2000 . P 25-26.
[2] : Ahmed Rouadjia, **Opcit**. P 224-225.
[3] : Michel rouciard, **le Maghreb au Coeur des crises**, Lyon : édition chronique sociale, 1994. P 74.

بداية حكم الشادلي، لاحظنا تأكيد الميثاق على الخيار الاشتراكي رغم فتحه الباب للاستثمار الخاص، فلقد أثبتت السياسة الاقتصادية الريعية التي انتهجها النظام منذ عقدين من الزمن فشلها، خاصة بعد انهيار أسعار البترول وتأثيرها على الاقتصاد الوطني الاستهلاكي.

وتعتبر سنة 1986 المنعرج الاقتصادي الذي أطاح بقوة النظام، وبالتوازن الذي كان يحدثه بالاستناد على الاقتصاد التوزيعي، ويذهب البعض إلى اعتبار هذا الانهيار الاقتصادي نتاج سياسة بناء المشاريع الكبرى والاستثمارات الهائلة التي صرفت فيها ملايير دون أن تحقق أرباح تغطي على الأقل النفقات التي صرفت فيها، كما يرجعها البعض الآخر إلى السياسة الاستيرادية، بالإضافة إلى الاختلاسات وتهريب الأموال إلى الخارج، ولقد ساهم تدهور الوضع الاقتصادي الذي رافق انهيار أسعار البترول في تطور الأوضاع السياسية، وبروز معارضة سياسية على مختلف الأصعدة أصبحت تهدد استقرار النظام، فالمعارضة وجدت في وصول "الشادلي" إلى الحكم وليونته مع مختلف الأطراف السياسية، ظرًفا مناسبا للعودة إلى الحياة السياسية بعد أن طوقها بومدين بشكل من الأشكال "فجبهة القوى الاشتراكية" التي برزت في بداية الستينات عادت إلى الواجهة مع بداية الثمانينات مع أحداث الربيع الأمازيغي حيث استغلت هذا الظرف، لطرح التعددية الحزبية في الجزائر كنتيجة حتمية للتعددية الثقافية، وواقع الحال أن هذه الأحداث التي جاءت تحت دفع نخب سياسية وثقافية لم ترمي إلى الاستفادة من حقوق سياسية بقدر ما كانت تطالب بحرية تعبير، واحترام الحريات الفردية، ولقد تمخض عن هذه الحركة ظهور جمعية تسعى إلى تطوير الثقافة الشعبية وكان هذا إنذار بظهور نشاط سياسي مكثف،[1] ولقد ساهمت الظروف الدولية،* في بعث الحركة الإسلامية بمختلف تياراتها، لتطرح نفسها كبديل عن النظام القائم إذ تميز نشاط هذه الحركة بتنظيم مسيرة في نوفمبر 1982 بالعاصمة، اعتبرت أول مظاهرة تقوم بها حركة خارج إطار الدولة، وإذا كانت الحركة الباديسية أو ما سيسمى فيما بعد بالحزأرة قد تبنت سياسة سلمية، فإن أقطاب من الحركة الإسلامية تبنت العمل المسلح لضرب النظام وفرض نفسها سياسيا.[2]

---

[1] : Abed Charef, **Octobre dossier ,**Alger : édition Laphomic, 1989. p32.

[*] : الثورة الإيرانية ووصول الإسلاميين إلى السلطة عن طريق الشارع.

[2] : Amine Touati, **Algérie, les islamiste à l'assaut du pouvoir**, Paris : édition L'Harmattan, 1995. P 5-6.

هذا التحرك السياسي الغير عادي لبداية الثمانينات كانت تحركه في الحقيقة إشاعات تقول بأن النظام يعيش آخر أيامه، وأنه أصبح محتوم عليه أن يغير النهج السياسي، على مستوى آخر شهد الحزب الحاكم أزمة داخلية بين تياران سياسيين احدهما محافظ والآخر تقدمي، يضاف إلى هذا ما كان يطفو على الواجهة من تصريحات وتحركات سياسية كانت تعيش في المنفى، وظهور أحزاب سياسية في الخفاء، وهذا الوضع كان يعبر عن بداية عهد جديد، لعبت فيه المعارضة دور كبير إذ استغلت الظرف التاريخي المناسب، والمتعلق بضعف النظام اقتصاديا؛ وساعدها على ذلك انتقال الأزمة إلى الشارع،والتي أكدت هشاشة النظام اقتصاديا، وعدم قدرته على تفعيل الحياة الاقتصادية، وتجاوز الأزمة التي عرقلت عمل النظام السياسي

الأحادي، فالأزمة التي حاول النظام أن يخفيها عن العامة لفترة طويلة، بدأت تطرح نفسها في الشارع، أين ندرة الموارد الضرورية في حياة المواطن باتت مطروحة بحدة، وهو وضع سعى النظام من خلاله، لتحرير الحياة الاقتصادية، ففي حوار أجرته جريدة الشرق الأوسط مع الرئيس الشادلي في أكتوبر 1989 يقول عن الإصلاحات "قررنا استقلالية المؤسسات كقاعدة لبداية إصلاحات اقتصادية عميقة، ترافقها إصلاحات سياسية، أو ما يمكن أن نسميه الممارسة الفعلية للديمقراطية، أي تمكين الشعب من مراقبة سير الحياة السياسية بواسطة ممثليه المنتخبين من أحزاب سياسية أو جمعيات".[1]

من خلال هذا التصريح يمكن أن نفهم بأن الإصلاحات التي رافقت تلك الفترة جاءت استجابة لوضع اقتصادي فرض نفسه، وتحرير الحياة الاقتصادية كان يتماشى مع ضرورة تحرير الحياة السياسية، قصد إعطاء دفع للجمود الذي آلت إليه الحياة عموما في الجزائر، والمشاكل التي أصبحت من يوميات المواطن الجزائري، هذه الظروف مهدت الطريق لتكهرب الوضع السياسي، خاصة بعد الإشاعات التي روجت في صيف 1988 حول اختلاس الأموال وحول الأزمة التي كان يعيشها حزب جبهة التحرير الوطني وصراع العصب داخل السلطة، ويعتبر خطاب 19 سبتمبر 1988 في نظر المتتبعين[2] بداية لإشعال نار الأزمة التي انتهت بأحداث أكتوبر 1988.

---

[1] : Jean Jaques Lavenue, **opcit.** P 15-16.
[2] : Abed Charef**, opcit**. p 62-63.

عبرت هذه الأحداث عن قطيعة فعلية مع النظام، وبغض النظر عن الأسباب التي قادت إلى ذلك، وعن مختلف الأقاويل التي قالت بأن هذه الأحداث كانت مفتعلة من طرف النظام نفسه لتغيير التوجه السياسي، وتبني التفتح السياسي الذي يتماشى مع سياسة الانفتاح الاقتصادي خاصة بعد انهيار أسعار البترول التي كان يقوم عليها الاقتصاد الوطني، فإن الواقع الذي فرضته أحداث أكتوبر أن النظام أتبث فشله في تحقيق ما كان يصبو إليه بتبنيه سياسة الحزب الواحد، والاقتصاد الموجه وان هذه السياسات التي أفرزت بدورها بيروقراطية وزبائنية، أصبحت تحرك النظام في الخفاء كما أكدت هذه الأحداث عن رغبة المعارضة في لعب الدور الأساسي في الحياة السياسية الجديدة لما بعد أحداث أكتوبر 1988.

2. نظام التعددية الحزبية (1989 – 2015):

كما أسلفنا عاشت الجزائر مع بداية الثمانينات تحولات في البنى الأساسية التي تقوم عليها السلطة، ولقد سمحت الظروف التاريخية و السياسية المرافقة لوفاة الرئيس بومدين، على بعث الحزب من جديد بإعطائه مهام ودور أساسي في النظام السياسي الجزائري، على صعيد آخر شهدت الجزائر بداية للانفتاح السياسي والاقتصادي تماشيا مع الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية، وعبرت هذه التحولات الاقتصادية عن رغبة الدولة الفعلية، في التخلي عن دورها الاجتماعي، ونتج عن هذا غليان شعبي وسياسي انتهى بأحداث أكتوبر 1988 ويبدو أن هذه الأحداث كانت بمثابة الانطلاقة الجديدة للنظام والمجتمع، وهذا بالنظر إلى الإصلاحات السياسية التي رافقت هذه الأحداث ،لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل الإصلاحات السياسية التي رافقت أحداث أكتوبر كانت تعبر فعلا عن مطالب الجماهير؟

في الحقيقة لا يمكن أن نجزم ذلك وهذا بالنظر إلى عوامل عديدة وبالنظر إلى ما قاله الباحثين في هذا المجال، فهناك من يرى أن هذه الإصلاحات جاءت كنتيجة لنضال سياسي طويل قادته حركات سياسية كانت تنشط في الخفاء، وعبرت عنه مختلف الأحداث التي رافقت مرحلة الثمانينات، في حين يرى آخرون أن هذه الإصلاحات والديمقراطية تعتبر وسيلة جديدة لهيمنة السلطة على الوضع السياسي والاقتصادي بطرق جديدة[1] والاعتقاد السائد في

[1]: كمال بوشامة، **جبهة التحرير الوطني والسلطة (الجزائر 1962 – 1992)**، ترجمة جواد صيداوي، حاتم سلمان، لبنان: دار الفارابي، 2001، ص263.

تلك المرحلة يكمن في إمكانية إعادة بعث جبهة التحرير الوطني من جديد كحزب منافس على السلطة، استنادا للديمقراطية التعددية، لكن المتتبع للحياة السياسية والمجتمعية في الجزائر خلال تلك المرحلة يدرك جليا، أن أحداث أكتوبر لم تكن مطالبة بالديمقراطية، بقدر ما كانت صيحة أريد منها تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية.

ويمكن القول أن ديمقراطية أكتوبر التي عبرت عنها الإصلاحات السياسية كانت نتاج لتمازج عدت عوامل، ورغبة فعلية لدى السلطة الحاكمة ومن ورائها رئيس الجمهورية، لبعث حياة اقتصادية حرة، تخفف على الدولة عبء تحمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن تم فهي ديمقراطية مصنوعة بقرار، ولا تعبر عن تطور سياسي، أو عن نضج سياسي للمواطن الجزائري، في الوقت نفسه لا يمكن أن ننكر وجود نخبة سياسية تدرك حقيقة الديمقراطية وتسعى إلى تجسيدها.

ومهما يكن عبرت أحداث أكتوبر عن إصلاحات سياسية عميقة مست كل المستويات بداية من الاستفتاء حول تعديل الدستور في نوفمبر 1988، ووصولا إلى دستور فيفري 1989 ومادته (40) التي أدخلت الجزائر العهد التعددي.

هذه التعددية التي كانت مرفوضة في الماضي القريب، على اعتبار أنها نسق لا يتماشى مع مسار تطور الأمم التي خضعت للاستعمار، باتت اليوم واقع يفرض نفسه ونظام حامل لقيم يمكنها أن تدعم الوحدة الوطنية، بإشراك كل الفئات الاجتماعية في ممارسة السلطة، بشرط أن تكون هذه التعددية مقرونة بوجود عدد معين من الأحزاب السياسية المنظمة والحاملة لمشاريع اجتماعية مختلفة، لأن وجود تعدد وانقسام في الرأي العام بين مجموعات مختلفة غير مستقرة وسريعة الزوال، لا يعبر في حقيقة الأمر عن تعددية حزبية، وأكثر من ذلك قد يشكل هذا الوضع عائق للديمقراطية التعددية.

والتعددية الحزبية الفعلية كما رأينا سابقا تفرض وجود أكثر من حزبين يتنافسان على السلطة في أغلب مناطق التراب الوطني أثناء المناسبات الانتخابية وتظهر التعددية تاريخيا كنتيجة للصراعات فالأحزاب تاريخيا تظهر كتنظيمات حاملة للصراعات، وبعبارة أخرى هي

المعبر عن الصراعات كما أنها مقر للتعبير عن الاختلافات الاجتماعية[1] في الجزائر التعددية الحزبية جاءت على أنقاض نظام الحزب الواحد، الذي فشل في تحقيق تنمية سياسية واقتصادية، كما فشل في إحداث وفاق وطني يمكنه من الاستمرار، فالأحزاب التي ظهرت بعد التعديل الدستوري العام 1989 وبمقتضى المادة 40 منه، والتي تخول الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، تعبر في الحقيقة عن تطور بطيء لهذه الظاهرة في الجزائر.

وبعبارة أخرى هي أحزاب لا تحمل مشاريع سياسية ملموسة تعبر عن تجدر الأفكار السياسية، بقدر ما هي حركات مناهضة لسياسة الحزب الواحد، ومشاريعه الفاشلة والاضطهاد الذي رافق العهد الأحادي، في الوقت ذاته يمكن القول عنها أنها تعبر عن صراعات اجتماعية مكبوتة منذ الاستقلال، وهذا ما يضع الظاهرة الحزبية الجزائرية في مرحلة تكوينية، وهذا ما يفسر أيضا العدد الهائل من الأحزاب السياسية.

تعبر التعددية الحزبية في الجزائر عن صراع بين تياران أساسيان، حيث وبمقتضى التعديل الدستوري والمادة 40 اتضحت معالم الحقل السياسي الجزائري ببروز التيار الإسلامي، والتيار الديمقراطي والملفت للانتباه أن الأحزاب التي ظهرت خلال هذه المرحلة إما مالت إلى التيار الإسلامي أو أنها دخلت في التيار الديمقراطي أو إنها أخذت مركز وسط، وحسب التفسير الديفرجي يشكل حزب الوسط نوع من الاعتدال بين اليسار واليمين[2] وهذا ما يفسر ظهور عدد كبير من الأحزاب في الجزائر، فأحزاب الوسط تسعى إلى مزج قيم تقليدية مرتبطة بالمبادئ الإسلامية مع قيم نابعة من الديمقراطية الليبرالية وأفكارها؛ وبعبارة أخرى يمكن القول بأن هذا الشكل من الأحزاب هي أحزاب توفيقية من جهة، وأحزاب انتهازية من جهة ثانية تهدف إلى كسب أكبر عدد من الأصوات في المناسبات الانتخابية.

على صعيد آخر شكلت المادة 40 من الدستور الأساس الذي ظهرت من خلاله مختلف الأحزاب السياسية ورغم تحفظ المشرع على تسمية الأحزاب السياسية محبذا عبارة الجمعيات ذات الطابع السياسي، فإن الملفت للانتباه هنا، ومن خلال الدستور أن هذا الحق

---

[1]: رسل جيه دلتون، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**، ترجمة ذوبة احمد يعقوب، الأردن: دار البشير، 1996، ص153.

[2] : Maurice Duverger, **opcit**, P 11.

يتمتع به الجميع شريطة عدم المساس بالحريات الأساسية والوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني، كما أن الدستور لا يحدد عدد الأحزاب التي ستشكل الحقل السياسي وتجدر الإشارة أيضا إلى عدم تطرقه للحزب الواحد سابقا، وهذا ما يوحي أن الدستور وضعه على قدم المساواة مع الأحزاب الأخرى، ويبدو أن السلطة القائمة أرادت أن تحدث قطيعة مع النظام الأحادي، وهذا ما يفسر حجم الإصلاحات وشكلها، فالتحول نحو الديمقراطية التعددية في الجزائر لم يحدث داخل الحزب الحاكم بناءا على تشاور مناضليه بل أنه يعبر في الحقيقة عن إرادة رئيس الجمهورية لبعث التعددية السياسية، ولقد عبر هذا الخيار عن صراع بين الأمين العام "محمد شريف مساعديه" ورئاسة الجمهورية، وانتهى بإقالة "محمد شريف مساعدية" من منصبه واستخلافه بعبد الحميد مهري في 30 أكتوبر 1988[1] والذي يعتبر من المدافعين عن سياسة التحرير السياسي والاقتصادي، وبهذا فقد تم تمرير إرادة الرئاسة عبر الإصلاح الدستوري الذي صوت عليه الشعب بأغلبية كبيرة ولعل أهم المكاسب التي جاء هذا دستور 1989 هي حرية التعبير من جهة والتعددية السياسية من جهة ثانية.

ويمكن القول أن الدستور الجديد ساهم في بروز الأحزاب السياسية عبر مادته 40 لكن التنامي السريع لهذه الظاهرة في الجزائر[2] فرض ضرورة تطوير هذه المادة بظهور قانون شروط الجمعيات ذات الطابع السياسي 11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 والذي حدد قانون 89 التكوين وقوانين العمل ورقابة النشاط.

ويبدو جليا من خلال دراسة شروط تكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي أن الأحزاب غير ملزمة بتبني أفكار سياسية معينة حتى تمارس نشاطها، فالقانون يضع الضوابط التي تلزم الأحزاب باحترام الدستور والسيادة الوطنية والديمقراطية وحماية النظام الجمهوري.

ويظهر من خلال المواد 5 و6 [3] من قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي تركيز المشرع على منع ظهور الأحزاب القائمة على الممارسات الطائفية والجهوية والإقطاعية، كما

---

[1] : El Hadi Chalabi,**L'Algérie l'état et le droit**, Paris: Arcantére édition, 1989. P 266.

[2]: السعيد بوشعير، **مرجع سابق**، ص200.

[3]: قانون رقم 11/89 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو 1989 **يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي** (الجريدة الرسمية العدد 27 بتاريخ 1989/07/05).

يلاحظ عن هذا القانون الطابع الإلزامي، بغية تقنين كل التظاهرات السياسية، وتجنب الأخطار التي يمكن أن تنجم عن ظهور أحزاب تهدد الاستقرار الوطني، كما أنه يعبر عن رغبة فعلية لجعل الديمقراطية في خدمة التعددية الحزبية على اعتبار أن الجزائر، دخلت الديمقراطية في مرحلة حرجة اتسمت بظهور واصطدام تناقضات اجتماعية وثقافية.

عدا هذه الشروط فإن تكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي، لا يخضع إلى صعوبات إذ يكفي مجموعة صغيرة مقدرة بـ 15 شخص لتكوين جمعية ذات طابع سياسي، وهذا ما يفسر ظهور عدد هائل من الأحزاب السياسية في ظرف قصير ،ويأتي هذا الوضع استجابة للحضر الذي مارسته السلطة على حرية التعبير، والتجمع وحتى إن نصت الدساتير السابقة على أحقية الشعب في الحرية والتجمع، فإن الملاحظ هو غياب هذه الحقوق في أرض الواقع.

وبهذا تكون التعددية الحزبية في الجزائر شكل من أشكال التعبير، وعلى هذا الأساس جاءت مختلف القوانين المتعلقة بالأحزاب كتعبير عن هذا الواقع الاجتماعي، وهذا ما جعلها تلقي قبول من مختلف النخب السياسية، والملاحظ عن الحقل السياسي الذي أفرزه قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، أنه لم يكن يعكس في الحقيقة ما كانت تنص عليه مواد هذا القانون، سيما تلك التي تمنع ظهور الأحزاب على أساس عرقي أو ديني فرغم تأكيد الأحزاب على أنها لا تقوم على أساس عرقي أو ديني فإن ممارساتها السياسية كانت تؤكد العكس، باستعمال هذه الخصوصيات أثناء الفترات الانتخابية أو في تجمعاتها؛ في الوقت نفسه يحدد القانون سير الأحزاب السياسية وتنظيمها كما يخضعها لرقابة الوزارة المكلفة بالداخلية، التي يخول لها القانون التحقق من مدى مطابقة إجراءات إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي مع القوانين وعلى هذا الأساس تقدم الاعتماد كما يحق لها حل أو إيقاف نشاط الجمعية بواسطة القضاء إذا ما لاحظت في وجودها خطر على النظام العام.

إن القراءة السريعة في قانون 11/89 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي[1] يبين لنا أن المشرع استوحى هذه المواد من النظام الليبرالي، الذي يحبذ حرية واسعة في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ،وهذا تماشيا مع رغبة السلطة في إحداث القطيعة مع

[1]: قانون رقم 11/89، **مرجع سابق**.

مخلفات الماضي، ومع تجربة الحزب الواحد، ومن أجل تشتيت المعارضة في تيارات سياسية عديدة حتى تصبح غير فعالة أمام حزب جبهة التحرير صاحب القاعدة الشعبية الموروثة عن عقود من الزمن، والمترسخة في أذهان عامة الجزائريين، وعليه فالتعددية التي جسدها دستورها 1989 عبرت بالفعل عن هذه النظرة حيث ظهرت أحزاب عديدة لكن الملفت للانتباه بروز تيارات سياسية أكثر من غيرها، ويمكن التفريق في الحقل السياسي الجزائري بين ثلاث تيارات بارزة يمكن أن تتفرع هي أيضا، وهي التيار الإسلامي، التيار الديمقراطي اللائكي، التيار الوطني الديمقراطي.

فيما يخص التيار الإسلامي الذي برز عشية أحداث أكتوبر في الساحة السياسية الملاحظ أنه، ذو جذور عميقة في التاريخ السياسي الجزائري تعود إلى تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ثم إلى جمعية القيم، ومختلف الحركات السياسية التي كانت تنشط في الخفاء أثناء الفترة الأحادية، ولقد أفرزت الأفكار المشكلة للفكر الإسلامي عموما عدة اتجاهات داخل هذا التيار فهناك الاتجاه الإصلاحي وهناك التيار الراديكالي وهذه الاتجاهات نفسها تتفرع إلى تيارات أخرى، وهذا ما يفسر صعوبة الوقوف على تحديد هذا التيار بدقة.

ومهما يكن فإن ما يصطلح عليه بالإسلام السياسي، ظهر في الجزائر مع الإصلاح الذي رافق أحداث أكتوبر في شكل أحزاب سياسية، تتفق عموما من حيث المنطلق وتختلف أغلبيتها من حيث التصورات، وأبرز هذه الأحزاب التي ظهرت تحت دفع قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حصلت على الاعتماد في سبتمبر 1989، والمفارقة التي تطرح نفسها عند الحديث عن هذا الحزب هو الصراع الذي عاشته هذه الحركة حول مسألة تحولها إلى حزب سياسي أو بقائها على العمل الإصلاحي، وتحددت معالم هذا الصراع في تركيبة الحركة الإسلامية ذاتها[1] حيث كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعكس مجموعة من التيارات المتعايشة والمختلفة، ويأتي على رأس هذه التيارات، التيار المتشدد الذي يتزعمه علي بن حاج، وهو تيار غالب مقابل هذا التيار هو الاتجاه المعتدل الذي يميل إلى تبني سياسة تدريجية سّلمية بالاعتماد على الديمقراطية في

[1] : M. Al – Ahnaf, Bernard Botiveau, Franck Fregosi, **l'Algérie par ses islamistes**, Paris : édition Kharthala, 1991, P 29-34.

حين هناك تيار ثالث معروف باسم الحزأرة، وهي مجموعة تؤمن بفكرة الدولة الإسلامية ذات الخصوصية الجزائرية وينتمي أغلب أعضائه إلى النخبة المثقفة، ويتزعمه عبد القادر حشاني.

على غرار الجبهة الإسلامية للإنقاذ ظهرت أحزاب إسلامية أخرى بعد مرحلة تردد عرفتها قيادتها، وكان هذا هو حال جمعية الإرشاد والإصلاح التي تحولت إلى حركة التجمع الإسلامي (حماس) بعد حصولها على الاعتماد في 10 سبتمبر 1989 وأهم ما يميز هذه الحركة الاعتدال والتدرج في العمل الإصلاحي الذي يرافق عملية الوصول إلى السلطة، وبدا على هذه الحركة نوع من التجانس بخلاف الحركات الإسلامية الأخرى، وفي نفس التوجه تقريبا نجد حركة النهضة الإسلامية كإحدى التشكيلات السياسية المعتدلة وكان يبدو عن هذه الحركة التجانس لكن الأحداث السياسية التي رافقت تطور الجزائر أثبتت غير ذلك، بالإضافة إلى هذه الأحزاب برزت عدة أحزاب إسلامية، لكن اللافت للانتباه هو تنامي شعبية الجبهة الإسلامية في الحقل السياسي الجزائري.

على صعيد آخر وغير بعيد عن التيار الإسلامي ظهرت عدة أحزاب سياسية لكن أبرز هذه الأحزاب هو التيار الوطني المحافظ الذي تجسده جبهة التحرير الوطني كحزب استطاع أن يستمر بعد نهاية الأحادية وأن يدخل المعترك السياسي ليشغل حيزا مهما من الحياة السياسية ويعتبر حزب جبهة التحرير، حامل للأفكار الوطنية والديمقراطية وعلى غرار ما كان يعرفه التيار الإسلامي، تعتبر جبهة التحرير الوطني مركز لاجتماع عدة اتجاهات، حيث نجد داخلها التيار الديمقراطي التقدمي اللائكي أو الاستأصالي، ونجد فيها التيار الاشتراكي المحافظ، كما نجد فيها التيار الإسلامي المحافظ والتقدمي، ولهذا ظلت الجبهة تعيش صراعات داخلية أثرت في غالبية الأحيان على مسيرتها، خاصة خلال هذه المرحلة التي عرفت بروز عدة أحزاب سياسية ويدخل في صف التيار الوطني عدة أحزاب سياسية، وحتى أحزاب إسلامية وهذا كنتيجة لنسبية هذا المفهوم، مقابل هذه التيارات نجد التيار الديمقراطي اللائكي، الذي تعود جذوره هذا إلى ما بعد الاستقلال، مع جبهة القوى الاشتراكية التي ظهرت مع بداية 1963 [1] الأمازيغية كوسيلة للتعبئة، وفي نفس النهج نجد التجمع من

[1] : Abdelkader yefseh, **Opcit,** P 119.

أجل الثقافة والديمقراطية، وهو حزب يقوم على نفس المبادئ أي الديمقراطية اللائكية والأمازيغية، وتبنى هذا الحزب مواقف معارضة لسياسة الاتجاه الإسلامي بكافة أطرافه، وبالأخص الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفي نفس السياق يمكن ذكر حزب الطليعة الاشتراكية، الذي يعتبر الامتداد الرسمي للحزب الشيوعي الجزائري.

وعليه يمكن القول أن الخريطة السياسية في الجزائر، أخذت شكلها التعددي مع قانون الجمعيات السياسية، وبصرف النظر عن طبيعة أي حزب وتكوينه، فإن المنافسة السياسية التي جسدها الإصلاح السياسي المرافق لأحداث أكتوبر، وظهور التعددية الحزبية، كان يوحي بأن الجزائر قد خطت خطوة عملاقة نحو تفعيل مسار الدمقرطة خاصة فيما يتعلق بالآليات القانونية التي سمحت بتأطير الحياة السياسية، وعبرت الانتخابات التعددية عن حقل سياسي متعدد، ومتنوع، وعلى ضوء ذلك يمكن القول أن تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر أخذ شكلا خاصا، بالنظر إلى خصوصية المجتمع من جهة، وخصوصية الحياة السياسية التي عبرت عنها الإصلاحات من جهة ثانية ،حيث يرى أحد الباحثين في دراسة حول الثقافة السياسية[1] أنه يمكن التمييز بين خمس فئات من الأحزاب السياسية:

1. جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي متولد عن تراكم تاريخي وسياسي، وله شعبية لا بأس بها في الأرياف، وعند فئات و شرائح كبيرة في السن.
2. فئات سياسية جهوية ثقافية ولغوية، تتسم بقوتها في المعارضة واختلافها النسبي في المواقف.
3. فئات سياسية يسارية شيوعية واشتراكية لها قاعدة واسعة في أوساط العمال.
4. فئات سياسية دينية لها أنصارها في أوساط مختلف الشرائح الاجتماعية سيما فئة الشباب والفئات المحرومة.
5. فئات سياسية ليبرالية تستند على قاعدة قليلة من ذوي المصالح المالية والتجارية.

وبهذا يكون الحقل السياسي متنوع ومتعدد من حيث الكم والكيف، الشيء الذي يسمح للمواطن من اختيار التشكيلة التي تتناسب مع توجهاته وأفكاره، والملاحظ عن هذه الفترة،

[1]: علي بن طاهر، **الثقافة السياسية ومسالة الديمقراطية في الجزائر (1989 – 1992)**، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2002)، ص82.

أنها شهدت تحولات عميقة، ونشاط سياسي متعدد كان يوحي بأن الانتقال الديمقراطي، يسير وفق منهجية من شأنها تحقيق الحداثة، رغم أن الصراع على السلطة ظل هو مسعى كل الأحزاب التي لم تبحث عن ترسيخ الديمقراطية في المجتمع.

الممارسة الحزبية من خلال الإنتخابات التعددية:

إذا كانت الإصلاحات التي رافقت أحداث أكتوبر 1988، أرست الديمقراطية التعددية عبر دستور 1989 تم قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، فإن الملفت للانتباه أنها كانت منعرج في طبيعة الحياة السياسية في الجزائر، وبداية لتحولات على مختلف الأصعدة[1] وساهمت هذه المرحلة الانتقالية من النظام الأحادي إلى التعددية السياسية في إحداث نقله نوعية في مجال الحريات العامة، خاصة بعد أن عبرت السلطة عن نيتها الفعلية في تدعيم هذا الانتقال بآليات قانونية؛ والملاحظ عن القوانين الجديد عدم إشارتها للحزب الواحد سابقا وعدم إعطاءه دور في الحياة السياسية، لكن الواقع السياسي الذي كانت تفرضه الأوضاع السياسية في الجزائر، كان يؤكد هيمنة هذا الحزب على جميع مؤسسات الدولة، فالمجلس الشعبي الوطني كان جبهويا والبلديات والمجالس الولائية كانت كذلك، وهذا ما خلق نوع من القلق والتخوف لدى المعارضة التي أفرزها الإصلاح السياسي حول رغبة النظام الفعلية، لإعادة توزيع الأوراق في الحقل السياسي، وحول طبيعة الديمقراطية في الجزائر وفعليتها، خاصة بعد الإشاعات التي كانت تروج حول الإصلاح، وحول الديمقراطية التي اعتبرها البعض ديمقراطية واجهة، في وقت عرفت فيه الديمقراطية ،تنامي سريع خلال مرحلة قصيرة وأصبحت بمقتضى القوانين الجديدة، مجال خصب للدراسة والمناقشة من طرف مختلف الهيئات الإعلامية المحلية والدولية.

وبهذا وضعت الديمقراطية الناشئة تحت المجهر للكشف عنها، الأمر الذي وضع السلطة في موقف حرج، بين ضغط المعارضة المحلية التي بدأت تفرض نفسها، وبين نظرة العالم لما يجري في الجزائر ،في ذات الوقت كانت ملزمة إما بترك الديمقراطية تأخذ مكانها بالعمل التدريجي، وإما أن تسارع في تفعيل العمل السياسي بفتح الباب للمعارضة، حتى تأخذ مكانها في الحياة السياسية عبر الانتخابات التعددية، وعلى هذا الأساس انتهي الوضع في

[1] : Abderahim Lamchichi, **L'Algérie en crise**, Paris L'Harmattan, 1991. P 288.

الجزائر وتم لذلك الغرض إعداد أول قانون للانتخابات التعددية، وهو قانون 13/89 المؤرخ في 1989، والملاحظ عن هذا القانون أنه جاء تماشيا مع التحولات التي عرفتها الجزائر وكان أيضا مطابق للحرية التي نص عليها الدستور، وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، وبصرف النظر عن ما جاء في مختلف المواد التي نص عليها، فإن نمط الاقتراع النسبي الذي تم تبنيه، أحدث قطيعة مع التمثيل المطلق الذي كان يقوم عليه القانون 12/80، حيث نصت المادة 60 من قانون 13/89 أن انتخاب المجلس البلدي والولائي يكون لمدة 5 سنوات بواسطة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، و نفس النمط يطبق على المجلس الشعبي الوطني بمقتضى المادة 84 على أن يجري الاقتراع في الدوائر الانتخابية التي تتوفر على مقعد واحد على اسم بالأغلبية في دور واحد.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الأمور كانت تسير وفق العمل، على توطيد مسار الدمقرطة في الجزائر، وهذا بتهيئة الأرضية لإجراء انتخابات تعددية تتماشى والمقاييس الدولية القائمة في الغرب، واستجابة لمطالب المعارضة بضرورة التعجيل بانتخابات تعددية تجسد من خلالها الإرادة الفعلية للتغيير، وعلى هذا الأساس قررت السلطة القائمة، إجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة.

وتماشيا مع مسار الدمقرطة الذي أريد منه التدرج في الإصلاح الهيكلي، تقرر إجراء الانتخابات المحلية في 12 جوان 1990 كبداية لوضع قواعد ديمقراطية تعددية تمثيلية، وبدا واضحا أن هذه الانتخابات كانت فرصة مناسبة للأحزاب السياسية لقياس صدى الديمقراطية الذي تبنته الدولة بداية من أحداث أكتوبر 1988، والواضح أيضا عن الحقل السياسي الذي أفرزه هذا الإصلاح، هو التنوع، والتعدد الشيء الذي يضع المواطن أمام خيارات متعددة تتناسب وأفكاره من جهة، وتطلعاته من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فتحت حملة انتخابية ودخلت الأحزاب السياسية هذه المنافسة الانتخابية التعددية الأولى، حيث قدرت الأحزاب المشاركة فيها ب 11 حزب من بين 25 حزب معتمد إضافة إلى المرشحين الأحرار أو المستقلين، بغرض التنافس على 1541 مجلس بلدي و48 مجلس ولائي[1] للإشارة رفضت

[1]: فرنسوا بورجا، الإسلام السياسي، **صوت الجنوب قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا**، ترجمة لورين زكري، المغرب: دار العالم الثالث، 1994، ص282.

جبهة القوى الاشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، دخول هذه الانتخابات بحجة ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية أولا، فمنهجية هذين الحزبين انحصرت في ضرورة إعادة هيكلة مؤسسات الدولة من القمة إلى القاعدة.

تجدر الإشارة أيضا أن قانون الانتخابات منح الأحزاب السياسية فترة محددة للدخول في الحملة الانتخابية، وفق مقاييس دقيقة حددها المشرع، وفي الوقت الذي كانت فيه التجمعات محددة من طرف السلطات العمومية، تعالت أصوات الأحزاب لتندد بتجاوزات في هذا المجال، وتندد باستحواذ الجبهة الإسلامية للإنقاذ على السوق السياسية، من خلال منابر المساجد التي تسيطر عليها عبر مختلف مناطق الوطن.

رغم هذا ورغم المخاوف التي سبقت إجراء هذه الانتخابات من حيث مدى نزاهتها ومن حيث النية الفعلية للسلطة، لترك المجال السياسي للمعارضة، فإن الملاحظ عن الانتخابات أنها جرت في ظروف عادية وفي جو سياسي، اتسم بالهدوء والاستقرار مع بعض التجاوزات التي مارسها البعض أثناء التصويت أو التصويت بالنيابة.

ولقد شارك في الانتخابات 8366760 ناخب أي بنسبة قدرت ب 65.15 من بين 12841769 سجل في القوائم الانتخابية ولقد أسفرت النتائج عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 853 بلدية و 32 مجلس ولائي أمام جبهة التحرير بـ 486 بلدية و14 مجلس ولائي في حين جاء المستقلين في المركز الثالث بـ 106 بلدية ومجلس ولائي واحد ثم جاء رابعا التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بـ 87 بلدية ومجلس ولائي واحد.[1]

وعلى ضوء النتائج التي عبرت عنها الانتخابات المحلية التي أجريت في 12 جوان 1990، بدا من الواضح أن المنافسة الانتخابية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر أعادت توزيع الأوراق بين مختلف الأطراف السياسية التي دخلت الحياة السياسية بعد الإصلاحي السياسي كما اتضحت في الأفق معالم قوة سياسية جديدة جسدها، التيار الإسلامي (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، كبديل الحاكم فرض نفسه عبر خطاب جديد، أحدث قطيعة مع الممارسات السياسية المستعملة من طرف النظام طيلة علاقة عقود[2] والخطابات والشعارات الجوفاء التي جسدت تلك المرحلة ، وبات واضحا أن الحياة السياسية ستشهد تحرك

[1] : Abed Charef, **Algérie le Grand dérapage**, Paris, édition de l'aube, 1994. P 17.
[2] : Samy Hadad, **Algérie Autopsie d'une crise**, Paris, édition : l'Harmattan, 1998. P 19.

وديناميكية لم يسبق لها أن عاشتها بدليل أن الحزب الإسلامي أصبح اليوم على أبواب السلطة طارحا مشروعة كبديل عن السلطة القائمة.

على صعيد آخر يمكن القول أن أهم ميزة لهذا الحزب هو استعماله للخطاب الديني الحماسي المناهض لسياسة القائمة، باستعمال رموز متجذرة في الخيال الاجتماعي الجماعي للمجتمع الجزائري[1] والملاحظ عن هذه الانتخابات أيضا، أنها جاءت للتعبير عن فقدان الثقة في من حكموا الجزائر منذ الاستقلال باسم جبهة التحرير الوطني، وفشلهم في تحقيق الوعود التي حملها هذا الحزب بعد الاستقلال، كالتنمية والتصنيع، والملفت للانتباه في هذه النتائج، أنها لم تقضي نهائيا على جبهة التحرير الوطني التي حلت في الصف الثاني، وبعدد لا بأس به من الأصوات.

في نفس الوقت يمكن القول بأن هذه الانتخابات أثارت ضجة إعلامية، وردود أفعال مختلفة بين من اعتبر الحدث، تجسيد للديمقراطية وبين من اعتبره كارثة، وخطر على مستقبل الجزائر، فإذا كانت الحكومة قد اتخذت موقفا إيجابيا، على اعتبار أن الانتخابات جرت في ظروف عادية ومطابقة لمبدأ الديمقراطية التعددية، فإن جبهة التحرير الوطني أبدت رأيا يحبذ على عدم تضخيم هذه الانتخابات ونتائجها لأنها انتخابات محلية فقط،في ذات الوقت رأت جبهة القوى الاشتراكية أن الانتخابات عبرت عن ما كانت تريده، وأكبر دليل على ذلك نسبة المقاطعة التي تجاوزت 34 % واعتبرت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ نابع عن مناهضة الشعب للنظام.

بالنسبة للرئيس بن جديد اعتبر هذه الانتخابات تتماشى مع الواقع ويفهم من تصريحاته المختلفة ميله لمغازلة التيار الإسلامي، سعيا منه للبقاء وإمكانية تعامله مع من يضمن له البقاء في السلطة.

وبصرف النظر عن الحملة التي رافقت صعود الحزب في الانتخابات المحلية، يمكن القول أن المجالس المنتخبة بدأت عملها بصفة عادية بعد تأكيد المجلس الدستوري لنتائج الانتخابات والملاحظ عن هذه المرحلة والممارسة السياسية فيها، هو وقوف الإدارة ضد الحزب الفائز في الانتخابات، بعرقلة عمل المجالس المنتخبة وبسن عدة قوانين تقيد حركة

[1] : Lahouari Addi, **opcit .**P 129 -130.

المجالس، ومن بين هذه القيود إعطاء صلاحيات واسعة للوالي على حساب المجالس المنتخبة، وهذا ما خول للولاة الحق في استعمال قوات الأمن دون إشعار مسبق للمنتخبين كما سعت الإدارة إلى عرقلة عمل المجالس بعدم تقديم الوسائل اللازمة لأداء مهامه.[1]

وبهذا فالظروف التي رافقت عمل المجالس المنتخبة كانت توحي بأن الصراع القائم بين الإدارة وبين النخبة السياسية الجديدة، سيطرح نفسه باستمرار في الحياة السياسية التعددية وبات ضروريا إعادة النظر في الوضع السياسي الحالي، خاصة إذا علمنا بأن المعارضة شعرت بأن السلطة ضعيفة وأن الصراع داخلها لا يزال قائم، وهذا ما دفعها للضغط على السلطة ومن ورائها رئيس الجمهورية للتعجيل بانتخابات تشريعية ويبدو أن الرئيس الشادلي كان جد متحمسا لذلك، وصرح في لقاءاته مع الصحافة في 8 أكتوبر 1990 عن نيته لإجراء انتخابات تشريعية مسبقة قبل نهاية الفصل الأول من سنة 1991، وواقع الحال أن هذا التاريخ لم يكن يتماشى مع جدول أعمال رئيس الحكومة "مولود حمروش" الذي أبدى رغبته في تأجيل هذا الموعد ،وهذا ما حدث فعلا في الخامس ديسمبر 1990، إذ أخرت الانتخابات التشريعية إلى نهاية السداسي الأول من عام 1991، ورافق هذا التأجيل تحرك سياسي من مختلف التشكيلات السياسية كان أبرزها رفض الجبهة الإسلامية للإنقاذ لهذا التأجيل، وتنظيمها لتجمع شعبي تنديدا بذلك، واتخذت الأحزاب الأخرى نفس الموقف بتنظيم مسيرات تطالب بالتعجيل بهذا الموعد، وفي هذا الجو المكهرب وجدت السلطة نفسها حبيسة خيارات حكومة "حمروش" في تأجيل الانتخابات ومطالبة المعارضة بتياراتها المختلفة بضرورة التعجيل بالانتخابات، وأمام تشبث السلطة بقرارها بدا واضحا أن صيرورة الديمقراطية في الجزائر، ستشهد تحولات خاصة بعد نزول الحزب الفائز في الانتخابات المحلية إلى الشارع، ودعوته بالإضراب الغير محدد، ومطالبته بانتخابات تشريعية ورئاسية مسبقة، ثم إعادة النظر في التقسيم الانتخابي الجديد، وشهدت الساحة السياسية في هذه المرحلة استجابة العديد من المواطنين لهذه المطالب، وللإضراب أيضا، الشيء الذي عجل بسقوط حكومة حمروش، واستخلافها بحكومة غزالي كما شهدت الأزمة الناتجة عن الإضراب العام تطورات ، انتهت باصطدام المتظاهرين مع السلطات العمومية، ورأت

[1] : Abed Charef. **Opcit**. P19.

الحكومة الجديدة أن الظرف الحالي غير مواتي لإجراء انتخابات تشريعية، وتم تأجيلها إلى تاريخ أخر.

وعليه فإذا كان التغيير قد مس السلطة التنفيذية بتغيير رئيس الحكومة، فانه في ذات الوقت مس الجبهة الإسلامية للإنقاذ خاصة بعد القبض على قادتها بتهمة المساس بالنظام العام، حيث انتقلت القيادة إلى تيار الحزأرة على حساب التيار السلفي والملاحظ عن هذا التغيير حسب أمين تواتي[1] أنه طبع الحزب بإيديولوجية كان يفتقدها، فالجزأرة كما سبقت الإشارة، تيار مكون من الاشتراكية الإسلامية والملاحظ عن القيادة الجديدة سعيها إلى إعادة بعث الحزب في الحياة السياسية وتأهيله للدخول في الانتخابات التشريعية التي أجلت إلى سبتمبر، ثم إلى ديسمبر، وإلى الانتخابات الرئاسية التي أعلن عنها ، وبعد تردد إستراتيجي من الحزب الإسلامي حول مسألة المشاركة في هذه الانتخابات التي حدد تاريخ إجرائها ليوم 26 ديسمبر 1991 قرر المجلس الشورى للجبهة الإسلامية الدخول في هذه الانتخابات، ولقد اتسمت الحملة الانتخابية، بالهدوء النسبي، في جو كان يوحي بأن هذه الانتخابات ستحدد مسار الدمقراطة في الجزائر، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية في جوان 1991، كما أوضحت الحملة بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا تزال حزب قادر على التعبئة، رغم المشاكل التي كان يعاني منها حول مسألة القيادة بعد اعتقال "عباسي" و"بن حاج" وعليه فقوة جبهة الإنقاذ في هذه المرحلة كانت مع التركيبة القيادة الجديدة وعلى رأسها "عبد القادر حشاني"، الذي دعم الحزب بإستراتيجية سياسية فحواها مخادعة النظام والإعلام، حيث صرح في الكثير من المرات بأن حزبه يدرس إمكانية المشاركة في هذه الانتخابات، لكن يبقى متحفظ عن ذلك بسبب الوضع والجو العام الذي لا يسمح ببعث ممارسة سياسية عادية، وهذا ما أرغم السلطات العمومية على تقديم بعض التنازلات[2] في حين بدأت الجبهة التحضير لهذه الانتخابات مبكرا ويتجلى ذلك من خلال القوائم التي أعدت بعد الإعلان عن المشاركة، ويظهر من خلال هذه القوائم أن أغلب المرشحين ينتمون إلى تيار الجزأرة، وهم في أغلبيتهم تيقنوقراطيين وحاملي شهادات عليا، ويتضح من هذا أن قرار المشاركة أو عدم المشاركة كان مناورة من طرف

[1] : Amine Touati ,**opcit .**p 74.
[2] : Amine Touati ,**opcit .**p 74.

الحزب، لوضع السلطة في موقف حرج يرغمها على مراجعة حساباتها.

ورغم التعديلات التي مست قانون الانتخابات وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية الذي كان يخدم جبهة التحرير إلى حد بعيد، إذ كان يعطى أفضلية للمناطق الجنوبية والريفية مقارنة مع الشمال والمدن الكبرى، وهذا بغرض إعاقة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي يعرف أنها حزب حضري أو نصف حضري وارتكازها في الشمال بخلاف جبهة التحرير التي ترتكز في المناطق الريفية والجنوبية، ويبدو أن إستراتيجية النظام واعتقاده كان يرمي إلى فكرة، احتلال الجبهة الإسلامية للإنقاذ المركز الثاني وهذا ما يرغمها على الدخول في حكومة وحدة وطنية[1] لكن الوضع السياسي الذي أفرزته نتائج الدور الأول[2] من الانتخابات أخلط كل الأوراق، حيث تحصلت الجبهة الإسلامية على 188 مقعد من 430 المتنافس عليها وكانت في مركز للفوز في عدة دوائر انتخابية أخرى، بينما جاءت جبهة القوى الاشتراكية في المركز الثاني بـ 25 مقعد وجبهة التحرير بـ 15 مقعد، والحقيقة أن نتائج هذه الانتخابات جاءت في الواقع كانعكاس للحياة السياسية أين تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، من الاستحواذ على السوق السياسية عبر مختلف خطاباتها، وحملاتها التحسيسية في الأوساط الشعبية، في وقت كانت حسابات النظام تسعى إلى تحطيم القوة التعبيئية لجبهة الإنقاذ بسجن قادتها، والواقع أنها ساهمت بقدر كبير في توجيه مسار الانتخاب لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضد الأحزاب الأخرى بما فيها جبهة التحرير التي ظلت حزب النظام رغم دخولها المعارضة من بابها الواسع، وبصرف النظر عن هذا الحزب يمكن الإشارة إلى العمل الذي قادته بعض الأحزاب بسعيها للوقوف ضد فوز هذا الحزب مندداً بالتجاوزات التي عرفتها البلديات التي تسيطر عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ودعوتها إلى عدم إجراء الدور الثاني، الذي سيمنح الأغلبية للجبهة الإسلامية الشيء الذي يخول لها، إعادة النظر في الآليات التي تقوم عليها السلطة ومن تم الديمقراطية هذه الاتهامات أثارت مخاوف لدى الحزب الفائز بالانتخابات، لكنها لم تدفعه إلى الدخول في تحالف يحافظ به عن فوزه في

[1] : Lahouari Addi, opcit .p 178.

[2] : Saïd Zahraoui, **Entre l'horreur et l'espoir. (1990-1999) chronique des nouvelles guerres d'Algérie ,**paris : édition Robert Laffont, 2000. p 65.

الدور الأول، وأظهرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنها سجينة فكرها السلبي حول التحالف، معتقدتا أنها مستهدفة بمؤامرة متعددة الأقطاب، يدخل فيها كل الأحزاب نسبيا، متناسيتا في ذلك أن خصمها الحقيقي هو السلطة أو النظام، والحقيقة أن الاعتقاد الذي كان يغذى هذا الحزب كان مؤسسا لأن أغلبية الأحزاب وقفت ضد نتائج الانتخابات، وسعت بكل الطرق لحماية الديمقراطية؟؟ لكن هل حماية الديمقراطية تمر بإلغاء اختيار الأغلبية؟ ربما قد يعتقد البعض أن هذا العمل شرعي ما دام أن الحزب الإسلامي يرفض الديمقراطية، حتى إن لم يعلن ذلك صراحة، والحقيقة والمنطق كان يفرض الذهاب إلى الدور الثاني ثم الفصل في هذا الأمر من خلال الممارسة السياسية.

ويذهب **آيت أحمد** إلى اعتبار[1] "**المقررين في النظام السياسي الجزائري لم يتقبلوا فكرة مسؤوليتهم أمام جمعية تشريعية منتخبة، ولهذا سارعوا إلى إلغاء هذه الانتخابات**" والملاحظ أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعلى لسان عبد القادر حشاني سارعت إلى تهدئته الأوضاع بإعلان احترامها للحريات العامة والفردية، وتقبل وجود أحزاب غير إسلامية.

في نفس الوقت كان النظام يخطط لإلغاء الانتخابات، وتوقيف المسار الانتخابي وبدأ العمل الفعلي لذلك في 31 ديسمبر، بمبادرة من الحركات الجمهورية وبعض الأحزاب اللائكية، وفي الوقت الذي تتحرك هذه الأطراف لإلغاء الانتخابات، أبدت رئاسة الجمهورية، ترحيبا بهذه النتائج ولم ترفض إمكانية التعامل مع الحزب الإسلامي ويرجع الباحثين هذا الموقف إلى تعاطف الرئيس مع هذا التيار من جهة وأن أغلبية الحزب الإسلامي لا تؤثر على سلطات رئيس الجمهورية من جهة ثانية، فالرئيس دستوريا له سلطات سياسية واسعة تخول له تعيين الحكومة والوزراء وإقالتهم كما يملك صلاحية حل المجلس الوطني الشعبي ومن الناحية الهيكلية الجيش والإدارة كانا تحت سلطته.[2]

لكن الواقع الذي فرضته استقالة 12 جانفي 1992 أثبت أن السلطة كانت نظريا في يد رئيس الجمهورية، لكن من الناحية التطبيقية فإن الجيش يمارس دورا مهما في الحياة السياسية، ويؤكد ذلك تدخله لإيقاف المسار الانتخابي، وبهذا أصبح الجيش هو المالك الحقيقي للسلطة بعد أن كان دعامة لتوطيد السلطة من طرف من حكموا الجزائر منذ 1962

[1] : In Abed Charef, **opcit**. P242.
[2] : **Ibid**. p243.

[1] وبهذا أدخلت الجزائر عهد جديد، في مرحلة كان ينتظر منها توطيد الديمقراطية التعددية، ويبدو أن المخاوف التي كانت مرافقة للإصلاح السياسي حول مدى إمكانية وصول المعارضة للسلطة تأكدت بعد أن حرمت الأغلبية من ممارسة حقها السياسي.

المطلب الثالث: النظام القانوني لنشأة الأحزاب السياسية.

إن الظاهرة الحزبية في العالم الغير غربي عرفت نشأة خاصة بها ارتبطت بالظروف التاريخية لكل بلد على حدا، في حين أن الجامع بين مختلف هذه لبلدان أنها لم تعرف نشأة أصيلة للأحزاب السياسية، فالمجتمعات الغير غربية لم تعرف الدولة القومية مبكرا، ولم تعرف البرلمانات، ولم تشهد الانتخابات، وانتظرت دخول الاستعمار لبلورة الدولة القومية داخل الدولة الاستعمارية ،ثم المشاركة في الحياة السياسية التي سطرتها السلطات الاستعمارية، ومن تم إنشاء أحزاب سياسية خاصة بها للدفاع عن حقوقها ،ثم تحولت هذه الحركات التحررية إلى نظم حزبية أحادية لتجسيد هيمنتها.

ولقد انصبت اهتمامات الباحثين في الأحزاب السياسية، خارج العالم الغربي بالتدقيق في هذه الظاهرة بتوجيه انتقادات يمكن حصرها فيما يلي:[2]

1. يلاحظ عن الأحزاب السياسية الغير غربية، أنها أحزاب مشوهة، تختلف بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة عن المعنى الحقيقي للحزب، فأغلب الأحزاب التي يطلق عليها هذا الاسم، وخصوصا في إفريقيا، ليست أحزابا بالمعنى الحقيقي العلمي لهذا الاصطلاح، إذ لا يعقل تسمية حزب مجموعة صغيرة من أفراد النخبة الحاكمة في دولة ما.
2. السمة الثانية التي تميز الأحزاب في العالم الغير غربي أو العالم الثالث، أنها أحزاب مؤقتة وظرفية، مبنية على الولاءات القبلية، وتسعى إلى الوصل إلى السلطة والاستحواذ عليها بالاستناد إلى مجموعات عرقية أو إلى الجيش، والملاحظ أن هذه الأحزاب تزول بزوال قياداتها، وهذا كنتيجة لظهور أحزاب جديدة، تطالب بحقها في

[1] : Ghania Mouffok, **une Autre voix pour l'Algérie entretien réalisé avec Louisa Hanoune, Paris**: édition la découverte 1996, P116.

[2]: أسامة الغزال حرب، **مرجع سابق**، ص162.

ممارسة السلطة بطرق غير شرعية، ولهذا الغرض تبقى سمة الانقلابات إحدى خاصيات هذه المجتمعات.

3. الملاحظ أيضا أن الأحزاب والنظم الحزبية القوية في البلاد المتخلفة قليلة، ولقد حدد صامويل هنتغنتون ثلاثة أبعاد لقوى الأحزاب كمؤسسات سياسية.[1]

أ. البعد الأول يتحدد بقدرة الحزب على الاستمرار بعد غياب الزعيم الذي أنشأه أو الشخصية الكاريزمية التي أوصلته إلى السلطة.

ب. البعد الثاني يقاس بالتعقيد والعمق التنظيميين، وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقة بين الحزب، وبين التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، كالنقابات قصد الحصول على الدعم الجماهيري، والملاحظ أن اغلب الأحزاب في البلدان المتخلفة لم تطور الإطارين التنظيمي، والمؤسسي اللازمين لتنظيم الدعم الجماهيري.

ج. البعد الثالث لقوى الحزب، يتعلق بدرجة توحد العناصر النشطة سياسيا، والساعية إلى السلطة مع الحزب،أي مدى ارتباط المناضلين بالحزب وولاءه له.

وبهذه الخصائص تصبح النظم الحزبية في العالم الثالث، ذات معالم محددة نابعة من طبيعة المجتمعات نفسها، ومرهونة بالظروف التاريخية التي رافقت نمو هذه البلدان، وأهم ما ميز هذا النمو أو التطور السياسي أنه كان مقرون بأزمات حادة أثرت بشكل كبير في تحول هذه المجتمعات نحو الديمقراطية التمثيلية،ونحو ظهور ظاهرة حزبية فعالة وتعددية.

فمقارنة بسيطة لمسار التحول السياسي المتبع من طرف البلدان الغربية، وبلدان العالم الثالث،يوضح لنا أن المجتمعان لم يخضعا لنفس المقياس الزمني، فالدولة الغربية في بداية تكوينها السياسي، نحو نموذج الدولة الأمة أو الدولة الوطن، لم تكن ملزمة بإتباع نموذج معين أو حتى التأثر به، واستطاعت أن تبلور شكل جديد من الحياة السياسية خلال عدة عقود، يتماشى وتجاربها التاريخية وخصوصياتها ونظرتها المستقبلية،عكس هذا أجبرت دول العالم الغير غربي عشية استقلاله، على تبني هياكل مؤسساتية تسمح لها أو تمكنها من ممارسة عملها في الحياة الدولية.

[1]: أسامة الغزال حرب، **مرجع سابق**، ص168.

كما وجدت نفسها ملزمة بإتباع النماذج الموجودة في الساحة الدولية من جهة وضرورة محافظتها على شخصيتها أو هويتها الوطنية، بتبيئة تطورها حسب معطيات نابعة من خصوصياتها، وهذا الوضع يعبر في الحقيقة عن تناقض لا يزال قائم في هذه البلدان، ويؤثر بصفة دائمة على التطور السياسي لهذه المجتمعات كما يعبر عن أزمات سياسية تمس الحياة السياسية لكل دولة.[1]

إنَّ الوضع السياسي الذي خَلَفه الاستعمار، وضع هذه المجتمعات أمام خيارات سياسية غير رشيدة، حيث أرغمت هذه البلدان على الدخول في سباق ضد السرعة من أجل تدارك تأخر عقود من الزمن، ويبدو أن التنمية التي رافقت الاستقلال كانت نتيجة لإرث استعماري وإرث وطني، فمعظم هذه البلدان تبنت النظم السياسية الغربية من دولة وبرلمانات، وحتى سياسات اقتصادية، لكنها عبرت في الوقت ذاته عن عدائها للديمقراطية التعددية، ومن تم التعددية الحزبية، لأنها رموز الغرب الإمبريالي الاستعماري، وسعت إلي تجسيد الديمقراطية الشعبية، التي قوامها الحزب الواحد الطلائعي، الذي أخذ على عاتقه تنمية البلاد اقتصاديا بعد أن حررها سياسيا.

لكن الواقع الذي خلفه الاستعمار كان أبعد من ذلك بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية والثقافية التي عرفتها هذه الشعوب بعد استقلالها، فانهيار اقتصاديات هذه البلدان عشية استقلالها من جهة، ووجود نظام اقتصادي عالمي رأسمالي تهيمن عليه الشركات المتعددة الجنسية، والدول العظمى، افرز استعمار جديد تحت شكل التبعية وبدا واضحا أن المحاولات التنموية التي خاضتها معظم الدول المتخلفة ،كانت تمر بشكل من الأشكال عبر الاستدانة من بنوك عالمية أو من دول، وبهذا ظلت هذه البلدان تحت الهيمنة الاستعمارية، وظلت تتخبط في شبح المديونية والأزمات الاقتصادية التي رافقها نهب للثروات، من طرف مختلف القيادات التي توالت على السلطة، عبر المحاولات الانقلابية المختلفة.

إن الظروف التي أحاطت بنمو الدول المتخلفة، ساهمت بقدر كبير في عدم بروز ظاهرة حزبية تعددية ومن تم ديمقراطية تمثيلية، لأن تبلور مثل هذه الأشياء يقتضي استقرار سياسي واقتصادي، وإنتاج فكري ومعرفي،يساهم في التنمية البشرية، وفي خلق حس مدني

[1] : Bertrand Badie ,**opcit**. p181.

عبر التنشئة السياسية المهيكلة من طرف المؤسسات التربوية، والهادفة إلي بناء ثقافة سياسية رشيدة.

وواقع الحال أن الاستعمار خلف وراءه أزمات أخرى، كأزمة الهوية وأزمة اللغة، وترك وراءه نخب متخصصة في الإدارة، تسعى إلى خدمة القوى السياسية الخارجية، وفي بعض الأحيان تحولت هذه النخب، إلى نخبة حاكمة مهيمنة رغم أنها غير مؤهلة للحكم بحكم تكوينها.[1]

إن أهم العوائق التي تحول دون بلوغ بلدان العالم الثالث لدرجة التحديث السياسي، ومن تم الدمقرطة، هي خصوصية التركيبة الاجتماعية في هذه المجتمعات والتي تعبر عن انقسامات عديدة، تنعكس سلبا على السير العادي للمؤسسات، فالسمة الغالبة في هذه البلدان، هي قيام مجموعة بالاستحواذ على السلطة عن طريق القوة وتفرض الآخرين على الامتثال لقواعدها الاثنية والسياسية، وهذا ما يفتح الباب لظاهرة الانقلابات، حيث تسعى كل مجموعة على إنهاء احتكار السلطة من مجموعة أخرى قصد فرض هيمنتها، وهكذا تكون حلقة غير متناهية يجسدها الصراع بين العصب في حين تغيب مجموعات اجتماعية تأخذ على عاتقها التنمية المجتمعية، والسياسية وتساهم في تأطير أو هيكلة النزاعات الاجتماعية في قالب سلمي، يسمح بحل المشاكل الاجتماعية ويساهم في خلق ثقافة التنازلات أو ثقافة التوفيقية "***la culture du compromis***" ومن تم بلورة حس مدني لدى أغلبية أفراد المجتمع والحكام، ويفتح الباب لتنافس سياسي نزيه، قائم على التداول السلمي.

ولبلوغ ذلك يجب إحداث تحولات عميقة في الدهنيات، بداية من النظرة إلى السلطة نفسها، كما يتطلب كل هذا المرور عبر البناء الديمقراطي، إذ يقتضي هذا البناء حياة سلمية، ومشاركة واسعة من قبل المواطنين، نهيك عن وجود مؤسسات مستقرة وإشعار المواطن بروح المسؤولية بتوعيته، بأن الدولة أداة بيد الإرادة المجتمعية، وأن وظيفتها الأساسية هي توفير الأمن، ولهذا الغرض توضع آليات ومؤسسات مقنعة للمواطن، تؤَّمن مشاركته السلمية في الرهانات السلطوية، لتفعيل مسار الدمقرطة، تحت ما يمكن أن نسميه بدولة القانون، أين

[1] : Dimitri George Lavroff, **les partis politiques en Afrique noire**, France. Edit, presse universitaires de France ,1970. p23.

تأخذ الديمقراطية مكانها ويكون الشعب هو السيد في الاختيار، وهو الرقيب على من يحكمونه.

إن الواقع السياسي لبلدان العالم الثالث يظهر أن ما أفرزه التراكم التاريخي والتجارب السياسية وضع أشكالا وأنماط سياسية تتنافى في غالب الأحيان مع النمط الديمقراطي، حيث السمة البارزة في أنظمة العالم المتخلف هي الطابع الأبوي أو ما يطلق عليه بالأبوية الجديدة، مثل هذه النظم تقوم على حكم يهيمن عليه رجل يكون في الغالب أمير يختار فواعل، وينظم عمل هذه الفواعل وفق أولويات، ويحدد وحده التوجهات التي ينبغي على الدولة إتباعها، فالنظام الأبوي[1] مفهوم قديم يعود إلى المملكات القديمة التي كانت تدعي أن الدولة، وكل الأشخاص الذين يعيشون فيها ملك للملك ،وبالنسبة لدول العالم الثالث الحديثة الاستقلال، فالمجموعة التي استحوذت على السلطة بعد الاستقلال لم يكن بمقدورها القول، أن السلطة ملك خاص لها، بالنظر إلى الظروف التاريخية والإيديولوجية لظهور تلك السلطة، ومن تم لم يكن بمقدورها استنساخ النظام الأبوي الذي عرفته أوروبا القرون الوسطي، ولهذا رأت أنها مكلفة بمهمة تاريخية –هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية– تعطيهم الحق في الاستحواذ على السلطة حتى تحقيق تلك المهمة، وهذا ما يطلق عليه "***S.M Eisenstadt***" بالأبوية الجديدة، أو ما يسمي بـ***Neopartmonialise***، وتقوم هذه الأنظمة بتطوير إستراتجية تمنع اقتراب الفواعل، المحيطة من الموارد المكتسبة من طرف المركز،كما تعمل على هيمنتها في التمثيل، وبالأخص مراقبة مسار التطور الاقتصادي، الذي تشجعه من أجل الحفاظ على مشروعيتها، وتحدده بقوانين تمنع إمكانية ظهور نخب منافسة تطالب بالحكم، ومن تم يصبح الحكم في يد أقلية مهيمنة، تسعى بكل الطرق إلى منع التطور السياسي بواسطة المشروعية التنموية.

وتجسد البلدان الإفريقية والأسيوية هذا النظام حيث الحياة السياسية والاقتصادية محظورة بحكم هيمنة السلطة الحاكمة.

وتعتبر الأنظمة الأبوية تمهيد لميلاد الأنظمة السياسية الزبائنية التي تتمخض عن هيمنة المركز على الحياة السياسية،ومتولدة عن غياب اتصال بين المحيط والمركز كما أنها

[1] : Sous la direction de René Gallissot **populisme au tiers monde**, paris : édition L'Harmattan, 1997, p220.

نتاج لخصوصية الحياة والممارسة السياسية في النظام الأبوي التي تجعل من المركز السياسي أي السلطة، موقع للصراع بين نخب سياسية متنافسة ومتوا جهة بالاعتماد على مواردها المالية، وتسعى إلى استعمال المؤسسات المالية العامة.

إن النظام السياسي الزبائني يعبر في الحقيقة عن وضع انتقالي، حيث يرى الباحثين في هذا المجال أن مثل هذه الأنظمة تشكل نوع من الحداثة الغير مكتملة، وهذا ما يوحي أن الزبائنية مرتبطة بصعوبة هيكلية أكثر منها انتقالية، تكمن في تبيئة المؤسسات السياسية الغربية مع واقع اجتماعي نابع من تاريخ أخر، و بناء سياسي خاص، وهذا ما يقود إلى وجود بناء بيروقراطي يتماشى مع ثقافة مجموعة بدل ثقافة مجتمعية.[1]

إلى جانب هذه الأنظمة يسود العالم الثالث أنظمة تسلطية وشمولية، يشكل فيها الحزب السياسي، الوسيلة التي يمكن من خلالها فرض الهيمنة، ونشر الإيديولوجية، وتشكل المواثيق إحدى الأدوات التي يهيكلها الحزب من أجل توطيد السلطة، ويفرز هذا المر خلط بين مفهوم الدولة والحزب.

وظلت مختلف الأنظمة السياسية في البلدان المتخلفة متبنية لنمط سياسي حزبي أحادي، حتى بداية الثمانينات أين شهدت الحياة السياسية في هذه البلدان تحولات عميقة أعادت النظر في طبيعة الأنظمة السياسية القائمة على الحزب الواحد، وساهمت الأوضاع الاقتصادية المزرية لهذه البلدان في دعم هذه التحولات، التي انتهت بإعادة هيكلة هذه البلدان اقتصاديا، لكن بشروط سياسية أهمها الدمقرطة التدريجية لهذه الأنظمة، والتي تفتح الباب لتبني سياسة اقتصادية حرة، تمكن الشركات المتعددة الجنسية من العمل، في حقل سياسي مغلق منذ عدة عقود.

وترى مختلف الأدبيات السياسية أن مرحلة الانتقال الديمقراطي، هي أكثر المراحل خطورة في عملية التحول الديمقراطي، بالنظر إلى إمكانية تعرض النظم فيها إلى انتكاسات، ففي هذه المرحلة يكون النظام ذو طبيعة مختلفة تتعايش فيه مؤسسات النظام القديم، والنظام الجديد ويشارك في الحياة السياسية أصحاب الاتجاهات السلطوية، وأصحاب التوجهات الديمقراطية، سواء عن طريق الصراع أو عن طريق الاتفاق، ولهذا تتميز هذه المرحلة من

[1] : Bertrand Badie, **opci**t, p 192.

مراحل التحول الديمقراطي بتنوع أشكالها، بالنظر إلى كون هذه المرحلة الأساس الذي تتمخض فيه الأطر لحل الصراعات بطرق سلمية.

والملاحظ أن هذه الشعوب تعاني من عدم توفيرها لآليات التحول الديمقراطي خاصة بعد انهيار مشروعية النظم التسلطية، وعجزها على إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية، ورفضها لقدر أكبر من الحريات والمشاركة.

وتمر عملية التحول الديمقراطي بآليات حسب ***Karl*** و***schmitz***،[1] فالصيغة المناسبة للتحول الديمقراطي، تتم عبر اتفاقات ومساومات بين أطراف نخبوية، تقود إلى وضع قواعد جديدة تضمن التعايش السياسي، بين أهم الفاعلين السياسيين، ويذهب باحثان في العلوم السياسية وهما "***Odonnell***" و"***Shmit***" إلي صياغة سيناريو للتحول الديمقراطي، يقوم على التدرج والاعتدال، والحلول التوفيقية، وإن لوحظ عدم وجود اتفاق حول مختلف تكتيكات هذه الاتفاقات، باستثناء ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عدم المساس بحقوق ملكية الفئات البورجوازية ومصالح المؤسسة العسكرية.

ويتفق الجميع أن التحول الديمقراطي يمر عبر آليات دستورية وسياسية على أن لا تكون الديمقراطية إجرائية بواسطة قوانين، وآليات مفرغة من محتواها،يهيمن من خلالها الجهاز التنفيذي على الأجهزة الأخرى الأمر الذي يخلق خلل في السير العادي للمؤسسات، وإنما تكون ديمقراطية مضمونيه أي يكون الدستور والقانون فوق الجميع، ويكون المجتمع السياسي عاكس للتعددية الموجودة في المجتمع، ومن تم يتم تقنين ودسترة هذا الاختلاف، من أجل تفادي الصراعات السياسية، التي قد تقود في الكثير من الأحيان إلى للعنف، كتعبير عن المطالبة بهذه الحقوق.

وبهذا يتم تجاوز ما يمكن تسميته بديمقراطية الواجهة، التي كثيرا ما نجدها في البلدان المتخلفة أين كل شيء مقنن ومدستر، وأين التعددية موجودة لكن بحكم هيمنة قوى سياسية معينة، لا يتم وصول نخب جديدة إلى السلطة، وإن وصلت يتم القضاء عليها بطريقة تجعل السلطة القائمة المستفيد الأول، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن أمثلة كثيرة وتجارب

[1]: د. هدى ميتكيس، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية.

ديمقراطية تم إجهاضها بشكل من الأشكال، كالتجربة التركية والمعارضة الإسلامية فيها، أو توقيف المسار الانتخابي في الجزائر، أو حتى الانقلابات التي تظهر هنا وهناك في بلدان الإفريقية واللاتينية.

وبهذا تكون الظاهرة الحزبية في العالم الغير غربي تعبير عن مختلف الأوضاع السياسية والمجتمعية، والتي في نهاية تضع معالم ظاهرة حزبية خصوصية.

ولهذا الغرض سنحاول دراسة الأحزاب السياسية وتطورها في أحد أنظمة العالم المتخلف والمتمثلة في الجزائر.

المبحث الثاني: الدور الوظيفي للمجتمع المدني الجزائري في مجال التنمية المحلية:

لقد أكدت العديد من الدراسات أن تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بتغيير الواقع التنموي الجزائري وترسيخ مفاهيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، تحتاج إلى دفعة قوية لتشجيع مساعيها في تحقيق أهدافها ودعم قدراتها وتطوير علاقاتها فيما بينها وتكييف طبيعة روابطها بالدولة ومؤسساتها وضبط إيقاع علاقاتها بالمؤسسات الدولية، فعلى أساس الدور الذي تلعبه تنظيمات المجتمع المدني في تكريس المشاركة المجتمعية وفي قيم الثقافة السياسية التي تقوي روابط الاتصال بين المواطنين والعملية التنموية، يتضح مدى

أهمية هذه التنظيمات وتتضح الحاجة إليها لدعم التنمية ودعم الثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان خاصة في الجزائر، أين استأثرت السلطة لعقود طويلة بكافة الوظائف الاجتماعية وأضعفت مؤسسات المجتمع المدني ونشرت قيم التبعية والتسلط، الأمر الذي أدى إلى القضاء على المبادرات الفردية وتحويل كل الوظائف الاجتماعية إلى أجهزة بيروقراطية بطيئة الحركة عديمة المبادرة، فبإمكان منظمات المجتمع المدني أن تمارس ضوابط على السلطة الحاكمة ويمكنها أن تساهم في إحداث وتفعيل التنمية كما يمكنها إدارة الحكم عبر تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام السياسي، إضافة إلى المشاركة في برامج التنمية وفي رسم السياسات العامة،[1] كما هو معلوم وذلك إذا توافرت لها جملة من الشروط والآليات التي تدفعها إلى ممارسة وظائفها بفاعلية.

المطلب الأول: شروط وآليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر.

1. شروط تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية:

أ. شروط سياسية وقانونية: نبدأ في الشروط السياسية بمفتاح الديمقراطية، وفي الحقيقة لا نريد أن نزايد على فكرة الديمقراطية ولا نعتقد أنها الحل لكل المشاكل ومع ذلك وبالنسبة لموضوعنا تحديدا فإننا نتصور أنه لا حياة ولا ازدهار للمجتمع المدني دون مناخ ديمقراطي حقيقي، لأنه في ظل الديمقراطية يشعر المسئول بحاجته الحقيقية إلى توجيه علمي لكي تنجح سياسته ويكسب الشرعية، كما أنه وفي ظل الديمقراطية تصبح دراسة أدق القضايا ممكنة بمنتهى العلمية ودون أي حساسية ويصبح الحصول على المعلومة والوثيقة وفق الضوابط المعقولة حقا من حقوق تنظيمات المجتمع المدني، كما أنه لابد أن نضمن وجود بنية قانونية وتشريعية مواتية تكفل حق الإطلاع على البرامج التنموية وحق المشاركة بشفافية وضمان حرية التعبير وهذا يمكن أن يكون جزءا من البنية السياسية الديمقراطية.[2]

[1]: أحمد موصلي ولؤي صافي، جذور أزمة التثقف في الوطن العربي، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002، ص170.

[2]: الرياشي، سليمان، وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، طبعة2، بيروت: م.د.و.ع، 1996، ص97-104.

فمنظمات المجتمع المدني كبنية وآلية وممارسة تحتاج إلى نظام ديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والمدنية ويستند إلى نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات في إطار حرية الأفراد وحقوقهم، ففي ظل هذا النظام يمكن أن تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتجسيد مميزات الحكم الراشد وبالتالي التمكن من ترقيته، كما تحتاج منظمات المجتمع المدني لأداء مهامها إلى قنوات تمولها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها، فتوفر بنية مؤسسية (الناحية الهيكلية) ستحقق فاعلية أكبر من خلال ترسيخ أسس المشاركة واقتسام الدور في بلورة التنمية المحلية، حيث أشار إلى ذلك الأستاذ برهان غليون من خلال إجراء إصلاحات على مستوى مؤسسات الدولة وتحديد وظائفها والتطرق إلى الهيكلة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني نفسها، حيث الاستقرار الذي يؤدي إلى صياغة مواقف فعالة في الدفاع عن مصالح الجمعيات.

ب. الشق الاقتصادي: إن استقلالية وفاعلية المجتمع المدني تتوقف على مدى قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع وعلى مدى قدرته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد وكذا على توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية من جهة، وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة من جهة ثانية، فالمجتمع المدني يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولا شك أن فكرة ومفهوم المجتمع المدني حتى الآن تنسب إلى البلدان الرأسمالية الغربية المصنعة ذات المستوى الاقتصادي العالي والتي استطاعت أن تحقق تقدما صناعيا ساهم في بلورة النظم الديمقراطية على عكس الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية كالجزائر التي أخفقت في تحقيق تقدم اقتصادي وخلق قطاع خاص يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي يمكنهم من الاهتمام بالمشاركة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتعلق بهذا الشق هناك مشكلة التمويل ولا يمكن تصور دور فعال للمجتمع المدني دور أن يتوفر له تمويل معقول، وبدون هذا التمويل لا يمكن الحديث عن رؤى وجهود فردية ولا يمكن الحديث عن توجهات إستراتيجية تطرح بدائل محددة للسياسات "حلول مفصلة للقضايا"، فإذا كانت الدولة لا تؤمن فعليا بدور المجتمع المدني في التنمية المحلية فلن تعطيه أولوية في التمويل، وإذا كانت تعاني من مشكلات اقتصادية فلن تتمكن من إعطاء المجتمع المدني النصيب الذي يستحقه

في التمويل، كما أن التمويل الخارجي تحيط به الكثير من الشبهات في مقدمتها خطورة التدخل في منظمات المجتمع المدني وتوجيهها بما يخدم مصالح الممولين، وعليه فإن تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري يحتاج إلى درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية أو الجماعية الرامية إلى تحقيق الجودة الاقتصادية والإدارية، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة والتي يقتصر دورها على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة والقيام ببعض المشروعات والصناعات وإدارة المواقف التي قد يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام بها وفقا لإستراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية في إطار تحقيق الحكم الراشد، تأخذ بالاعتبار مصالح المجتمع المدني ودوره بحيث توفر له مساحة للحركة المناسبة.

ج. الشق الاجتماعي: إن إشباع رغبات الأفراد وتحقيق حاجاتهم الأساسية ورفع مستوى الدخل الفردي يجعل من الفرد يهتم بالمشاركة الشعبية وتنمية المنظمات الاجتماعية التي تشكل له قنوات للمشاركة في صياغة القرارات ووضع السياسات العامة في البلاد.

د. الشق الثقافي: إن الثقافة العلمية الوطنية لها دور متقدم في تحريك وبناء المواطنة الفعالة الواعية لممارسة العمل الجماعي في إطار منظمات المجتمع المدني ونشر القيم الحضارية الموجهة لبناء إدارة الإنسان، والتعامل السلمي باتجاه تطوير القيم التقليدية القائمة على الاتكال والغيبية نحو تأكيد ثقة الإنسان بقدرته على بناء نفسه والمساهمة في تقدم مجتمعه،[1] والعمل على تهذيب هذه القيم من شرف وكرامة بما تحمله من معان تقليدية، لتحمل مفاهيم حضارية جديدة تأكد قيمة الحرية وحق المشاركة وأمانة العمل في سياق بناء الشخصية الفردية المستقلة ،إذا فتوفر مجموعة القيم والتقاليد والأعراف (ثقافة مدنية) تستند على قبول الآخر والتنوع وإدارة الخلافات سلميا وكذا ثقافة التطوع المشجعة على المشاركة السياسية والاجتماعية تعد شرطا ضروريا لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة

[1]: صالح، زياني، **واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 9، ص72.

في الجزائر، حيث إن الثقافة المدنية تمكن المواطنين من استخدام أساليب الحوار المتحضر والتشاور السلمي والتعامل مع المشكلات والقضايا المطروحة بعقلانية ورشادة.

2. آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية: هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية بالجزائر وتعمل على زيادة تأثيره في القرارات الحكومية ودفعه إلى المشاركة في العملية السياسية والاقتصادية الاجتماعية، تتمثل في:

– تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية يكون وسيلة للتضامن وأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية ويكون من مهامه أيضا ما يلي:

– متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

– توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين وإيلاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب والنساء.

– إصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته وتطوره وسبل تذليل العقبات التي تواجهه، ويكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي والإعلامي وغيرها، والسبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات.

– التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة لحفز اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري منتظم، وإثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطن.

– تأسيس معهد جزائري مستقل لقياسات الرأي العام يقوم جهده على أساس علمي وإجراء دراسة معمقة حول خيارات تأسيسية من الناحيتين القانونية والعملية ومصادر تمويله.

– إطلاق حملة لتأسيس صندوق تمويل جزائري في شكل وديعة أو وقفية لصالح عدد من قطاعات المجتمع المدني.

– دعم الدعوات الرامية إلى تعزيز جهود الرصد في مجالات التنمية والمساواة والحريات العامة وفي مقدمتها:

أ. المبادرة إلى رصد المنظمات العاملة في مجال التنمية المحلية وتبادل المعلومات بشأن التجارب الناجحة في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منتظمة.

ب. إنشاء مرصد للحريات الصحفية والإعلامية يتولى إصدار تقرير سنوي يرصد الحريات الإعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.

ج. ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات المجتمع المدني ويعزز حضوره في مختلف القضايا التي تهم البلاد وذلك من خلال الحضور في الملتقيات الوطنية والندوات.

د. تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الجزائري ودعم جسور التواصل مع العالم الخارجي.[1]

– إن تبني توجه تنموي شامل يستند إلى مواجهة تحديات التنمية المحلية ستحول منظمات المجتمع المدني من آلية تعمل مع المشكلات بشكل تسكيني إلى آلية مؤسسية تعمل من أجل الإصلاح والتغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لاسيما البعد الثقافي من هذا التوجه التنموي الذي يؤدي إلى التأثير على الاتجاهات الثقافية مثل المشاركة السياسية وقضايا المرأة، كما أن هذه الآلية تنطلق من مفهوم التمكين ووضع مواطن منتج من شأنه أن يربط بين المجتمع المدني والدولة والتنمية مما يستدعي القيام بعقد مؤتمرات وتطوير مفهوم للشراكة بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة في لجان مشتركة لبحث المشاريع ومن المهم في هذا السياق التخطيط لآليات تربط بين صانعي السياسات العامة والمجتمع المدني كاللجان التي تربط مباشرة بعملية صنع التشريعات في البرلمان

[1]: صالح زياني، **مرجع سابق**، ص7.

والمشاركة هنا من جانب المجتمع المدني سوف تكفل أعلى درجات الالتزام بالقضايا الوطنية.

– توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهيأة لدور أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني، ويتم تحقيق ذلك في وجود أهم ركيزتين وهما الديمقراطية والمواطنة من خلال إحلال الأساليب والقيم الديمقراطية ضمن هيكلة وبنية العلاقات داخل المجتمع المدني ذاته في ظل التمتع بالمواطنة الفعلية، أي تجنب فلسفات القيم العشائرية والانتهازية، هذا كله يدخل في سياق إعادة بناء العلاقات بين أهم كيانين وهما الدولة والمجتمع المدني في إطار التنسيق والتعاون الذي يزيد من القدرة المطلبية للعمل الجمعوي.

– توفير بيئة ثقافية واجتماعية لتمكين منظمات المجتمع المدني من إحلال التنمية المجتمعية وإبراز فكرة الترابط المدني التي يقصد بها تشكيل أحكام ذاتية قادرة على مواجهة السلطة وتحديد مداها بإعادة تركيب نقدي لمكونات هذا النظام المؤسسي المجتمعي "الدولة" "المجتمع المدني" بتوفير الجو الثقافي لتحقيق التطور الديمقراطي وتحديد الخطاب الثقافي للإصلاح ودعمه وتفعيله وترسيخ دائرته،فمن المهم التركيز على ثقافة التطوع والمفهوم يشير إلى قيم واتجاهات وسلوكيات محفزة للعمل التطوعي المنظم، ويتم نشرها في المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية.

– تبني رؤية واضحة لمفهوم بناء القدرات والذي يعتمد على تبني رؤية شاملة لمكوناته فهو لا يشمل مجرد التدريب كما هو شائع وإنما يتخطاه إلى تطوير البحوث وبناء قواعد البيانات ويمتد إلى عمليات التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والتي تزيد من فاعليتها وقدرتها على التأثير في السياسات العامة لاسيما في الجزائر حيث نلحظ التشتت في عملية بناء القدرات، فلابد من تطوير إستراتيجية واضحة في التدريب تكون ذات صلة بالدراسات العلمية ومكيفة مع نوعية نشاط المنظمة وتغييرات العصر.[1]

[1]: صالح زياني، **مرجع سابق**، ص76.

– الاهتمام بخلق توافق حول مواثيق الشرف الأخلاقي، فالعمل التطوعي تحكمه مجموعة من المبادئ الأساسية التي تؤكد على الشفافية في مواجهة الدولة والمجتمع وتعلى من قيمة الحوار والمحاسبة العامة والالتزام بالشرعية الديمقراطية، ومن ذلك نذكر:

- احترام مبدأ الشفافية والصراحة والمكاشفة داخل منظمات المجتمع المدني في تعاملها مع المجتمع والحكومات ومؤسسات التمويل.
- المصداقية والمحاسبة.
- احترام احتياجات ومشكلات المجتمع.
- الممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني.
- إدارة المنافسة والصراعات سلميا وقبول الرأي الآخر.
- التوجه إلى تحقيق الصالح العام ووضع ضمانات لعدم تحقيق مصالح شخصية لأعضاء مجالس الإدارات
- ضمان المشاركة الشعبية المجتمعية ومشاركة المستفيدين في توجهات المنظمات.
- الابتعاد عن الانخراط في حزب أو تيار سياسي معين.[1]

المطلب الثاني: مظاهر عمل ومساهمة المجتمع المدني الجزائري في برامج ومشاريع التنمية المحلية.

ارتبطت المشاركة المجتمعية أي إسهامات المجتمع المدني التطوعية المحلية بمفهوم التنمية المحلية، وهذه الأخيرة عرفت على إنها تحقيق تغير في البنى المادية والبشرية في مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبياً، حيث يؤسس هذا النمط من التنمية على الإدراك السليم للخصائص المحلية والاسترشاد بالسياسات الإقليمية والقومية التي تقتصر عادة على الأهداف العامة والاستراتيجيات دون الخوض في التفاصيل، ولعل ابرز أهداف[2] مؤسسات المجتمع المدني في إحداث عملية التنمية المحلية هي:

---

[1]: الرياشي، سليمان، وآخرون، **مرجع سابق**، ص11.

[2]: يوسف مكي، "دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الإصلاح الاقتصادي"، تاريخ التصفح، 2010/11/29.
www.newsabah.com/modulees.php?name=news&tik=article&sid=5601

1. توفير الخدمات العامة والأساسية في مختلف قطاعات المدينة وتشجيع المشاركة المحلية في برامج وقرارات التنمية وتطوير المبادرات الفردية والجماعية.
2. تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية واستثمار الإمكانيات البشرية والمادية المحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية.[1]

– **أدوار وأهمية المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** تزداد أهمية الجمعيات والهيئات الأهلية بازدياد حاجة المواطنين للخدمات، نتيجة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي فهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتقدم الحضاري للمواطنين وسعيهم الحثيث لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاركتهم الايجابية للجهود الحكومية في التنمية،[2] ومهما تعددت أشكالها وأنواعها فإن فلسفتها الأساسية تقوم على الآتي:

1. تكملة دور الحكومات والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية.
2. السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع.
3. القيام بمبادرات ذاتية للنهوض بالمجتمع ورعاية أفراده.
4. تقديم أساليب ونماذج يمكن أن تتبناها الحكومات بعد إثبات نجاحها.
5. الاستفادة من الخبرات المتاحة لدى أعضاء تلك الجمعيات والهيئات.
6. تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد، وتوظيف الخبرات التطوعية بصورة جيدة.
7. الاستفادة من القدرات الذاتية واستثمارها لخدمة المجتمع.
8. تنظيم الجهود التطوعية في أعمال جيدة ومفيدة ومنظمة.
9. تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات والتسيير الذاتي والتمويل الذاتي كلما أمكن ذلك.
10. تحقيق رؤية مستنيرة ومعبرة نحو المستقبل.

---

[1]: **المرجع نفسه.**

[2] : J.S.Coleman, "The Development syndrome: differentiation-equality-Capacity", in, L.Binder.et.al, Crises and concequences in political development, Princeton univ press, prrinceton, N.J, 1971, pp121/126.

وانطلاقًا من تلك الفلسفة والأسس التي تقوم عليها الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية فقد برزت أهمية دور العمل الاجتماعي الشعبي التطوعي كوسيلة فعالة للنهوض بالمجتمع لتحقيق طموحاته وأهدافه المنشودة للدولة والشعب على السواء.

ولقد أصبح العمل الاجتماعي الشعبي التطوعي كأحد أهم مرتكزات تنفيذ أهداف واستراتيجيات الخطط التنموية في شرق الأرض وغربها وفي البلدان المتقدمة والنامية على السواء، إذ برزت في علوم الاجتماع والتنمية مصطلحات عديدة حول المشاركة الشعبية والتطوع مثل: المشاركة المجتمعية، الجهود الذاتية، الخدمة الاجتماعية، الاعتماد على الذات وغير ذلك من المصطلحات، وأصبحت هناك علوما تهتم بدراسة وتقييم أعمال الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية من خلال معايير وأسس علمية تهدف إلى تصحيح مسارها وضمان تحقيق أهدافها وفق أفضل الأساليب كما تدرجت تلك الجمعيات من محلية على مستوى الحي أو القرية إلى وطنية إلى إقليمية إلى دولية وبرز العديد من التشريعات لتنظيم ذلك.، واستنادا إلى ذلك اعتبر علماء الاجتماع والتنمية بأن تلك الجمعيات والهيئات محور الارتكاز لتنمية المجتمع والرافد الهام والأساسي لجهود الدولة في تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي الوسيلة الفعالة للاستفادة من الطاقات البشرية بشكل بناء وصحيح لما تقوم به من أعمال جليلة ذات نتائج وكفاءة عالية ،كما أنها ذات أثر كبير في تقليل الاعتماد على موازنة الدولة وتحويل فئات من المجتمع إلى مؤسسين وقادرين على تحويل طموحاتهم البسيطة إلى واقع فعلي سواء كان ذلك على مستوى تنمية المجتمع المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي، وتبرز أهمية ودور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالأساس في:[1]

1. المشاركة الشعبية الاجتماعية: المشاركة الاجتماعية قيمة محورية في برامج المجتمع المحلي، وهي عنصر هام في أحداث التنمية ولقد وصفتها الأمم المتحدة في تعريفها للتنمية كأحد الركائز لإحداث التقدم الاجتماعي والتنمية، ويرى بعض علماء الاجتماع أن مكانة الفرد في المجتمعات المتخلفة تكون على أساس انتمائه لعصبة أو قبيلة معينة وفي

[1]: أبو حلاوة كريم، **إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني**، مجلة عالم الفكر، العدد الثامن، (مارس 2005)، ص71.

المجتمعات النامية تكون مكانته على أساس الوظيفة أو المنصب الذي يشغله، أما في المجتمعات المتقدمة فإن مكانة الفرد تحدد على أساس الدور الذي يلعبه لخدمة المواطنين، ومدى مشاركته في أعمال مجتمعه والنهوض به فالمشاركة الشعبية بهذا المعنى تكون عنصرا من عناصر التقدم، وتكسب الفرد مكانة في المجتمع ويؤكد هذا القول علماء الاجتماع السياسي بأن الناس ينتظمون ويكونون أكثر مشاركة في مرحلة معينة من مراحل التنمية.

إن المشاركة الاجتماعية تعني الإسهام التطوعي في العلاقة بين الفرد والجماعة وبين الجماعة وجماعة أخرى، ويرى الدكتور عبد المنعم شوقي بأن المشاركة الشعبية: هي عملية إسهام المواطنين تطوعا في أعمال التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وغير ذلك ،بل إن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات.

وعلى ذلك تكون المشاركة عملية مجتمعية توجه جهود كل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات بأقصى ما يمكن، إن الفكرة المحورية التي تربط تعريفات المشاركة وتوجهات الباحثين والعلماء تدور حول عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي وكونها تتطلب قدرا من مشاركة الأفراد في تحديد نوعية التغيير المطلوب، وفي تنفيذ السياسات التي تؤدي إليه، فالبعد الاجتماعي هو الهدف النهائي لعملية المشاركة.

- **خصائص المشاركة الشعبية:** لتحقيق مشاركة فعالة خاصة لإحداث التغيير والتنمية بالمجتمع يجب أن تتم المشاركة بما يلي:

1. تعاون الأفراد مع بعضهم بشكل تطوعي من أجل إشباع احتياجاتهم المشتركة حسب الأولويات.
2. ارتباط المشاركة الشعبية بخطة التغيير الاجتماعي الشامل أو المحدود.

3. اعتماد المشاركة على فهم حاجات الواقع سواء من جانب المشاركين أنفسهم أومن جانب واضعي الخطة.
4. تزداد فعالية المشاركة الأهلية بتضافر التوجيه والتدعيم الحكومي مع الجهود الأهلية.
5. تزداد الفاعلية أيضا كلما كان الاعتماد على القيادات المحلية وكلما كان هؤلاء القادة أكثر استيعابا للواقع وإمكانات تغيره.
6. الإحساس بانتماء الأفراد إلى المجتمع المحلي نتيجة التفاعل المتبادل بين الأفراد والظروف المجتمعية ومشكلاتها.
7. انضمام الأفراد إلى الجمعيات الأهلية كجمعيات تطوعية بدافع من إيجابية التعبير عن مشكلات المجتمع وبذل الجهد في العطاء من أجل النهوض بالمجتمع.

أهداف المشاركة:

أ. أهداف اجتماعية اقتصادية: إدراك المواطنين للإمكانات المتاحة للتنمية من النواحي المادية والبيئية وبالتالي تقبل السياسات والقرارات التي يشاركون في وضعها ولا يبالون برغباتهم ويعتقدون بأن إشباع حاجاتهم سيتحقق ضمن البرامج والأولويات التي يقررونها بأنفسهم الحرص على المال العام حيث أن مشاركة المواطنين بالمال والجهد في إنشاء المرافق توفر الحرص على حسن استخدام المال العام.[1]

ب. أهداف إدارية:

- مشاركة المواطنين في تخطيط احتياجاتهم وتقرير وسائل إشباعها يكون له أثر هام في ترشيد السياسات والقرارات وتلافي الأخطاء قبل حدوثها.
- الإسراع بإحداث تغيرات سلوكية ضرورية لنجاح التنمية.
- إن تغيير السلوك لا يأتي بالقرارات ولكن بقرار المواطنين أنفسهم بعد القناعة فالمشاركة وسيلة من وسائل التنمية وهي هامة.[2]

[1]: المنصف وناس، **مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991، ص8.

[2]: عبد العال طارق، **الحق في المشاركة السياسية**، القاهرة: دار الحكمة، 2003، ص2.

2. **العمل التطوعي:** التطوع هو الجهد الإداري الذي يقوم به فرد أو جماعة من الناس طواعية واختيارا لتقديم خدماتهم للمجتمع، أو لفئات منه، دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم سواء كان هذا الجهد مبذولا بالنفس أو المال، ظهر التطوع كظاهرة اجتماعية تهدف إلى تأكيد قيم التعاون وإبراز الوجه الإنساني للعلاقات الاجتماعية، وإبراز أهمية التفاني في البذل والعطاء عن طيب خاطر، في سبيل سعادة الآخرين.[1]

ومن هنا فالمجتمع المتقدم هو الذي تسوده علاقات المحبة والتعاون وروح العطاء بجانب القدرة على الإنتاج.

العمل التطوعي رغم أنه يتصف بالتلقائية والرغبة الإيجابية ولكن هناك دوافع تحث على التطوع، وتهيئ له المناخ لعمل مثمر، والمتطوع لا يعمل في فراغ، ولكن تدخلت تشريعات كثيرة لتنظيم عملية التطوع، وحتى تكون الحركة مفيدة، ولصالح المجتمع يجب أن تنظم.

– العمل التطوعي التلقائي: وهو العمل العام الذي يعمل في النور لصالح المجتمع ومعه، من أجل تحقيق الغايات والأهداف العليا. وتنظيم أعمال التطوع الاجتماعي يكون في شكل تنظيمات أهلية، أو ما عرف على تسميته عادة باسم الجمعيات أو الهيئات الخاصة والجمعيات الأهلية، قد تكون فئوية، أي تهتم بفئة معينة عمالية أو مهنية، وتسعى من خلال تجمعها لخدمة هذه الفئة ومن ثم خدمة المجتمع، أو تكون تنظيمات مجتمعية لخدمة البيئة.

– **أهمية التطوع في التنمية:** ترجع أهمية التطوع الموجودة في نظام الخدمات في كل مجتمع من خلال الآتي:

1. التعرف على الفجوات الموجودة في نظام الخدمات في كل مجتمع.
2. تجريب طرق جديدة لمقابلة احتياجات المجتمع.
3. التمهيد لنشاط حكومي أشمل في مجالات العمل التي طرقها المتطوعين.

[1]: محمد سعيد الحلبي، **مبادئ وشروط الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية ودورها في التنمية بسورية**، دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، ص6.

4. تكميل العمل الحكومي وتدعيمه لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمة أوتوصيلها.
5. توفير خدمات قد يصعب على الإدارة الحكومية تقديمها لما تتسم به الأجهزة التطوعية من مرونة وقدرة على الحركة السريعة.
6. التطوع ظاهرة هامة للدلالة على حيوية الجماهير وإيجابيتها ولذلك يؤخذ كمؤشر للحكم على مدى تقدم الشعوب.
7. توفير الفرصة للمواطنين لتأدية الخدمات بأنفسهم مما يقلل حجم المشكلات الاجتماعية بالمجتمع.
8. إتاحة الفرصة للمواطنين للتدريب على المساهمة في الأعمال والاشتراك في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وحياة مجتمعهم بطريقة ديمقراطية.
9. إبراز الصورة الإنسانية للمجتمع وتدعيم التكافل بين الناس وتأكيد اللمسة الحالية المجردة من الصراع والمنافسة.
10. تطبيق الأسلوب العلمي من خلال خبراء متطوعين وخلق قنوات اتصال مع منظمات شبيهة بدول أخرى، دون حساسية أو التزام رسمي والاستفادة من تجاربها الناجحة القابلة للتطبيق.
11. جلب خبرات أو أموال من خارج البلاد من منظمات مهتمة بذات المجال بجانب المشاركة في ملتقيات أو مؤتمرات لتحقيق تبادل الخبرات ومن ثم مزيد من الاستفادة والنجاح.[1]

– **واقع العمل التطوعي بالجزائر:** تعرف الجزائر اليوم عدد كبير وانتشارا واسعا لمنظمات المجتمع المدني ولها من دور في التطور الاجتماعي والاقتصادي، حيث أن البعض منها أصبح لها نشاطاً ملحوظاً في برامج وخطط التنمية وفي تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة السكانية وكذا في مجالات البيئة ومكافحة التلوث استراتيجيات الفقر...الخ. ونظراً لإدراك الدولة للدور المهم لهذه المنظمات، قد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون لها كالإعفاءات الضريبية وتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات والتخفيف من

[1]: محمد، سعيد الحلبي، **مرجع سابق**، ص8.

الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات ومنها المساحة الكافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام في عملية التنمية ولمواجهة الاحتياجات الضرورية، وقد أصبح متاحا لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخل كشريك هام فعلا في عمليات البناء والتطوير ومنها أنها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل:

- العمل التطوعي الهادف لتنظيف البيئة والمحيط وحملات التشجير حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة بـ 60 % من قبل تنظيمات المجتمع المدني.
- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية وذلك من خلال تنبيه السلطات بالنواقص والعجز المسجل في هذه المناطق والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية من خلال التوعية.
- العمل في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية والمساهمة في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة وفي الجزائر أكثر من 3000 جمعية تعنى بمحو الأمية وتأهيل الأفراد وتدريبهم.
- النشاط في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات.
- العمل في مجال مكافحة الفقر عن طريق أعمال المنظمات الخيرية الدينية بواسطة الزكاة والصدقات.
- في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب حيث تتوفر الجزائر عن أكثر من 1200 جمعية رياضية وتثقيفية.
- في مجال الخدمات، العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع.
- العناية بشؤون المرأة وإدماجها كفاعل اقتصادي مهم يفيد المجتمع من خلال الجمعيات الإنتاجية والتدريبية التأهيلية، فأعمال المتطوعين بالجزائر متعددة الجوانب تضيق وتتسع حسب ظروف كل جمعية، وتتوقف على اهتمام المتطوع، ويمكن الخروج بنتيجة أن العمل التطوعي بالجزائر يشهد ازدهارا وتطورا في العشرية الأخيرة وذلك راجع بالأساس إلى التحسن الأمني إضافة الى تحسن المستوى المعيشي للشعب الجزائري فلقد أحصت وزارة التضامن الوطني ما يزيد عن 40 ألف عمل

جماهيري تطوعي سنويا هذا عن الأعمال المسجلة فقط دون إحصاء الأعمال العفوية الغير محصاة.

- **المشكلات والمعوقات التي تواجه المتطوعين بالجزائر:** هناك مشكلات تبرز من المتطوعين أنفسهم فتقع بقصد أو عن غير قصد نذكر منها:

1. يحاول البعض تحقيق أقصى استفادة شخصية ممكنة مما يتعارض مع طبيعة التطوع.
2. المحاباة في تنفيذ الأعمال أو تعيين العاملين من الأقارب من غير ذوي الكفاءة.
3. التهاون وقلة الجد الذي يعرقل سير الأعمال.
4. استغلال المرونة إلى حد الوصول إلى التسيب والاستهتار.[1]
5. الإسراف في الخوف وفرضالقيود إلى حد العجز، وتقييد وتحجيم الأعمال.
6. الخوف من التوسع خشية عدم إمكان تحقيق السيطرة والإشراف.
7. البعد عن الطموح والرضا بالواقع دون محاولة تغييره.
8. الوقوع تحت أسر عاملين، ذوي شخصية قوية غير عابئين بتحقيق أهداف الجمعية وتطلعاتها.
9. الخوف من الجديد ومن أهمية الانفتاح والوقوع في أسر الانغلاق.
10. اعتبار أعمال الجمعية من الأسرار المغلقة التي يجب عدم مناقشتها مع الغير.
11. تقييد العضوية أو الرغبة في عدم قبول عناصر جديدة فتصبح الجمعية حكرا على عدد معين.

- **دعائم نجاح العمل التطوعي:**

1. عدم وجود مقابل مادي أيا كان نوعه نظير ما يؤديه المتطوع من خدمات.
2. توفير القدرة على بذل الجهد بأقصى ما يستطيع المتطوع وبحيث يكون الجهد المبذول تابعا عن رغبة صادقة.

[1]: بوسنة، محمود، **إسهامات الحركة الجمعوية في الجزائر**، مجلة المستقبل العربي، العدد 380 (سبتمبر 2008)، ص14.

3. تحمل المتطوع مسؤولية الإعلام الإيجابي البناء في رسالة وأهداف المؤسسة التي يتطوع للخدمة بها في محيط الأسرة والأصدقاء والجيران وفي محيط مجتمعه المحلي.
4. قيام العلاقة بين المتطوع والمهتمين العاملين بالمؤسسة على أساس من الاحترام المتبادل وتفهم لحقيقة الأدوار والرسالة التي يتحملها كل متطوع.
5. إدراك المتطوع لأهمية التدريب وأثره في اكتساب المهارات الكفيلة بتحقيق المستوى المطلوب لإتقان العمل.
6. رغم أن الجهد الذي يبذله المتطوع دون مقابل إلا أن علاقته بالمؤسسة التي يتطوع للخدمة بها يجب أن تكون علاقة عمل وجدية فيتحمل المتطوع مسؤولية ونتائج أعمالها.
7. على المؤسسة الاجتماعية أن تحدد بدقة احتياجاتها لأعمال المتطوعين كما توفر لهم التقدير والاهتمام بصورة تكفل استمرارهم ورغبتهم في تقديم المعاونة وعلى المتطوع أيضا أن يتقبل إشراف وتوجيه المؤسسة لضمان حسن الأداء وانتظام العمل على النحو الذي يتوخاه.
8. احترام القواعد والنظم المتفق عليها والالتزام بالعمل وفق الأهداف العليا للمؤسسة الاجتماعية.
9. عدم الإقلال من شأن المتطوع إذا قل جهده وفق ظروف فيجب تشجيع العمل التطوعي مهما كان حجمه أو صورته طالما يسهم ولو بقدر يسير في تحقيق أهداف الجمعية.
10. إتاحة الفرصة لتجديد شباب التطوع وخلق الصفوف الأخرى وعدم احتكار العمل التطوعي على فئة معينة.
11. تكريم المتطوعين الرواد وتقديم الشكر والعرفان لما قدموه للمؤسسة أو الجمعية من خدمات.[1]

المتطوع: المتطوع هو شخص إيجابي يؤمن بفكر معين، واقعي النظرة، متعايش مع ظروف بيئته ومجتمعه، يحس بإحساس الجماهير، يقدس العمل العام، لديه الاستعداد للمشاركة

[1]: بوسنة، محمود، **مرجع سابق**، ص1.

الإيجابية في رفع المعاناة، يسعى من خلال التعاون مع قرنائه لدراسة الاحتياجات وتوفير الإمكانات للتغلب على المشكلات، وبذا يحقق ذاته ويسهم في توفير حياة أفضل في مجتمع أسعد.[1]

- الشروط التي يجب توفرها في عمل الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني التطوعية بالجزائر:

1. أهمية وضوح أهداف وغايات الجمعية أو التنظيم.
2. تخطيط جيد لتحقيق الأهداف، واتفاق على المشروعات، ووضوح لقواعد العمل وخطوطه، والتزام الأعضاء بتنفيذ ما يتفق عليه.
3. تنظيم جيد لأعمال المتطوعين خاصة ما يتعلق بالعضوية والاشتراكات الاجتماعات وتوزيع المسؤوليات وسلطات الإشراف ومتابعة أعمال العاملين واتخاذ القرار وغير ذلك.
4. تحديد الأدوار بين العاملين المتطوعين.
5. توصيف وظيفي للعاملين، وتحديد لحجم العمالة وفق الأعمال المطلوبة وبهذه الشروط تتهيأ الفرص لعمل تطوعي منظم، ينمو وينجح في تنفيذ الأهداف، وتكثر الموارد، وتشجع التمويل الذاتي والمجتمعي، وتتسع قاعدة التطوع ويستمر الأداء في اتساق ونجاح الجمعيات والهيئات الأهلية.[2]

[1]: يوسف مكي، **دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الإصلاح، مرجع الكتروني سابق**، تاريخ التصفح، 2010/11/26. http://www.newsabah.com/modulees.php?name=news&tik=article&sid

[2]: نجيب بن خيرة، **المؤسسات التطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة:** مداخلة بقسم التاريخ جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، بدون تاريخ، ص4.

أهم النشاطات التطوعية ورصد عددها بالجزائر.

نوع العمل التطوعي	رصد العدد وطنيا	الفترة
نظافة البيئة والمحيط وحملات التشجير	أكثر من 38 ألف نشاط بمعدل 5000 سنويا	من سنة 2000 إلى 2008
رعاية المرضى والمسنين والأيتام والمحتاجين (المساعدات المالية والمعنوية)	بين 60 ألف و 65 ألف نشاط هادف	
التكفل بشؤون المرأة: حالات الإدماج المهني والتأهيلي	حوالي 12 ألف حالة بمعدل 1500 حالة سنويا	
التكفل بالطفولة والشباب: الختان والزواج الجماعي	بين 50 ألف و55 ألف	
النشاطات التوعوية والتحسيسية	10 آلاف نشاط	
النشاطات الثقافية والتعليمية	بين 7000 و8000	

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج: الموقع الالكتروني 3 تاريخ التصفح: 2010/12/05. www.msnfm gov.dz/Default.aspx?lng

المطلب الثالث: المجتمع المدني الجزائري ومكافحة الفساد.

1. طرق تدخل المجتمع المدني الجزائري في مكافحة الفساد: إن الفساد أكبر مشكلة تعرقل تطور وتقدم المجتمع لذا فمكافحته والحد من انتشاره هو واجب ومسؤولية الجميع، بدءا من المؤسسة الدستورية التي عليها أن تضع الآليات التشريعية اللازمة لمكافحته، إلى تفعيل دور المجتمع المدني والجهاز الأمني في الرقابة والمحاسبة، كما أن ترك مهمة مكافحة الفساد بيد الدولة أمر غير فعال لذا وجب تدخل ومساعدة من المجمع المدني الذي يؤكد عليه الباحثون بأنه أحد أهم آليات مكافحة الظاهرة، وقبل الحديث عن طرق تدخل المجتمع المدني في مكافحة الفساد يجب الإشارة لقدرات تدخل وتأثير منظمات المجتمع المدني بصفة عامة،

فدراسة قدرات المجتمع يستلزم اللجوء لمقاربات منهجية أكثر قدرة على تحليل وتفسير الأدوار المختلفة التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني، وتعتمد هذه المقاربات على منظورين هما:

– **منظور وظيفي:** يأخذ في الاعتبار وظائف المجتمع المدني الرعائية والخدمية، وهنا تتحمل المنظمات بعضا من الأعباء التي انسحبت منها الدولة تطبيقا لسياسات العولمة، ولذلك يؤدي نشاطها إلى تقليل حدة التوترات الناتجة عن التفاوتات الاجتماعية الحادة وعن التهميش السياسي والاقتصادي

– **منظور بنيوي:** ويرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتبارها أحد الفواعل السياسية في البناء الاجتماعي، ويتسم دور المجتمع المدني هنا في علاقته بمؤسسات المجتمع الأخرى مثل الدولة والسوق بكونه عنصرا يؤدي للتوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة وليس تابعا أو ملحقا بتلك العناصر الأخرى، وهذا ما يعطي منظمات المجتمع المدني القوة القصدية والفاعلية في التغيير الاجتماعي.[1]

أما في الجزائر فيمكن تحديد الدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني الجزائري في الإسهام في مكافحة الفساد من خلال الإشارة للإجراءات التالية:

أ. التوعية الاجتماعية: تفشت في أوساط المجتمع الجزائري مفاهيم خاطئة ناتجة عن تغلغل الفساد في البنية الثقافية للمجتمع حتى أصبح ينظر للفاسد بأنه شخص قوي يفهم الأوضاع جيدا وقادر على استغلال سلطته في تحقيق مكاسب شخصية له ولأقربائه لذا فإنه يجب على المجتمع المدني أن يلعب دوراً أساسياً في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة بين كافة شرائح المجتمع باستغلال كافة الوسائل والفعاليات الممكنة، وباستخدام لغة سهلة قادرة على الوصول إلى وعي وعقلية المواطن البسيط وقادرة على تحفيزه من أجل القيام بدوره في مكافحة الفساد، وأن لا يتم التركيز فقط على الطبقة المثقفة وهذا ما نلمسه

[1]: شهيدة الباز، مقال **دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد**، كتاب الفساد والحكم الصالح في الوطن العربي، بيروت، م.د.و.ع، 2006، ص504.

من خلال سعي بعض الجمعيات الجزائرية لتكريس ثقافة فضح الفساد عبر الصحافة المكتوبة وعبر التظاهرات الثقافية بشكل كوميدي هادف.[1]

ب. تعرية وفضح الفساد: وذلك من خلال الرقابة والتقييم لكافة أعمال القطاع العام والخاص في الدولة وإعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيذ الخطط والاستراتجيات ومستوى تنفيذ القوانين والاتفاقيات التي تصادق عليها البلاد ومن ضمنها مستوى تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والكشف عن مواطن الفساد وعن المفسدين ونشر كل تلك التقارير التي تعدها في ذلك للرأي العام والجهات المحلية والدولية المعنية بمكافحة الفساد، والمطالبة والضغط المستمرين من أجل تفعيل مبدأي المسائلة والمحاسبة، ومن أجل مراقبة فعالة يجب تشكيل جمعيات خاصة بتتبع الفساد وفضحه كما حدث في مدينة قسنطينة التي عرفت ميلاد جمعية الأيادي البيضاء والتي سعت من أجل هذا الدور.[2]

ج. تعزيز العمل الميداني: إن المجتمع المدني يلعب دوراً أساسياً في تعزيز العمل الميداني نتيجة لقربه من أرض الواقع لأن أعضائه ذي توجهات إيثارية وهذا ما يعطيهم القدرة على الإحساس باحتياجات الآخرين حيث أكدت أنه يمتلك طاقة كامنة هائلة لخلق (UNCAC) وهو ما أقرته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إطار عمل عالمي وقومي للإصلاح، فالتجارب مع الاتفاقيات الأخرى تُظهر بوضوح أن ميثاق الأمم المتحدة سوف يحتاج إلى عملية متابعة فعلية لتعزيز التطبيق، وكما أشارت إلى ذلك منظمة الشفافية الدولية أن المكون الأساسي لمثل هذه العملية سوف يكون الشفافية والفرص الواسعة والموثوقة لمشاركة المجتمع المدني.

د. إعداد الدراسات والبحوث: والتي من خلالها تسلط الضوء على مسببات ودوافع الفساد داخل القطاع العام والقطاع الخاص مثل البيروقراطية وازدواجية الاختصاصات ومستوى

---

[1]: مركز دعم التنمية والتأهيل، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة، القاهرة، 2008، ص38.

[2]: رنا أحمد غانم، تصور أمثل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، نسخة الكترونية، تاريخ الدخول 2010/11/13.

http://www.nabanews.net/2010/13528.html

الأجور والمكافئات...الخ، ودراسة التشريعات واللوائح بهدف تطويرها وتحديثها من أجل أن تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد وظواهره وأساليبه.[1]

هـ. التنسيق وبناء التحالفات مع المنظمات الدولية: لابد إن تعمل منظمات المجتمع المدني على تنسيق جهودها وتكاملية أعمالها من خلال إنشاء الشبكات المحلية والانضمام إلى الشبكات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى مكافحة الفساد، حيث تتمكن من خلال التنسيق القيام بتبادل المعلومات والتجارب والخبرات ورسم الخطط وتنفيذ البرامج المشتركة مما يعمل على تكريس الجهود بصورة سليمة ويمكنها من البناء التراكمي من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

و. المساءلة القانونية واللجوء للقضاء: وذلك لتقديم نوع من الحماية للمواطنين سواء أولئك الذين يقعون ضحايا للفساد أو الذين يقومون بفضح الفساد والمفسدين والذين قد يتعرضون للأذى وذلك إما بتقديم المنشورات القانونية لهم أو رفع الدعاوى لهم أو الترافع عنهم أمام المحاكم، كما يجب أن ترفع منظمات المجتمع المدني الدعاوى للقضاء ضد الجهات التي تتأكد من فسادها باعتبارها معنية بالحفاظ على حقوق المجتمع ومصالحه.

ز. المشاركة في سن القوانين والتشريعات: شراكة المجتمع المدني في صياغة الأنظمة والتشريعات والقوانين والسياسات العامة المنظمة لحياة الأفراد في المجتمع وتوطيد علاقاتها بالبرلمانات وتبادل المعلومات بينها والضغط عليها لإقرار سياسات عادلة وديمقراطية تنسجم مع حاجات وأولويات ومصالح مجتمعاتها المحلية، حيث أن وجود نصوص قانونية تحمل تعريفا واضحا لتضارب المصالح يوفر أداة في أيدي نشطاء المجتمع المدني لإثارة الوعي حول ظاهرة الفساد،[2] إضافة إلى المطالبة بإعداد وثيقة شرف المهنة لتحمل صفة توعوية تحدد مسؤوليات موظفي الدولة والقطاع الخاص، كما أن على المجتمع المدني مطالبة السلطة التشريعية بإقرار تشريعات بحيث يتم من خلالها مساءلة ومحاسبة من لا يلتزم بتلك

[1]: نانسي بوزويل، **دور المجتمع المدني في تأمين الإصلاح الفعال والمستدام**، نسخة الكترونية، تاريخ التصفح 2010/11/13.

http://www.annabaa.org/nbanews/68/256 htm

[2]: مركز دعم التنمية والتأهيل، **مرجع سابق**، ص3.

الأخلاقيات وتعديل التشريعات المنظمة للعمل الأهلي والمدني بحيث توفر استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط.

ح. تأمين مساءلة الحكومة: يلعب المجتمع المدني أهمية كبيرة في مطالبته بالمساءلة الحكومية لأن إحدى الأولويات الأساسية في مكافحة الظاهرة تكمن في مطالبة الحكومات لكي تصبح أكثر شفافية عن طريق تسهيل المشاركة والإشراف الواسع النطاق من جانب المنظمات المدنية ووسائل الإعلام، فالمواطنون ووسائل الإعلام المتاح لها الوصول الواسع إلى المعلومات حول عمليات مؤسسات الدول يشكلان عنصران أساسيان لمساءلة تلك الدول عن حالات الفساد.

ط. تقديم النموذج: حيث لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكافح الفساد وهي تعاني منه بل يجب أن تقدم نموذجاً في تطبيق مفاهيم الحكم الجيد والإدارة الرشيدة،[1] وذلك بالتعامل بشفافية في نشر تقاريرها الفنية والمالية وتحرير المعلومة الخاصة بها وبناء منظماتها البناء المؤسسي بحيث لا تتركز فيها سلطة القرار لشخص واحد مع القبول بالخضوع للرقابة من قبل ممولي مشاريعها والخضوع للقضاء في حالة اتهامها بالفساد.

2. عوامل تفعيل دور المجتمع المدني الجزائري في مكافحة الفساد:

1. العوامل العامة التي يجب توافرها من أجل تفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد: حتى تتمكن السلطة من مكافحة الفساد لابد من معالجة الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تفشيه وعدم الاكتفاء بمعالجة مظاهره فقط، فمن أجل أن تظهر السلطة نواياها الحقيقية في مكافحة الفساد لابد من أن توفر العوامل التي تؤدي لتفعيل جهود المجتمع المدني في مكافحة الفساد والتي بدون توافرها سيصبح العمل أو مجرد الحديث عن مكافحة الفساد بعيد عن الواقع، كما يجب أن يناضل المجتمع المدني الجزائري أولاً من أجل توافرها حتى يتمكن بها من مكافحة الفساد والحد منه، ويمكن تحديد أهم هذه العوامل بما يلي:

[1]: رنا أحمد غانم، **مرجع سابق**.

أ. سيادة القانون: فوجود قوانين حتى وإن كانت جيدة، يضرب بها أثناء التنفيذ عرض الحائط وتنتهك حتى من قبل المعنيين بإعمالها هذا ما يؤدي بالمواطنين إلى اللجوء للقوة في أخذ حقوقهم إن استطاعوا أو التنازل عنها وقبول الظلم إن لم يجدوا قوة تسندهم، وعدم الشعور بأن هناك قانون يتساوى أمامه الجميع يؤدي إلا سيادة قانون الغاب في أوساط المجتمع، ولا يمكن في ظل غياب سيادة القانون من محاسبة المفسدين ورفع المظالم عن كاهل الناس.

ب. الفصل بين السلطات: إن الفصل التام بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية يمكن السلطة التشريعية من أداء دورها التشريعي والرقابي ويؤدي إلى إيجاد قضاء مستقل قادر على أن يفصل في كافة الإشكاليات والتهم بحيادية تامة مما يمكن الجميع حكومة وشعباً من اللجوء للاحتكام إليه، أما في ظل عدم وجود فصل بين السلطات فإنه يمكن المستنفذين في الدولة من تسخير هذه السلطات لصالحهم فلا يتمكن المواطنين أو المجتمع المدني من الوصول إلى نتائج جيدة من خلال نضالهم السلمي والذي يعد القضاء آليته الرئيسية.[1]

ج. الشفافية وتحرير المعلومات: إن الحق في سهولة الحصول على معلومات صحيحة وغير متناقضة يمكن المجتمع المدني من المراقبة وبالتالي المساءلة، وبدون تحرير المعلومات تظل هناك بؤر ومكامن مخفية للفساد والمفسدين الذين يجدون في احتكار المعلومات بيئة خصبة تمكنهم من استغلال مواقعهم لتحقيق مكاسب خاصة، وبدون سهولة الحصول على المعلومة الصحيحة تتعثر كافة جهود المراقبة والمحاسبة التي يجب أن يضطلع بها المجتمع المدني.

د. توسيع الهامش الديمقراطي: إن تبني الديمقراطية والتوسع في تطبيقها يساهم في تمكين المجتمع المدني في الدفاع عن مصالحه والتعبير عن آرائه بحرية ويؤدي إلى حدوث تداول سلمي للسلطة ووجود مجتمع قوي قادر على التغيير، وبالتالي لا يتولى المناصب العليا في

[1]: خلفة نادية، **مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية**، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2003/2002، ص71.

الدولة إلا من لديه القدرة على مراعاة مصالح الشعب وتحقيق التنمية والرخاء له ولا يشعر أياً من كان بأنه صاحب سلطة دائمة والتي تعد في الأساس مفسدة دائمة.[1]

هـ. حرية الرأي والتعبير والإعلام: وهي ما تمكن المواطنين من إبداء أرائهم والتعبير عن أفكارهم في انتقاد الأوضاع وتمكين المجتمع المدني من إعلام الرأي العام بما تحصل عليه من معلومات وما تعده من تقارير ودراسات ليتمكن الشعب من مراقبة السلطة وتقييم مسارها والضغط من أجل التغيير نحو الأفضل.[2]

2. العوامل الخاصة بالمجتمع المدني الجزائري التي يجب توافرها لتفعيل دوره في مكافحة الفساد: كما وضح سلفاً أن العوامل الخمسة السابقة تعد الأساس في توفير البيئة العامة التي تمكن الجميع من العمل على مكافحة الفساد وبها يمكن أن تظهر ثمار الجهود التي تبذل من أجل ذلك، ولكن بالتأكيد في إطار توفر تلك البيئة يحتاج المجتمع المدني إلى عوامل إضافية خاصة به ستعمل على تمكينه من أداء دوره بفاعلية أكبر ويمكنني التركيز على أهم هذه العوامل بالآتي:

أ. دعم البناء المؤسسي: لا يزال المجتمع المدني يحتاج إلى دعم بناءه المؤسسي من الجانبين الفني والمادي فهو يحتاج إلى التدريب والتأهيل لرفع مستوى أداءه كالتدريب على أعمال الرصد والمتابعة وإعداد التقارير وطريقة إعداد المشاريع والتفاوض...الخ، كما يعاني المجتمع المدني من عدم وجود كادر وظيفي مستقر لعدم قدرته على الاستمرارية في دفع رواتب ثابتة لموظفيه، لذا فلا بد أن تعنى السلطة بتقديم الدعم المادي للمجتمع المدني لتخفيف الاعتماد في توفير الدعم على الخارج وأن تدعم توفير رواتب عدد من الموظفين، وأن يتم هذا الدعم بناء على معايير معينة تطبق على الجميع.

ب. إصلاح البنية التشريعية: لابد من تطوير القوانين والتنظيمات الخاصة بالمجتمع المدني بما يضمن حق تأسيس منظمات المجتمع المدني دون الحاجة إلى ترخيص مسبق من أي

---

[1]: العياشي عنصر، **ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجاً**، مجلة إنسانيات، العدد2001، 13، ص6.

[2]: رنا أحمد غانم، **مرجع سابق**.

جهة رسمية، وحقها في وضع وتعديل النظام الأساسي المناسب ومزاولة وتنفيذ المشاريع والانضمام إلى الاتحادات والشبكات أو تشكيلها وتنفيذ المشاريع المشتركة معها والحصول على الدعم والتبرعات دون الحاجة إلى الإذن المسبق من أي جهة رسمية، وهي ملزمة بالعمل بشفافية ونشر تقاريرها الفنية والمالية ومسألة أمام القضاء عن أي إخلال أو تقصير وفق القوانين المعمول بها.[1]

ج. نشر ثقافة داعمة لدور المجتمع المدني: لابد أن يلعب الخطاب الرسمي دوراً داعماً في نشر ثقافة تؤكد على أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني كشريك أساسي في التنمية وخاصة مجتمعاتنا التي تسيطر فيها السلطة على كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وترتفع فيها نسبة الأمية مما يجعل الإعلام المرئي والمسموع هما الأساس في تشكيل وعي المجتمع.

د. امتلاك وسائل الإعلام: لن يتمكن المجتمع المدني من لعب دوره في خلق وعي مناهض للفساد ومعززاً لقيم النزاهة والشفافية دون تمكنه من امتلاك كافة الآليات التي تتيح له إيصال أفكاره وتوجهاته إلى كافة شرائح المجتمع وذلك بإعطائه الحق في امتلاك الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والتي تلعب دوراً أساسيا في توصيل المعلومة والتأثير على الرأي العام.

هـ. تقوية مساءلة منظمات المجتمع المدني وشفافيتها: لا يمكن إغفال المطالب بأنه على منظمات المجتمع المدني أن تبذل مزيداً من الاهتمام إلى شرعيتها وشفافيتها ومساءلتها فإخفاقات المجتمع المدني هي في الوقت الراهن تخضع لمزيد من التدقيق العام ومن المرجح أن تزداد الهجمات على منظماته كلما تعاظم ارتباطها بمسائل السياسة العامة وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بمكافحة الفساد بما يؤدي إلى تضخُّم الآفاق التي يعقدها عليها المواطنون المهمشون ومطالبتهم الحكومات والمؤسسات الدولية والشركات بالتغيير، وفي بعض المعايير والقيم الثقافية والاجتماعية المعينة فالمجتمع المدني يحتاج إلى مواجهة التحديات ببنائه

[1]: رنا أحمد غانم، **مرجع سابق**.

آليات فعالة وذات مصداقية وتنفيذها لضمان شرعية المنظمات التي تدعي التَّجلبب بعباءة المجتمع وشفافيتها ومساءلتها.

و. **تقوية الانخراط التطوعي على كل المستويات:** تمثِّل التطوعية عنصراً حيوياً وأساسياً بالنسبة إلى المجتمع المدني، فقد كان المتطوعون دائماً ومنذ فترة بعيدة عوامل للتغيير إلا أن كمون العمل التطوعي للمساعدة على تجاوز التحديات التي تواجه المجتمع المدني لم يتحقق بالكامل بعد حتى الآن والمجتمع المدني يحتاج إلى أن يحدد الاستراتيجيات التي تؤدي إلى تعزيز التطوعية باعتباره وسيلة لبناء تماسك اجتماعي أكبر ولتعبئة الموارد والوصول إلى السياسة القيمة المرتبطة بالمعلومات وتعميق الديمقراطية وتقوية المجتمع المدني على نطاق أوسع في مكافحة الظاهرة،[1] ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا المبحث، يمكن ملاحظة العجز الوظيفي الذي يعاني منه المجتمع المدني الجزائري في مجال العمل التنموي وفي مراقبة ومكافحة الفساد.

خاتمة الفصل:

[1]: منظمة سيفيكوس، **التحالف العالمي لمشاركة المواطن: التوجهات الإستراتيجية**، (2012/2008) كندا، أفريل، 2008، ص08-10.

من خلال دراستنا لهذا الفصل اتضح لنا أن النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر قد مرّ بمرحلتين، المرحلة ما قبل 1989 وسميت بمرحلة الحزب الواحد والمرحلة الثانية ما بعد 1989 التي عرفت فيها الجزائر مرحلة التعددية، وبالرغم من أن الجزائر عرفت تجارب انتخابية إلا أن الخارطة السياسية لم تستقر إلى حد الساعة، وإن كانت المؤشرات توحي بأن الأحزاب الوطنية والإسلامية هي التي يكون لها الحظ الأوفر في السيطرة على الخارطة السياسية مع تقدم ملموس للأحزاب الوطنية.

خاتمة

إن ظاهرة الاستقرار السياسي تعتبر وليدة الفكر السياسي الغربي، حيث شغلت أدهان العديد من المفكرين والمحللين حيث تضاربت الأفكار والرؤى المختلفة لدراسة هذه الظاهرة لكن وبعد الحرب العالمية الثانية واشتداد التنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي هذا ما زاد الاهتمام بهذه الظاهرة مما أدى إلى إيجاد تعريف و مفاهيم إجرائية لها و ذلك بأنها قدرة إشباعية والتفاوت بين توزيع الثروات داخل المجتمع، وقد تم التركيز على هذه المفاهيم خاصة في أدبيات السياسية المقارنة باعتبارها قدرة النظام على الحفاظ على ذاته واستمراريته والتفاعل مع المتغيرات الحاصلة وإحداث تنمية شاملة في المجتمع، ونظرا لأهمية موضوع التنمية وخاصة في المجتمع المحلي، وقد عرفت ظاهرة التنمية ومدى ارتباطها باستقرار النظام السياسي، وقد عرفت التنمية المحلية بأنها تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات فعالة تمس الجانب المادي في جوهر التنمية هو قدرة المجتمع على إيجاد حلول لمشكلاته كما أنها نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية شاملة للمجتمع ككل.

ولعل التحول الديمقراطي الذي مس العديد من الدول في جميع أنحاء العالم حيث شهدت الكثير من الدول تحول خاصة الاشتراكية تحولا في أنماط الحكم وتوجها جديدا في التسيير ومنها الجزائر والتي تبنت خيار الديمقراطي بمفهومه الليبيرالي القائم على التعددية والحرية والرأسمالي.

لقد لاحظنا أن سياسات الدولة تتجه نحو تعزيز وتكريس الاستقرار السياسي من خلال البرامج والمشاريع التنموية في المجتمع المحلي، وعرفت الجزائر في العشرين سنة الأخيرة سياسات وبرامج تهدف إلى النهوض بالقطاع الاقتصادي وإضفاء طابع الرضا على الطابع السياسي.

كإجابة على فرضيات الدراسة التي تبرز مساهمة الأحزاب السياسية في تنمية المجتمع المحلي في الجزائر ومدى حركية المشاريع التنموية وضمان مشكلات المجتمع المحلي في عملية التنمية.

إن انفتاح الجزائر على الديمقراطية ساعد وبشكل كبير على دعم حريات التعبير لكن كان من الصعب تجسيد مبادئ الديمقراطية في ظل بيئة مجتمعية مختلفة ومع وجود ظروف

صعبت من عملية التحول الديمقراطي ودخول الجزائر في العشرية السوداء التي كلفت خسائر على مستوى الروحي والمادي، ومع فترة 2004/1999 فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة في عهدته الأولى وبمشاريعه التي دعمت بشكل كبير في تخطي تلك الفترة العصيب وذلك باقتراح مشروع الوئام المدني بغرض إيجاد نوع من الاستقرار وضمان الأمن حيث نجح وبشكل كبير ما جعله يحضى بدعم الجماهير، وكذلك دعم التنمية والانفتاح الاقتصادي ودعم مشروع الإنعاش الاقتصادي ودعم الجنوب بمشاريع تدفع عجلة التنمية بهذه الولايات.

وكذا تمويل الشباب بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح مناصب الشغل عن طريق الوكالة الوطنية للتشغيل وإيجاد الحلول والآليات المناسبة لذلك.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ. الكتب:

1. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900 – 1830)**، ج 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992.
2. أحمد رشيد، **التمنية المحلية**، بيروت: دار النهضة العربية، 1986.
3. أحمد عادل، **الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992.
4. أحمد موصلي ولؤي صافي، **جذور أزمة التثقف في الوطن العربي**، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2002.
5. إسماعيل قيرة، علي غربي، **في سيسيولوجية التنمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
6. الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية (1962 – 1919)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
7. الرياشي، سليمان، وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، طبعة2، بيروت: م.د.و.ع، 1996.
8. السيد عيلوة وآخرون، **مبادئ علم السياسية**، القاهرة: كلية التجارة وإدارة الأعمال، 1997.
9. المجذوب، طارق، **الإدارة العامة، كلية الحقوق جامعة**، بيروت: العدرية، منشورات، كلي الحقوقية، 2003.
10. المنصف وناس، **مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991.
11. إيمان محمد حسن، **وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة**، القاهرة: حزب التجمع الوطني، أكتوبر 1999.
12. أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.

13.بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسي**، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1972.
14.بنيامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية (1974 – 1888)**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999.
15.بول باران، وايف لاكوست، **الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف الأساسية**، الطبعة الثانية، بيروت: دار الطليعة، 1978.
16.تامر كامل الحزروحي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، الطبعة الأولى، دار مجد لاقي للنشر والتوزيع، 0200.
17.جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
18.جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1978-1968)**، ترجمة: الصديق سعدي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
19.حافظ علوان جامدي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**، الطبعة الثالثة، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2001.
20.حالد سمارة الزغبي، **التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية**، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985.
21.د. هدى ميتكيس، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية.
22.رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، الجزائر: دار المعرفة، 2000.
23.رسل جيه دلتون، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**، ترجمة ذوبة احمد يعقوب، الأردن: دار البشير، 1996.
24.زهير شكر، **الوسيط في القانون الدستوري**، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد" 1999.
25.سامية جبار، **قضايا السياسة والمجتمع**، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1994.

26.سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية، أهميتها، نشأتها، نشاطها**، القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، 2005.
27.سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الهدى، 1993.
28.سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، ط2، الجزائر: دار الهدى، 1993.
29.سليمان الطماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي**، بيروت: دار الفكر العربي، 1979.
30.شهيدة الباز، مقال **دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد**، كتاب الفساد والحكم الصالح في الوطن العربي، بيروت، م.د.و.ع، 2006.
31.صالح، زياني، **واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 9.
32.صباح مصطفى حسن المصري، **النظام الحزبي في مصر**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.
33.عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني (1980 – 1962)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
34.عبد الحميد متولي، **أزمة الأنظمة الديمقراطية**، القاهرة: 1969.
35.عبد الرحمان حسن حمدي، **الإيديولوجية والتنمية في إفريقيا دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتترانيا**، الطبعة الأولى، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1991.
36.عبد العال طارق، **الحق في المشاركة السياسية**، القاهرة: دار الحكمة، 2003.
37.عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، القاهرة، 1997.
38.عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية**، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والطباعة.
39.عبد القادر مشري، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**، الجزائر، دار الخلدونية، 2010.
40.عبد الله شريط، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

41.عبد المنعم هاشم، عدلي سليمان، **الجماعات سؤن التنشئة والتنمية**، الطبعة الأولى، مصر: دار الهنا، 1973.

42.عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، القاهرة: مكتبة الطليعة، 1989.

43.عبد الهادي جوهري، أحمد رأفت عبد الجواد، عبد المنعم بدر، **دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة.

44.عزيزة محمد السيد، **السلوك السياسي، النظرية والواقع**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار المعارف، 1994.

45.عصام أحمد عجلية، محمد رفعت عبد الوهاب، **النظم السياسية**، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

46.علي خاطر شطناوي، **قانون الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.

47.علي زغدود، **الجمعيات ذات الطابع السياسي في الجزائر**، التجمع الإسلامي وحدة بن بولعيد، الجزائر، 1993.

48.علي سعدان، **بيروقراطية الإدارة الجزائرية**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

49.عمار بوحوش، **التاريخ السياسي الجزائري من البداية إلى 1962**، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1997.

50.عمل جماعي، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت، مطبعة الوطن، 1994.

51.فاروق محمد شبلي، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 1997.

52.فرنسوا بورجا، الإسلام السياسي، **صوت الجنوب قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا**، ترجمة لورين زكري، المغرب: دار العالم الثالث، 1994.

53.فهد العبيد، **التنمية التكنولوجيا مفهومها ومتطلباتنا**، الطبعة الأولى، مصر: الدار الدولية للنشر والتوزيع1989.

54.كاظم هاشم نعمة، **في السياسة المقارنة، المداخل النظرية**، طرابلس: الثالثة للطباعة والنشر، 1998.
55.كمال بوشامة، **جبهة التحرير الوطني والسلطة (الجزائر 1992 – 1962)**، ترجمة جواد صيداوي، حاتم سلمان، لبنان: دار الفارابي، 2001.
56.محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي، "ميدان وقظايا"**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
57.محمد الصغير بعلي، **تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلال المؤسسات)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1992.
58.محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم، الجزائر، 2004.
59.محمد بلقاسم وحسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1999.
60.محمد توهيل، **سوسولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي**، عمان: دار الحامد، 1998.
61.محمد سعيد الحلبي، **مبادئ وشروط الجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية ودورها في التنمية بسورية**، دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005.
62.محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1993.
63.محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع**، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1989.
64.محمد نصر مهنا، **في علم السياسية قراءة في المنهج**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2007.
65.محي الدين صابر، **التغير الحضاري وتنمية المجتمع**، سرس الليان،1962 .
66.مدحت أبو النصر، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسة**، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
67.مدحت أبو النصر، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية "إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي وتدعيم حقوق الإنسان**، مصر: ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

68.مدحت أبو النصر، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية، إحدى مسار التفعيل العمل السياسي وترميم حقوق الإنسان**، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2004.
69.مركز دعم التنمية والتأهيل، **تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة**، القاهرة، 2008.
70.مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.
71.مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1980-1962)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
72.مصطفى عبد الجواد محمود، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، 2003.
73.منام العنائي، محمد عمام طربية، **التربية الوطنية والتنمية السياسية**، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2007.
74.ناجي عبد النور، **مدخل إلى علم السياسية**، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
75.نبيل السمالوطي، **علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1996.
76.نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، دار الأمة للنشر، 2009.
77.وثيقة مرجعية، الأحزاب السياسية "المفهوم، المعايير والدور" المديرية العامة للدراسات والمعلومات، برامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلس النواب.
78.ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، "**التطور والتنظيم**"، الجزائر: دار بلقيس للنشر.
79.المجلات:
80.إبراهيم عبد الفتاح سعد الدين، **مستقبل التنمية العربية بين طموحات الاستقلال ومخاطر التبعية**، مجلة العمل العربية، العدد (44)، مايو/آيار-أغسطس/آب 1988، بيروت.
81.أبو حلاوة كريم، **إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني**، مجلة عالم الفكر، العدد الثامن، (مارس 2005).

82.العياشي عنصر، **ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجاً**، مجلة إنسانيات، العدد2001.
83.بوسنة، محمود، **إسهامات الحركة الجمعوية في الجزائر**، مجلة المستقبل العربي، العدد 380 (سبتمبر 2008).
84.عبد الكريم دكروب، **التنمية الريفية مشاكلها وأهدافها في البلدان النامية والعربية**، مجلة دراسات عربية، العدد (43)، كانون الثاني، شباط يناير، فبراير ،1991.
85.مكامشة الغوثي، **الوضع الحزبي في الجزائر منذ سنة 1962 إلى يومنا هذا**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، العدد 28 سبتمبر 1990.

أ. النصوص القانونية:

86.قانون رقم 11/89 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو 1989 **يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي** (الجريدة الرسمية العدد 27 بتاريخ 1989/07/05).

ب. الأطروحات:

87.الطاهر بن خرف الله، **تشكيل المجالس الشعبية البلدية بالجزائر (دراسة سوسيولوجية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1985، غير منشورة.
88.بورحلة قوادرية، **دور الأحزاب في التمثيل السياسي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة البلدية، 2008.
89.توازى خالد، الظاهرة **الحزبية في الجزائر، التاريخ المكانة الممارسة، المستقبل**، "رسالة ماجستير غير منشورة"، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2005، 2006.

90.طيفوري رحماني أحمد، **بنية الأحزاب السياسية في الجزائر، دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني**، بولاية شلف، مذكرة ماجستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة شلف، 2006.

91.لسفوري رحماني بوزتينة أحمد، **بنية الأحزاب السياسية في الجزائر "دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني بولاية شلف"**، رسالة لنيل شهادة ماجستر في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006، 2007.

92.مفيدة لمزري، **مساهمة الشعب في السلطة من خلال النظام الحزبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير"كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2004.

هـ. المواقع الإلكترونية:

93.أبو محمد أبو البشير، الأحزاب السياسية مالها وما عليها متحصل عليه:

http//www.alrakoba.net/articles action:show:ld:2492/HTMl.

94.إستراتيجية تنمية الموارد البشرية، HRD:strategy4. Asphttp://www.moncoman.gov.om/arabic، يوم 26/5/2008.

95.المال السياسي وتمويل الأحزاب السياسة، المركز المصري للدراسات والمعلومات، متحصل عليه :

http//www.asicenter.org/ !studies:political: moneuy/CHY.

96.رنا أحمد غانم، تصور أمثل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، نسخة الكترونية، تاريخ الدخول 13/11/2010.

http://www.nabanews.net/2010/13528.html

97.نانسي بوزويل، **دور المجتمع المدني في تأمين الإصلاح الفعال والمستدام**، نسخة الكترونية، تاريخ التصفح 13/11/2010.

http://www.annabaa.org/nbanews/68/256 htm

98.يوسف مكي، **دور المجتمع المدني في تحقيق عملية الإصلاح الاقتصادي**، تاريخ التصفح، 29/11/2010.

www.newsabah.com/modulees.php?name=news&tik=article&sid=5601

الكتب باللغة الفرنسية:

99. A quoi Servent les partis politiques ? Obtenu en parcourcit

100. Abdelkader Yefsah, **la question du pouvoir en Algérie,** Algérie : édition ENAP, 1990.

101. Abderahim Lamchichi, **L'Algérie en crise**, Paris L'Harmattan, 1991.

102. Abed Charef, **Algérie le Grand dérapage**, Paris, édition de l'aube, 1994.

103. Abed Charef, **Octobre dossier ,**Alger : édition Laphomic, 1989.

104. Ahmed Rouadjia, **grandeur et décadence de l'état algérien**, paris : Kharthala, 1994.

105. Amine Touati, **Algérie, les islamiste à l'assaut du pouvoir**, Paris : édition L'Harmattan, 1995.

106. Berchon Pierre, les partis politiques ,paris : Edition Montchrestien 1999.

107. Blondel, Jean, political parties, london : Macmillan, 2000.

108. Brahim Brahimi, **Le pouvoir, la presse et les intellectuels en Algérie**, Paris : Edit l'harmattan, 1989.

109. Chahrokh vaziri, Elément de réflexions sur les partis politique et référence idéologique dans le tiers monde, obtenu en parcourant;

110. Charles Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine,** France : presse universitaires de France, 1964.

111. Claude collot et jean Robert Henry, **le mouvement national algérien textes 1912- 1954**, Alger : office des publications universitaires.

112. C-N-D-P-I, **Les gouvernements successifs de l'Algérie**, Alger : ENDPI ,2000.

113. Daniel Louis Seiller, les Partis Politiques ,2eme édition, paris : Dalloz, 2000.

114. Dimitri George Lavroff, **les partis politiques en Afrique noire**, France. Edit, presse universitaires de France ,1970.

115. El Hadi Chalabi,**L'Algérie l'état et le droit**, Paris: Arcantére édition, 1989.

116. George Burdeau, Droit constitutionnel et institution politique, paris, 1980.

117. Ghania Mouffok, **une Autre voix pour l'Algérie entretien réalisé avec Louisa Hanoune, Paris**: édition la découverte 1996.

118. Giovanni Sartori, "Party Type, Organization and Function", *West European Politics*.

119. Giquel,Jean, droit constitutionnel et institutions politiques, paris : Montchestier, 1987.

120. Hanafi Taghumout, **l'affaire Zeghar, déliquescence d'un état l'Algérie sous Chadli**, Paris, édition publisud, 1994.

121. Hassan (pseudonyme) **l'Algérie histoire d'un naufrage**, Paris : édition Marinoor ،édition de seuil, 1996.

122. http//www.unted surfeaups.com/index.PHP ? Main surfcanps left : locations slink : pices scanp.

123. http://www. Unil:ch/webdan/pite/iepi/ users/epibiri1/public/ vaziri4,pdf

124. Huntington, Samuel, Political Order in changins Societies « Neuo Haven : yale Univ Press 1968.

125. J.S.Coleman, "The Development syndrome: differentiation-equality-Capacity", in, L.Binder.et.al, Crises and concequences in political development, Princeton univ press, prrinceton, N.J, 1971.

126. Jean Jaques Lavenue, **Algérie la démocratie interdite**, Paris édition l'harmattan, 1993. P 15.

127. jean Michel de waele,partis politiques et démocratie en Europe centrale et oriantale.bruxelle:ulb.2002.

128. John Kenneth White, "What is a Political Party", in: Katz, Richard S. & William Crotty (ed), Handbook of Party Politics, London: Sage Publication, 2006.

129. La palombara Joseph and Weiner Myron « ed », political parties and political Développement, studies in political Devlopment, princeton , New Jersy Princeton University press,1966.

130. Lise Garon, **l'obsession unitaire et la nation trompée, la fin de l'Algérie socialiste**, Canada, presse de l'université de Laval, 1993.

131. M. Al – Ahnaf, Bernard Botiveau, Franck Fregosi, **l'Algérie par ses islamistes**, Paris : édition Kharthala, 1991.

132. Mahfoud Kaddache, **l'Algérie des Algérien de la préhistoire à 1954, Algérie** : edif 2000, 2003.

133. Marina Costa lobo, parties and leaders effects: Impact of leaders in the vote of different types, of parties, paety politics, 14 May 2008.

134. Michel rouciard, **le Maghreb au Coeur des crises**, Lyon : édition chronique sociale, 1994.

135. Peter Calvert & Susan c : Sociology today,london : harvester Press,1996.

136. Richard Gunther and Larry Diamond, " Species Of Political Parties a New Typology", *Party Politics*, Vol 9, No.2.

137. Saïd Zahraoui, **Entre l'horreur et l'espoir. (1990-1999) chronique des nouvelles guerres d'Algérie ,**paris : édition Robert Laffont, 2000.

138. Samy Hadad, **Algérie Autopsie d'une crise**, Paris, édition : l'Harmattan, 1998.

139. Seiler Daniel Louis, la Politique comparée, Paris :Arman colin collection u 1982.

140. Sous la direction de René Gallissot **populisme au tiers monde**, paris : édition L'Harmattan, 1997.

141. Tabrizi Ben Salah, **La République Algérienne**, Paris : édition, Librairie général de droit et de jurisprudence, 1979.

فهرس

شكر وعرفان.

الإهداء.

مقدمة..... أ

الفصل الأول: مقاربات ابستمولوجية حول الأحزاب السياسية.

مقدمة..... 13

المبحث الأول: الأحزاب السياسية..... 15

المطلب الأول: تعريف الأحزاب السياسية..... 15

المطلب الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية والنظم الحزبية..... 23

المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية..... 42

المطلب الرابع: وسائل الأحزاب السياسية..... 53

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية..... 58

المطلب الأول: مفهوم التنمية..... 58

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية وأهدافها..... 68

المطلب الثالث: التطور التاريخي للتنمية المحلية بالجزائر..... 73

المطلب الرابع: معوقات التنمية المحلية..... 83

خاتمة الفصل..... 86

الفصل الثاني: تطور النظام الحزبي الجزائري عبر مراحله الثلاث.

مقدمة..... 88

المبحث الأول: تطور النظام الحزبي في الجزائر..... 89

المطلب الأول: مظاهر النظام الحزبي في عهد الاستعمار والأزمات التي رافقته..... 89

المطلب الثاني: مظاهر النظام الحزبي في عهد الاستقلال..... 97

المطلب الثالث: النظام القانوني لنشأة الأحزاب السياسية..... 126

المبحث الثاني: الدور الوظيفي للمجتمع المدني الجزائري في مجال التنمية المحلية..... 134

المطلب الأول: شروط وآليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر.. 134

المطلب الثاني: مظاهر عمل ومساهمة المجتمع المدني الجزائري في برامج ومشاريع التنمية المحلية..... 141
المطلب الثالث: المجتمع المدني الجزائري ومكافحة الفساد..... 152
خاتمة الفصل..... 161
خاتمة..... 163
قائمة المصادر والمراجع..... 166
الفهرس.